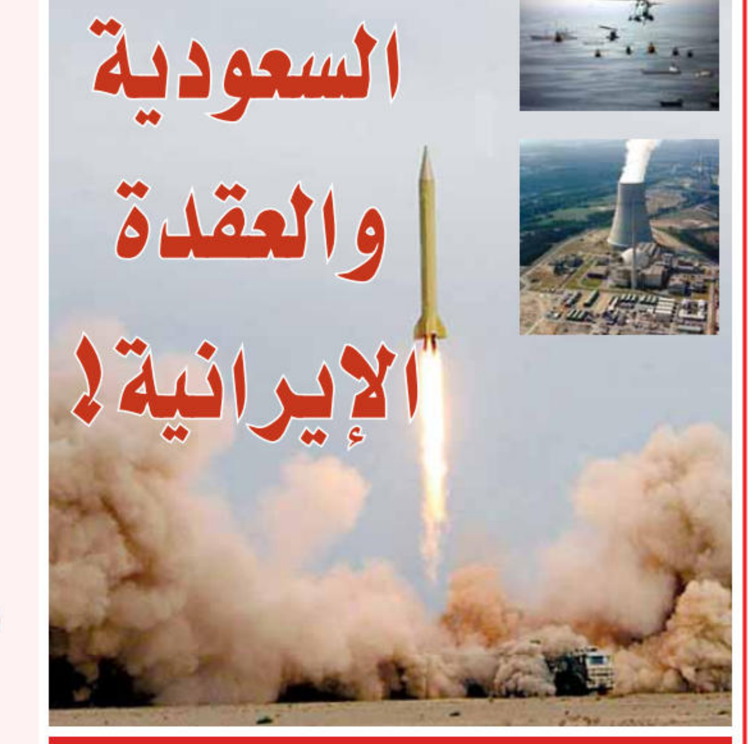






اليمن: فيروس
الإنفصال يقلق السعوديين



السعودية تفتح النار
على زوجة أمير قطر



السعودية ولبنان:
مال كثير، ويأس كبير!



الهوية الوطنية:
أين هي المشكلة؟



السعودية والإرهاب
في الدار المجاورة



القرني: من
الإحتجاج الى الدعوة

التشابك داخل سور الدولة



مبادرة ملكين:
..ليست عروس عروبتكم!

هذا العدد

دولة الطبّالين

يعجب المرء أحياناً من تساهل جوقة الطبّالين للدولة السعودية في إطلاق التوصيفات المتناقضة، وتصوير الأشياء بخلاف ما هي عليه في الواقع. فيصبح الإستبداد السعودي نموذجاً فريداً في الديمقراطية، والتطرّف الديني شكلاً من أشكال التسامح غير المسبوق في تاريخ الأديان في العالم، والتشريعات المتكلّسة مدرسة مثالية متقدّمة في القانون، دع عنك عشرات النظم والسياسات والبرامج، بما فيها تلك التي تسبّبت في وقوع كوارث على المستويين المحلي والعالمي.

ولعل أظهر صور الغرابة تقميص الملك عبد الله شخصية خرافية لا تناسب مؤهلاته العلمية والنفسية والعقلية، ولا تنسجم حتى مع أدائه فضلاً عن منطقه، ولكن لمجرد أن مشيئة خاصة وضعته في مقام وهمي فقامت جوقة الطبّالين بحملة إقناع واسعة النطاق كيما يخرج الملك على الصورة التي أريد له أن يكون عليها.

ولأن مهر العظمة لا تكفله التصويرات الوهمية، فإن أخطر ما في الأمر أن يكتشف المخدوعون بأن عظماءهم ليسوا سوى تماثيل من رمل، ما يدفع بهم في مرحلة لاحقة للجحود بكل شيء، حتى الحقائق تبدو، في مرحلة ما، في هيئة أوهام. فما بالكم لو أن ما اعتقدوه عظيماً ختم عهده بنكسات متعاقبة، ولم يحقق ما وعد به، بل عمل بخلاف ذلك، فبدلاً من المحاسبة تتفشى في عهده المحسوبية، وعوضاً عن إصلاح الأجهزة والسياسات تصبح الدولة نهباً لكل صاحب نفوذ، ولا قانون إلا الرشوة والواسطة، فيصبح الفساد بأشكاله كسوة الدولة ودثارها. وما يبعث السخرية حينئذ أن تنبري الفرقة الموسيقية المتنقّلة لتعزف ألحاناً تحرّض على التقيوء وأشياء أخرى، طمعاً في الحصول على (شرهة) أو (شهرية) من هذا الأمير أو ذاك.

كتب أحدهم عن العقلية المستقبلية لدى الملك عبد الله، وقال بأن لديه القدرة على رسم معالم صورة المستقبل، إستناداً على كلام مكتوب قاله الملك في افتتاح مجلس الشورى في شهر مارس الماضي جاء فيه (أن الشعوب العربية ترى مصيرها مهدّداً، وآمالها مبعثرة، ومستقبلها مظلماً)، حسناً وماهو الحل، لنقرأ سوياً (التحديات تفرض يقظة لا غفلة معها وصلابة لا تقبل الضعف وصبراً لا يخالجه اليأس وإيماناً لا قنوط معه)، فهل تختفي وراء هذه الكلمات رؤية مستقبلية؟

ومع ذلك، سنهبط الى مستوى الإذعان القهري إلى القبول بالرؤية المستقبلية المزعومة في كلمات الملك، فأين الرؤية من المنصّة (أي مجلس الشورى) التي أطلق منها خطابه التاريخي، حسب توصيف أحدهم، مع لفت النظر إلى أن الخطاب ليس فيه من بنات ولا أولاد أفكار الملك، فقد جيء له به معدّاً سلفاً، وتدرّب على نطق كلماته مرات ومرات. ما يشدّ الإنتباه في تحليل الكاتب ما توصّل إليه بأن خطاب الملك يبث الطمأنينة بأن عملية التطوير الداخلي مستمرة ومتوثّبة، ويضيف (وكأني بالمليك يُطمئن المواطنين الذين كانوا يتطلعون إلى تطورات جوهرية يحملها الخطاب حول صلاحيات مجلس الشورى "التشريعية والرقابية" بأن الغد حافل بما يبهج ويسر من قرارات التطوير والتحديث..). هل من أحدكم تنبّه إلى ما قاله الكاتب هنا، فقد نأى عن استعمال كلمة (إصلاح) ووضع بدلاً منها كلمة (تطوير)، فهذا هو الملك التطويري الذي يطمئن مواطنيه!. ثم كيف للتطوير أن يتم، وقد أبلغنا نائبه الثاني قرارات مستعجلة بأن لا انتخابات بلدية، ولا انتخابات شوريّة، ولا مشاركة للمرأة، ولا..فأين إذاً تكمن الرؤية المستقبلية، أو عملية التطوير المستمرة!

صحيفة محلية أخرى اختارت لافتتاحيتها كلمة عن الملك ودوره في (صناعة الغد السعودي المزدهر)، فجاءت متطابقة تماماً مع الواقع مقلوباً، وزادت على من سبقها حبة مسك، حين أحالت منه بطلاً قومياً في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، هذا ونحن في عصر الثورة الاتصالية العالمية التي لا يكاد للنملة أن تجد مهرباً، فكيف بموقف شائن متخاذل كشفت عنه السعودية طيلة أيام العدوان الإسرائيلي على سكّان القطاع، ورأى العالم كله كيف حاربت الذين أرادوا توحيد الموقف العربي من همجية الآلة العسكرية الصهيونية، ومنعت انعقاد قمة عربية في الدوحة وقاطعتها، وحتى المصالحة العربية التي أرادت السعودية أن تكسب ورقتها لم تتحقق بلسان عمرو موسى نفسه، فضلاً عن تصريحات أخرى صادرة من هنا وهناك، فأين هو (جمع الشمل وتوحيد الكلمة) بحسب الصحيفة، وما عانت الأمة العربية من الانقسام كما تعاني منها اليوم بفعل مباضع ثالوث الاعتدال، الذي تمثّل السعودية أول أضلاعه.

آخر كتب عن المبادرات الحكيمة، واستهّل مقالته بتوصيفات تكاد تنطبق على الأنبياء والرسل دون سواهم (ملك الأمة وحبيب شعوبها) هكذا بكل بساطة، يتم فرض الزعامة القهرية التي يتناقض أوصافها مع الموصوف بها.. ليس بهكذا إكراهات يتغيّر الحال ولا بهذه الطريقة يولد العظماء ياسادة.

ويا كرام: أن يتم تحميل شخص ما لا يحتمل من أوصاف يعد عملاً ساخراً وتهكمياً، وتذكّرنا هذه الطريقة بمهارة ذكية لأحدهم كان يبالغ حد الكفر في تدبيج ألوان المدح والإطراء في الحاكم، وحين سئل عن ذلك قال بأنني أردت أن يحدّث الناس أنفسهم بأن ما يقال عنه ليس أكثر من نعوت مفبركة، فيعقدوا المقارنة بين ما يقال عنه من أوصاف كاذبة وحقيقته الواقعية، فيزدادوا مقتاً له وكرهاً. وننصح أولئك بأن لا يقعوا ضحية مهارة ذكية قد ترتّد على الملك أضعافاً مضاعفة من الكراهية له ولعهده، وليتهم يستمعوا لما يقال عنه في المجالس الخاصة، وخارج الحدود حتى يقتنعوا بأن القضية ليست أن تبالغ في مدح الملك أو حتى الأمراء الكبار، ولكن أن تصوّرهم بخلاف حقيقتهم، وفي النهاية فإن ما قرّ في العقول والأذهان عن الملك والأمراء لم يتغير، فقد التصقت صفات الغباء واللصوصية والإجرام بهم، وأن تبديلها يتطلب معاجز، فهل يقدر الطبّالون على صنعها؟

الحوار بين المذاهب في السعودية

مبادرة تنتظر الحماية

عبد الوهاب فقي

فيما لا تزال أدبيات التدابر والكراهية بين السنة والشيعة راسخة في الوعي العام لدى سكان هذا البلد وخصوصاً بين السلفية والشيعة في السعودية، وفيما لا يزال الخطاب الطائفي وحده الأكثر شعبية بين كل الخطابات على أنواعها الدينية والوطنية والليبرالية، فإن هناك من يحاول البحث عن كوّة في جدار القطيعة بحثاً عن خيط ضوء يتسرب إلى الخطابات البترية التي تبني جدران العزل والقطيعة بين أبناء الأمة بدلاً من مدّ جسور التواصل فيما بينهم.

وشأن أشكال التوحّد والتقارب الأخرى سواء على المستويين الوطني والديني العام، فإن التقارب بين الشيعي السلفي بقي موضوع جدل مفتوح منذ قرابة عقدين من الزمن، وتزايدت نبرة المناظرة حوله منذ انطلاقة جلسات الحوار الوطني في ٢٠٠٣ بهدف احتواء التوترات السياسية والأمنية الداخلية، وتحسين موقع المملكة على الخارطة الدولية بعد أن أصابته هجمات الحادي عشر من سبتمبر بهزّات عنيفة، عقب تكشّف عدد السعوديين المشاركين في تنفيذ تلك الهجمات.

وقد بات واضحاً، أن التقارب بين السنة والشيعة في السعودية يمثّل أحد أشكال الإنقسام الرئيسية في هذا البلد، إضافة إلى أشكال أخرى على المستوى الوطني والثقافي والإجتماعي. بكلمات أخرى، أن مضادات الوحدة تعمل بدرجة فاعلة بالمقارنة مع الحوافز المغرية على اعتناقها، بل يمكن الزعم بقدر ما أن المفاعيل الثقافية والأيديولوجية والسياسية في هذا البلد مصنّعت ناشطة للإنقسام أكثر من كونها موجّه نزيه نحو التعايش والتقارب، وكذلك يقال الشيء ذاته عن الحوار، بعيداً عن تلك الإحتفالية الطفولية المحيطة بمناسبات حوارية محدّدة الغاية، مثل الحوار الوطني، وحوار علماء المسلمين، وحوار الأديان.

ليس المرء بحاجة إلى عناء كبير لامتحان جدارة وجدّية المبادرات الحوارية التي تبناها الملك عبد الله في الخمس سنوات الماضية، ولا غرابة في أن تنتهي كل مبادراته إلى مصير واحد، وأن تطوى سريعاً وتسحب من التداول، وكأنها مبادرات صالحة للإستعمال لمرة واحدة.

وحقيقة الأمر، أن الإنقطاع بين الداخل والخارج هو ما يجعل مبادرات الملك موجّهة نحو أهداف غير محلية، بل نحو أهداف لا تنتمي إلى المبادرات نفسها، أي تحقيق أغراض سياسية في الخارج، وليس تنشئة ثقافة وطنية تمهّد لبرنامج إدماجي.

في واقع الأمر، أن الداخل وحده المختبر لكل المبادرات، حيث تعيش الجماعات السكانية بكل أطيافها تحت وطأة خطاب ديني متشدد

> **أولئك الذين يعتنقون أفكاراً في التقريب ما يلبث أن يقذف بهم خارج السور بتهمة خرق الإجماع، والمساس بثوابت السلف الصالح ويتم وأد مبادراتهم سريعاً**

يتطابق في خاصيته الاقصائية والاستئصالية مع الخطاب السياسي للدولة. ولذلك، فإن مبادرة التقارب بين الجماعات تلك لا تبدأ من العقيدة، بل لابد من غطاء سياسي ليس من جناح في العائلة المالكة فحسب، بل من جميع الأجنحة الراعية للخطاب الديني المتشدّد. في المقابل، لابد من تحرّر الجماعات من القيود الثقافية والتاريخية والإجتماعية التي تحول دون اعتناقها الحر لمبدأ التقارب بكل اشتراطاته وإلزاماته.

وبسبب التصاهر السياسي والثقافي بين بعض المنشغلين في التنظير لموضوعة الخلافات المذهبية والحكومات، فإن مبادرات التقارب والتقريب بين المذاهب تنتهي في الغالب إلى العودة إلى نقطة الصفر التي بدأت منها، ببساطة لأن عقم النتائج ناشيء بدرجة أساسية من عقم المقاربة. في المقابل، إن اولئك الذين تحرروا من ملابسات السياسة، واستهدافاتها الخاصة المناوئة في المجمل لمبدأ التقريب والحوار، يقدّمون رؤى متوازنة ومتقدّمة في معالجة قضية الخلافات المذهبية. وكما بدأت مبادرة التقريب بين المذاهب في القاهرة في الخمسينيات من القرن الماضي بعلماء الدين السنة والشيعة، فإن المسيرة انتهت بالفشل، ولكن بأيدي الساسة. ولو ترك العلماء وشأن التقريب دون تدخّل من بعض الحكومات المناهضة لمفهوم الوحدة الإسلامية فإن النتيجة ستكون على غير ما يأمل الفتنويون، لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن ليس هناك علماء من يقاتل بأسنانه للحيلولة دون التئام شمل هذه الأمة الممزّقة.

ما يلفت ويبعث على الأسى، أن المنشغلين بموضوعة التقريب أو حتى التعايش بين المذاهب لا عضد لهم لا من تراث تاريخي عام ولا من تجربة سياسية وعقدية في هذا البلد، فهم يسبحون عكس تيار التقسيم، ويصنعون رؤى غير موصّلة، بل ينزعون أحياناً إلى التوسّل بتجارب غير مقرونة وفق منهج علمي، يدفعهم إلى ذلك الرغبة في تسوية معضلة خطيرة وانسداد تاريخي، إما يقذف بهم في حمى المعارك الأهلية، أو يحرمهم من مجرد التعايش الآمن..ثمة حقائق في الواقع لا يمكن البناء عليها، لأنها مصمّمة لأغراض أخرى، ليس من بينها التقارب والتعايش دع عنك الوحدة، فكل شيء في هذا البلد ينبىء عن وجود ترسانة أيديولوجية قادرة على تدمير كل شيء، حتى العيش الآمن، إذا كان الأخير يخفي تهديداً للكيان. وفي الأصل، فإن من قام بقسمة وتجزئة المجتمع، لا يمكنه أن يتبنى خياراً غير متساوق

مع تكوينه، وأهدافه.

بالمثل، يسرف صنّاع الخطاب الطائفي في تعميم الأفكار المتوائمة مع طبيعة النظام الذي ينتمون إليه، ولأنهم جزء منه فلا يتوقّع ولادة أفكار تقريبية بسهولة. ولكن السؤال: هل تحول الصورة القاتمة في توصيف الحال أمام طرح قضية العلاقات السنية الشيعية على الرأي العام؟

بالطبع كلا، فإن أسوأ منتجات الاستبداد في هذا البلد، أنه حرم أهله حتى من مجرد التداول السلمي للأفكار، خشية اكتشاف حقيقة أن الانطباعات السالبة ليست ناشئة سوى عن القطيعة المتبادلة، بوصفها المصدر الرئيسي للجهل المشترك، والخصومة المتبادلة. فالانفتاح المتبادل من شأنه إطاحة تصورات نمطية علقت بأذهان الفرقاء من المذاهب المختلفة عن بعضها البعض، وكان لابد أن تنكمش مساحة المحرّم الخوض فيه، بقصد الإبقاء على مفاعيل القطيعة والخصومة المتبادلة، كيما يبدأ الجميع رحلة العبور على جسر التواصل، بهدف الإطلاع على حقائق كانت متوارية وراء دخان الارتيابات الذي انطلق في مناخ القطيعة، ونفخت المصالح الخاصة في جذوة خلافات تاريخية كادت تغمرها الأفكار الجديدة والرشد المعرفي، ولكن أبى أصحاب المصالح تلك إلا أن يعيدوها تارة أخرى إلى دورة الانشغالات الذهنية اليومية..

موضوع العلاقة السنيّة الشيعية في هذا البلد يختلف في مقاربته عن أي بلد آخر، ولا يمكن بحال استعمال ذات الأدوات في أماكن أخرى، بل إن استخدام العنوان السني في العلاقة مع الشيعي يبدو متكلّفاً في هذا البلد، ما لم نقبل بدعوى التمثيل السلفي لأهل السنة، وهي دعوى مرفوضة من المذاهب الإسلامية السنيّة في هذا البلد، بل وفي كل بقاع العالم الإسلامي تقريباً. والسبب في ذلك، أن السلفية الوهابية تعتنق معتقدات ليست بالضرورة مقبولة أو تحوز على أولوية في البناء العقدي لدى كل المذاهب الاسلامية السنيّة.

لأسباب عديدة أيضاً، تبدو مناقشة العلاقة بين المذاهب الإسلامية عموماً في المملكة، والعلاقة السلفية الشيعية على وجه الخصوص ذات أهمية استثنائية، لأنها تنطلق متأخرة، وقد أدرك الجميع الحاجة إلى إطلاقها لكي تصبح مادة جدل علمي، كمدخل لفهم الآخر، وتلمّس سبل معالجة دقيقة لملفات لا يزيدها الزمن والمواقف المتشنّجة، والمصالح الفئوية والسياسية إلا عمقاً واتساعاً، وأخيراً وقف هدر مجهودات الفرقاء المذهبيين في قضايا خلافية أشبعت إلى حد السفه بحثاً، والإنتقال إلى مرحلة (إدارة وتنظيم الإختلاف)، والتعايش معه بدلاً من تحويله إلى خلاف مفتوح والانغماس في تفاصيله، وإشغال الأتباع فيه، حتى بات بعضهم يستنزف طاقته الذهنية في صنع قوائم الأعداء، وعقد المقارنات بين من هو في الخصام أشد وطأة، وفق مقاييس يضعها أتباع كل مذهب..من عجب ينبري بعض الأقلام ليضع (إسرائيل) كعنصر في لعبة المقارنات الهابطة، حتى أن بعض البسطاء صار يتحدث عن أن أتباع هذا المذهب أشد خطراً من (إسرائيل) وتناسوا ما فعلت الأخيرة بأهلنا في عدوانها على غزة، قتلاً وسفكاً، وتجويعاً، وهدماً للمنازل وتشريداً للعوائل.

محاولات نادرة جرت في السنوات الماضية

مضادات الوحدة أقوى من الحوافز المغرية على اعتناقها، فالمفاعيل الثقافية والأيديولوجية والسياسية في هذا البلد مصنّعات للإنقسام وليس التعايش

لفتح موضوع الحوار بين المذاهب الإسلامية، بهدف تهيئة أجواء التقارب بينها، ولكنها دائماً تبوء بفشل، على وقع فتاوى أو بيانات مضادة، أو حوادث سياسية وأمنية يتم فيها أو بعدها توظيف العامل المذهبي. وبسبب التشبيع المذهبي على مستوى المجتمع والدولة، فإن القضايا العامة تخضع دائماً للحسابات المذهبية، التي هي نفسها الحكم الفصل في العلاقة بين الجماعات السكانية، وهي أيضاً المعيار الأكبر الذي تعتمده العائلة المالكة في نظرتها للمواطنين. فالمواطنة، مهما بلغت المدعيات الرسمية، لا تضاهي في سطوتها وموقعها، في النظام القيمي العام، المذهبية التي تحدد مواقع الأفراد والجماعات في بناء الدولة وهياكلها ومؤسساتها.

ولذلك، فإن فتح ملف العلاقات السنيّة الشيعية، يستوجب استدعاء قضايا كثيرة ترد في هذا الملف، بسبب الترابط الوثيق بينها والتأثيرات المباشرة التي تتركها قضية ما على الأخرى. فالمراكمة الطويلة لممارسات وسياسات ورؤى في القطيعة والتدابر تفرض فيضاً من الأفكار الجديدة لتأسيس بنية تحتية وثقافية بجهود جماعية، أي بكلمات أخرى تشكيل مرجعية تقريبية لكل الجماعات، تدفع للوراء مرجعية تنابذية مازالت تضخ أفكاراً وفتاوى في الكراهية الدينية والخصومة المتبادلة..

ولا يغيب عن بالنا هنا النجاح الباهر الذي حققته مرجعية التنابذ في مواجهة مبادرات التقريب طيلة العقود الستة الماضية، حتى أنها استدرجت رموزاً كباراً الى الانقلاب على خط التقريب لصالح خط التنابذ.

من يشارك الآن في التأسيس النظري لأفكار التقارب أو التعايش بين السنة والشيعة في المملكة لا ينتمون الى طبقة علماء الدين من الفريقين، بل هم أقرب إلى النخب الفكرية الحديثة، ما يجعل النتائج المرجّوة متواضعة، لاسيما أن المناقشات البينية لا تحظى بمباركة رسمية. فقد تخلّص الملك عبد الله من كل أعباء الحوار كما تحرر من قبل من استحقاقات الإصلاح، ولا ينتظر كثيرون أن يضطلع الملك بمهمة (الرعاية) وفق الطريقة القديمة، وهذا ما يعزّز أيضاً موقف الخط المناوىء للحوار والتقارب الذي كان يصوّب فتاويه التكفيرية من منطلق مذهبي، ضد أي مبادرة حوارية وطنية أو إسلامية أو إنسانية.

ولحد الآن، لم نسمع عن مبادرة تقريبية من أي نوع وعلى أي مستوى صدرت من أي من كبار علماء المؤسسة الدينية، ببساطة لاعتقادهم بأن لا سبيل إلى ذلك، إذ لا يمكن التقريب بين الحق والباطل، بحسب وجهة نظرتهم، ولذلك نأى علماء السلفية عن أي مشروع تقريبي منذ الخمسينيات وحتى اليوم. نعم، بدت زحزحة طفيفة في الموقف السلفي على مستوى الصف الثاني من الهرمية الدينية في السنوات الأخيرة، ولكنها لا تعكس تطوّراً داخل الرؤية السلفية، فأولئك الذين يعتنقون أفكاراً في التقريب ما يلبث أن يقذف بهم خارج السور بتهمة خرق الإجماع، والمساس بثوابت السلف الصالح. لقد لحظنا بأن مبادرات مشتركة في التقريب طمست مع أول مواجهة.

مهما يكن، إن مناقشة الموضوع المذهبي بقدر حساسيته البالغة، فإن طرحه ودخوله ضمن دائرة المفكر فيه، بل تحرره من ربقة (التابو)، يجعله كائناً قابلاً للحياة رغم الصعوبات المنظورة وغير المنظورة التي تستهدف وجوده، فهذا النوع من الموضوعات يثير بكل تأكيد حرّاس العقيدة من كل الأطراف.

ومن الطبيعي، في ظل مناقشات من هذا القبيل أن تستنفر قوى التدابر من كل الفرقاء، وحتى من فريق السلطة، طاقاتها لإفساد طبخة التقريب، إن لم يكن تسميمها عبر إخراج التراث التنابذي من آبار الفتنة. ولكن لأن كل الخيارات مفتوحة، فليبدأ المتدابرون نقاشاً مفتوحاً لعلهم يتقابلوا في منتصف الطريق، رغم صعوبة رفع سقف التوقعات إلى حد الوصول الى نتائج حاسمة في جولة واحدة.

السعودية تفتح النار على زوجة أمير قطر

الشيخة في العراق، ولكن أين أنتم يا آل سعود؟!

هيثم الخياط

لعلها بداية عودة للصراع بين السعودية وقطر هذه المرّة.

قطر أسكتت هدير مدافع (الجزيرة) منذ نحو عامين رغبة في تحسين العلاقات السعودية القطرية، وإعادة تخطيط الحدود، وغسل ما علق من الماضي من محاولة انقلاب سعودية على أمير قطر بالتعاون مع أفراد من قبيلة المرة التي يسكن جزءٌ كبير منها في السعودية.

هدأت المدافع، رغم اختلاف المواقف، سواء بشأن لبنان أو فلسطين أو العلاقة مع سوريا وإيران، أو غيرها.

للقطريين رؤية (لا تتطابق) مع جبهة الممانعة تماماً، و(لا تتوافق) أيضاً مع حزب المعتدلين العرب.

والأميركيون لم يرضوا عن قطر، وطالما أهانوا مسؤوليها حتى في اللقاءات على هامش اجتماعات الأمم المتحدة ورفضوا لقاءهم.

ليس هذا مهماً في هذا الموضوع.

المهم أن زوجة أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند، زارت مؤخراً العراق، والتقت بالمالكي، رئيس وزراء العراق، وأعطت تصريحات تمتدح فيها (العراقيين) وليس الحكم في العراق بالضرورة.

والمعلوم ان العراقيين مستاؤون من توجه قناة الجزيرة، ويعتبرونها قناة متحيّزة ضدهم الى أبعد الحدود، ولازالت - من وجهة نظر كثير من الساسة العراقيين - قناة معادية للعراق وأنها (تدعم البعثيين والطائفيين) الى آخر الإتهامات المعروفة.

والجزيرة التي أُخرجت من العراق، تختلف عن قناة العربية التي نالت الحظوة لدى الحكم العراقي الى ما قبل سنة، حيث تبدلت القناة ومواقفها، وكانت على مدى السنوات الماضية تنال القسط الأوفى من الإعلانات الحكومية العراقية.

أما قناة الجزيرة فيلاحظ أن لهجتها هي الأخرى قد خفتت تجاه الحكم في العراق، فقد تغيرت الأوضاع كثيراً هناك، وأصبح من الخطأ مواصلة الرهان على أحصنة خاسرة.

نحن هنا أمام تبدّل في المواقف.

قطر تحاول أن تهدىء اللعب مع الحكم في العراق وكذلك تفعل قناة الجزيرة. والسعودية التي كانت على الدوام ضد الحكم في العراق وعدم الإعتراف به، زادت من الجرعة مؤخراً، وانعكس ذلك على قناة العربية وعلى كل الإعلام السعودي.

وحتى الآن، هذا أمرٌ لا يفترض أن يثير غضب السعودية، فالعلاقات بين الدول شأن خاص، ولكن يبدو أن زيارة الشيخة موزة أزعجت السعوديين.

رئيس تحرير الشرق الأوسط - كاتب السياسة المبتدىء طارق الحميد - بادر بإطلاق النار على قطر والجزيرة، وكتب مقالا تحت عنوان (الشيخة في العراق/ الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٩) كان كلّه نقداً صريحاً ومبطّناً لقطر وضد الزيارة كما ضد قناة الجزيرة.

في الظاهر ليست هناك قضية تستحق الإثارة.



الشيخة موزة والمالكي في بغداد

وفي العمق فإن طارق الحميد ألمح الى ما يزعج السعودية من الزيارة.

فهو اعتبر زيارة الشيخة موزة (لافتة) وأنه (من الصعب تجاوزها من دون تعليق)! فما هو وجه الأهمية هنا؟

مع ان زيارة الشيخة موزة لبغداد لها علاقة بالتعليم وباليونسكو، إلا أنه يقف عند حقيقة أن الزيارة لها أبعاد سياسية. وهذا صحيح، ولا ضير في ذلك. ثم ماذا

يعني إن كانت الزيارة سياسية؟

ويلفت الحميد الى أن هناك طبخة تآمرية تطبخ في الدوحة على نار هادئة. والدليل أن (هناك حراكاً عراقياً مكثفاً بالدوحة). وحتى الآن لا يعني هذا شيئاً. فلنقل أن اتصالات المسؤولين العراقيين بالدوحة قد تكثفت في الآونة الأخيرة، ولنفترض أن هناك وفوداً غادية ورائحة. فما هي المشكلة عند السعودية وعند كاتبها (الذكي)؟!

يقول الحميد أن (هذا ليس كل شيء) وإنما هناك أيضاً صيد ثمين يمكن التدليل من خلاله على (خطورة الوضع) وهو ان الشيخة موزة صرّحت بأن التعليم والإعلام لهما دور كبير في التقريب بين المواقف وجسر الهوة بين الأطراف. وهذا كلام عام عن كل الدول في العالم، وهو لم يخرج عن الحقيقة. وحتى لو كان المعني بذلك علاقات العراق وقطر، فماذا يمكن للسعودية وكاتبها (النبيه) ان يستنبطاه من هذا التصريح؟! والأهم فيما قالته الشيخة موزة وأزعجت الكاتب السعودي (الذكي) هو قولها ان الأهم هو (أن نطوي صفحة الماضي ونتطلع الى بناء المستقبل المنشود).

هذه جريمة تقترفها قطر بالطبع! إن كان المعني بها بغداد، أما إذا كان المعني بها إسرائيل (فلا بأس).

ما هي الجريمة التي ترتكبها قطر إن أعادت علاقتها مع بغداد، وحدث تصالح بين البلدين، مثلما فعلت السعودية وقطر أيضاً، ومثلما يراد الآن ان تعود العلاقات المصرية القطرية الى حميميتها؟!

بالنسبة للسعودية، بغداد غير القاهرة والرياض. بل غير تل أبيب أيضاً!

بغداد وشعب العراق يجب أن يبقيا في قطيعة مع جوارهما العربي يرددان الألحان الطائفية المنبعثة من السعودية وإعلامها، وعلى شعب العراق أن يتقاتل طائفياً لصالح الوهابية السياسية. العراق يجب أن لا يهدأ. والحكم في العراق يجب أن يقاطع الى ما لا نهاية، حتى ولو فتحت كل بلدان الدنيا سفاراتها هناك!

لكن لفظة الشيخة موزة عند طارق الحميد لها معنى خاصاً، (فهي تشي بتحولات كبرى) حسب قوله! وأعاد الى الأذهان أن جلِ مشاكل الجزيرة العربية سببها (الجزيرة)، ومماحكاتها الإعلامية، وليس (الحرية الإعلامية) حسبما قال.

الخلاصة ما هي التحولات الكبرى بنظر السعودية وكاتبها؟ وما هي المشكلة التي اقترفتها قطر، أو الشيخة موزة حين زارت العراق (وليس اسرائيل)؟

الخلاصة هي حسب الحميد بأن العلاقات بين ـ الدوحة وبغداد ـ ان كانت في خدمة البلدين وخدمة العرب فهو يرحب بها (أما إذا كنا أمام اصطفاف جديد، ما هو إلا استكمال لاصطفافات قديمة ماتزال تعصف بنا على خارطة الأزمات السياسية العربية دعماً لطرف على حساب آخر، فنقول أعاننا الله على قادم الأيام)!

السعودية هي التي تقرر ما هو بخدمة العرب، فهي تعتبر نفسها ممثلاً عن العرب، او حسب تعبير مؤسس دولتهم في مقولة مشهورة لأمين الريحاني (حنّا العرب)! حتى لو كان الأمر خاصاً بدولتين، فالسعودية هي التي تقرر ان كانت العلاقات في صالحهما أم لا. ولكن زبدة المقالة تقول أن عودة العلاقات القطرية العراقية تعني جلب العراق الى محور يقترب من الممانعة ولا يدخل ضمن محور السعودية ومصر، بل هو على حسابهما. السعودية تقول ان العلاقات بين البلدين موجّه ضد السعودية ومصالحها وخدمة لسوريا وإيران وحماس وحزب الله.

هذا ملخص الموقف السعودي، فهل هو كذلك؟

كل دول الخليج فتحت سفاراتها سوى السعودية وقطر، والآن ستبقى السعودية وحيدة حتى في محور الإعتدال نفسه.

فلماذا تنزعج السعودية من عودة العلاقات القطرية العراقية، وفتح سفارتيهما، ولم تنزعج حين فعلتها سلطنة عمان والكويت والإمارات وحتى البحرين؟! أمرٌ غريب حقاً؟

ولماذا لم تنزعج السعودية حين فتحت الأردن سفارتها في بغداد وزارها الملك الأردني؟!

ولماذا أخذت مصر عقوداً بثلاثة مليارات دولار عراقية، وخمسة مليارات أخرى مؤجلة، وافتتحت سفارتها وسافر اليها أبو الغيط، ومع هذا لم تبد السعودية وطارق حميدها وشرق أوسطها وقناة عربيتها انزعاجاً؟!

السعودية تبدو وحيدة، وحيدة.. ومشاعرها الطائفية تغلب عقلها السياسي، وعقدتها الإيرانية أعمتها عن رؤية الحقائق. وما عملته قطر لم يبق للسعودية من مبرر في مقاطعة الحكم العراقي رغم كل ما يقال فيه من مساوئ. بل لم تبق لفتح السفارة السعودية في بغداد أهمية اليوم مثلما كانت في الماضي. لم يعد الحكم العراقي محاصراً، بل السعودية نفسها، حتى على صعيد دول الخليج وحلف المعتدلين.

إذا كانت الشيخة في بغداد، فأين هي السعودية وأين هو مشروعها؟

السعودية لم تعد تستطيع فرض موقفها حتى على حلفائها المعتدلين، لا بشأن العداء لإيران، ولا بشأن مقاطعة الحكم في العراق، ولا بشأن محاصرة النظام السوري، ولا غيرها من القضايا.

آن لآل سعود وكتابهم ان يتواضعوا قليلاً، فهم مهما صعدوا ومهما تعنتروا لا يستطيعون تغيير وقائع الأرض عبر (الغضب والإنفعال الطائفي). هذا لا يصنع لهم موقعاً في الشرق الأوسط، بل يخيف حتى حلفائهم من أن الطائفية الوهابية قد تحرقهم وتذهب بهم الى ميدان معركة هم أضعف من أن ينتصروا فيها.

لتغرّد السعودية خارج السرب، ولسوف تجد نفسها مركونة على الجانب لا تأثير لها في الأحداث.

ولتجرّب السعودية ان تفتح معركة مع قطر مرة أخرى لترى كيف أن زجاجها سيتكسر بسرعة غير متوقعة.

تقارب..تعايش..تفاهم

الحوار المذهبي.. إلى أين؟

عبدالحميد قدس

ربما لم يكن ثمة سبب مباشر وراء انطلاق حوار مذهبي سني شيعي في الصحافة المحلية في الآونة الأخيرة، ولكن هناك أسباب كثيرة تدعو دائماً لفتح مثل هذا الحوار، بعد أن أخفقت سلسلة حوارات سابقة (الحوار الوطني، الحوار الإسلامي، الحوار بين الأديان) برعاية الدولة في أن تجعل من العلاقة بين المذاهب موضوعاً حوارياً وطنياً لناحية إرساء مقاربة جادة تفتح الطريق أمام معالجات مستقبلية لمشكلة عميقة الجذور، تلقي بظلالها بصورة مستمرة على مجمل الروابط المجتمعية المحلية.

وبعيداً عن المواقف القطعية التي عبّرت عنها مرجعيات دينية محلية (وسلفية في الغالب) باستحالة نجاح أي شكل من أشكال التفاهم بين السنة والشيعة في هذا البلد، على أساس أن عناصر الإختلاف تفوق كثيراً عناصر التوافق، فإن حواراً عفوياً وجد فرصته للإنطلاق من وحي مقالة كتبها الصحافي خالد عبد المشوح في صحيفة (الوطن) السعودية في ٢٤ إبريل الماضي بعنوان (لا يوجد تقارب سني شيعي!)، إستهله بمقدّمة ذات طبيعة افتراقية مفادها أن الخلاف الشيعي السني ليس مقتصراً على البعد العقائدي بل تبطن موقفاً سياسياً تخوينياً يقوم على أساس لجوء الأقلية بالاستعانة بقوى خارجية (المقصود إيران)، على حساب الولاء للوطن. وليس خافياً أن رؤيـة كهذه تستظل بمناخ التوتير الذي صنعته الخلافات السياسية بين ايران ودول الاعتدال في المنطقة منذ سقوط نظام صدام حسين في ٩ إبريل ٢٠٠٣، ثم ازدادت درجة الاحتقان أثناء وبعد العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو (تموز) ٢٠٠٦، بعد صدور بيان سعودي ينعت عملية اختطاف الجنديين الاسرائيليين من قبل حزب الله بـ (المغامرة).

وكانت جرعة الاستفزاز الذي اشتمل عليها مقال المشوح، كفيلة بالتحريض على خوض حوار ساخن يستدرج إليه أقطاباً من الفريقين، السلفي والشيعي، خصوصاً وأن المقالة تضمنت نقاطاً جدل خلافية من قبيل أن الأقليات الشيعية في دول الخليج تتمتع (بكامل حقوقها السياسية والدستورية) وأن ولاء هذه الأقليات (لغير أوطانها)، أي لإيران. ولكن ما يميّز مقالة المشوح أنها قدّمت أسئلة واقعية من قبيل: هل تدرك الأكثرية السنية ضرورة دمج هذه الأقليات واستيعابها سياسياً؟ وفي المقابل هل يمكن أن تعيش هذه الأقليات الشيعية استقلالية في تدينها ومصالحها دون أي ارتباطات خارجية؟

في أول استجابة على مقالة المشوح، كتب الباحث الشيعي الدكتور توفيق السيف مقالة في صحيفة عكاظ في ٢٧ إبريل الماضي بعنوان (بل التقارب قائم ومتواصل بين السنة والشيعة)، انطلق فيه من نقطة الصدام الواردة في مقالة المشوح، أي ولاء الشيعة لإيران، وأشكل عليه أنه أهمل نقطة جوهرية وهي العلاقة السنية الشيعية، والتي يعتقد السيف بأنها (أفضل في هذا اليوم من أي زمن مضى..). وشدّد السيف على الإنطلاق من نقطة متواضعة تشكّل مفتتحاً لأي علاقة ثنائية وتقوم على (اكتشاف المختلف ثم الإقرار بوجوده وحقه في أن يكون مختلفا، ثم التعرف عليه، ثم صياغة خطوط الوصل وخطوط الفصل معه، وفي نهاية المطاف يقترب فريق من فريق ويتبعهم بعض الناس، أقلهم أو أكثرهم). ومع ذلك يقول السيف (في المملكة نحن الآن في منتصف الطريق، وعلى وجه التحديد في نقطة وسطى بين الإقرار بالحق في الاختلاف والتعرف على المختلف).

لقد بدا السيف متفائلاً بسيرورة الحوار بأشكاله المختلفة والمؤسسة للقبول العام بمبدأ التنوّع.

وفي تطوّر لافت، دخل على خط المناظرة شخصية بارزة شاركت لسنوات طويلة في جهود التقريب ولها تجربة فريدة في الانفتاح على المذاهب الإسلامية عموماً، وهو الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، وقد إلتقى قبل شهرين بالمرجع الشيعي محمد حسين فضل الله في منزله في بيروت. كتب الشيخ المنيع مقالاً في (الوطن) في ٢٩ إبريل الماضي بعنوان (رسالتي لكل شيعي). وبخلاف ما كانت عليه عناوين مماثلة جرى الترويج لها في فترات سابقة، سواء في المدن المقدّسة، أو في مناطق الشيعة والتي تحمل هدفاً محدداً، أي تحويل الشيعة إلى سنة، فإن رسالة المنيع كانت مختلفة تماماً، وتنطلق من مشتركات الفريقين السني والشيعي: فكل واحد من المسلمين سواء كان سنياً أو كان شيعياً إذا سألته من ربك قال ربي الله. وإن سألت: ما دينك؟، أجاب: ديني الإسلام؟. ولو قلت له: من نبيكم؟. قال: نبيي محمد . وعند سؤاله: ما هو كتابك المفضل؟ لأجاب: هو كتاب الله. وحين نسأله: ما هي قبلتك؟ ردّ: إنها الكعبة.

ويعتبر المنيع وجود هذه المشتركات مانعاً أمام السنة والشيعة للتفرّق، وأن الخلافات الأخرى يجب مناقشتها تحت سقف المشتركات وليس تعالياً عليها وتقويضاً لها. وبوحي من نزعته التقريبية، بدا المنيع متمسّكاً بالثوابت المشتركة بين السنة والشيعة، ليؤسس عليها مبادىء التفاهم والتسامح والحوار والبحث عن الحقيقة.

في استجابة أخرى على مقالة المنيع، كتب رجل الدين الشيعي الشيخ حسن الصفار مقالة في (الوطن) السعودية في ٥ مايو بعنوان (مجتمعاتنا وأوطاننا مستهدفة في وحدتها واستقرارها وأمنها)، تجاوز فيها الموضوع المذهبي لينتقل إلى البعد السياسي، في استبطان واضح لناحية إقفال الحوار ببعده المذهبي وتقرير حق الإختلاف على أساس المشترك الوطني.

وانطلاقاً من تأييده لموقف الشيخ المنيع، ونسجاً على منواله، أبدى الصفار رغبته في

مبادرة حوارية تنهي الخلاف والقطيعة من خلفية سياسية، والتأكيد على المشتركات الكيانية الكلية: الوطن، الأمة، والمشتركات الفكرية العامة: الحوار والإحترام.

ورأى الصفار بأن فورة الخلافات المذهبية تعود الى سببين: فعل السياسة وتحقيق بعض أغراضها، واتجاهات التشدّد التي تنزع نحو فرض رأيها وتعميمه.

وعاد خالد المشوح لاستكمال ما بدأه في مقالته السابقة، وكتب تعقيباً على مقالة السيف في صحيفة (الوطن) في ١ مايو بعنوان (بل تعايش سني شيعي)، وقال بأن (التاريخ لا يبشّر بخير في العلاقة ما بين السنة والشيعة)، وكشف ما يراه تناقضاً في مقالة السيف بقوله (أن العلاقة بين السنة والشيعة هي أفضل في هذا اليوم من أي زمن مضى،) ثم بعد ذلك بأسطر يقول (في ماضي الزمان كان التنازع الطائفي قليلا..). ولأن المشوح يتوسّل بفترة الحروب الطائفية في القرن الرابع الهجري التي لم تقتصر على السنة والشيعة، بل شملت كل المذاهب الإسلامية، وكانت بغداد مسرحاً رئيسياً لها، فإن من الطبيعي أن يتوصّل المشوح إلى نتيجة متشائمة. ولذلك يجترح سبيلاً آمناً لتجاوز تداعيات الخلاف المذهبي ومخاطره على الواقع الراهن، ويرى خيار التعايش ممكناً كونه (يكفل لكل فئة الاحتفاظ بعقائدها وطقوسها دون الركض خلف سراب ووهم أسمه التقارب..). تعايش، كما يراه المشوح، حقيقي (يكفل للجميع حقوقهم وانتماءهم الوطني وبعيداً عن بيع الولاءات السياسية من أجل قومية أو عرق..). ولتحقيق هذه الغاية، يقدّم المشوح دعوة مفتوحة للسنة والشيعة في هذا البلد تؤسس لإمكانية (التعايش وبث روح التسامح ونبذ التعصب دون المساس أو الاقتراب من المسلمات العقدية لأنها ستزيد من أوار الطائفية..).

في تعقيبه على مقالة المشوح، كتب الدكتور السيف مقالة في صحيفة (عكاظ) في ٤ مايو بعنوان (التعايش أو التقارب..طريق واحد)، تجاوز فيه تاريخ وتراث الخلاف بين السنة والشيعة، وعاد ليؤكد على خيار إستكشاف الطريق. ويشدّد السيف على ضرورة سحب القضية من إطارها الدولي وإدخالها في الحيز الوطني، في مسعى لتأكيد المشترك، أي الهوية الوطنية لكل أطياف المجتمع، ووصولاً (إلى تعزيز الوحدة الوطنية والسلام الأهلي وعلاقة الود والأخوة..)، حتى مع بقاء الاختلاف في الأفكار والمعتقدات. من جهة ثانية، يبدي السيف واقعية في الرؤية للذات والآخر، بتأكيده على أن كل المذاهب تنطوي على عناصر افتراق وتوافق، وأن المصلحة العامة تقضي بتنمية واستثمار عناصر التوافق، كونها تنسجم مع المصالح المشتركة في العلاقة بين المواطنين.

عاد خالد المشوح في ٨ مايو ليعقّب على المقترحات الواردة في مقالة السيف، وكتب في صحيفة (الوطن) مقالاً بعنوان (ضرورات التعايش السني الشيعي)، وبدا المشوح كما لو أنه عثر على نقطة بداية مشتركة مع السيف أي (وحدة الوطن). ورغم تمسّك المشوح بموقف واضح من فكرة التقارب، كونها بعيدة المنال، حسب توصيفه، إلا أن من الواضح أن المشوح ينزع نحو منطلق افتراضي يقوم على أساس أن التعايش مشروط بالولاء للوطن وليس للمذهب. هذا في الوقت الذي يحاول المشوح النأي عن التقريب باعتباره موضوعاً عقدياً. على أية حال، بدا المشوح متسامحاً بإقراره أن (الشيعة في نظري مواطنون أصليون لا يمكن المزايدة على هذه النقطة التي وإن اختلفنا في جوانب كثيرة فإننا لا نختلف عليها)، وكان ذلك بداية حوارية جديرة بالبناء عليها، وإن جاءت مصحوبة بإشارات سالبة، من قبيل العودة إلى أمثلة خارجية وإسقاطها على الموضوع المحلي. اللافت في مقالة المشوح، أنها اختتمت بنفس إيجابي بتأكيده الحاجة إلى رعاية الحوار وتطويره وقال (نطمع أن يقوى عوده وتشتد شوكته على يد أبنائنا في هذا الوطن بكل فئاته وأطيافه عبر تغذيتنا لسبل التعايش والاحترام الطائفي..).

من جهة ثانية، شارك تركي العسيري في ٧ مايو بمقالة في صحيفة (الجزيرة) الصادرة في الرياض بعنوان (التقريب بين المذاهب.. متى يتحقق؟)!، كان فيه تسامحياً الى حد كبير، كما بدا في لغته التقريبية التي بدأ بها مقالته بتأكيد على المشتركات وعوامل التوحّد والتقارب، وضرورة تجاوز التراث السجالي في ماضي الفريقين السني والشيعي، والإضاءة على التراث التوافقي. ويعرب عن أسفه لإخفاق مؤتمرات التقريب بين المذاهب عن الوصول الى نتائج عملية مثمرة تلبي (تطلعات المسلمين الغيورين على وحدة الأمة الإسلامية..). ومن خلال متابعته لحوارات سابقة جرت بين رموز دينيين في الطائفتين السنية والشيعية خرج العسيري بانطباع (أننا إذا صفيت نياتنا وسمت حواراتنا فوق نقاط الاختلاف يمكننا أن نتعايش بمحبة ووئام.. ويمكننا أيضا أن نوجد أرضية صلبة لأجيالنا القادمة تمكنها من أن تكون قوة حقيقية قادرة على أن ترتقي فوق الأمور الخلافية التي تتسبب فيما نراه اليوم وما سنراه في المستقبل من اقتتال طائفي لن يخدم إلا أعداء الأمة المسلمة).

وتقدّم العسيري بمقترح ـ دعوة إلى مؤتمر عالمي (يحضره كبار علماء المسلمين من سنة وشيعة ويتم خلاله إصدار فتاوى وقرارات ملزمة لكل مسلم تحرم وتتبرأ من كل من يدعو إلى تكفير الآخر، أو إلى تغذية الخلاف السني الشيعي أو يسيء إلى الإسلام وصحابته..).

وفي السياق نفسه، قامت صحيفة المدينة في ٧ مايو باستطلاع آراء عدد من علماء الشريعة وأساتذة الفقه في عدد من جامعات المملكة، وتقدّمت مراسلة الصحيفة تهاني السالم بأسئلة محددة من قبيل هل أن الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية ظاهرة صحية، وكيف لمن أراد التعايش أن يحتفظ بمذهبه دون الذوبان في الآخر، وهل التقريب يعني التنازل عن بعض الثوابت؟

في إجابة عن الأسئلة تلك، قال الدكتور فهد بن سعد الجهني (أستاذ أصول الفقه المشارك بجامعة الطائف) أن التحاور والنقاش لا يعني أبداً (التنازل عن شي من الحق الذي يعتقده المسلم بناءً على ما صح عنده من أدلة شرعية، كذلك لا تعني التمسك بالقول أو التوجه الباطل على حساب الحق من باب التعصب والمكابرة.) وبخصوص موضوع التقريب بين المذاهب، يفرّق بين المذاهب الإسلامية السنية والتي يرى بأنها مجمعة على (أمرٌ واحد وهو في غاية الأهمية والأثر وهو: الاتفاق في أصول ومنهج التلقي بمعنى أن مصادر التشريع متفقٌ عليها في الجملة ولا خلاف إلا في بعض الجزئيات والتفاصيل الدقيقة)، وبين المذاهب الأخرى والتي يرى بأنه (لا مانع من الحوار والنقاش تحت قاعدة (وإذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا) مع استحضار نبذ التعصب والإذعان للحق إذا لاح بأدلته؛ وأن لا يكون الهم والمقصد هو: الانتصار والغلبة وتسجيل المواقف).

أما الدكتور قيس المبارك (أستاذ الفقه بجامعة الملك فيصل) فاستعاد ما أكّد عليه دعاة التقريب منذ عقود بأن التقريب بين المذاهب لا يعني أن يتخلى كل طرف عن شيء من ما يتمسك به من أجل رضا الطرف الآخر، ورجّح خيار (التعايش مع الآخر وعدم الإساءة إليه).

تفكيك اليمن بعد توحّدها

فيروس الإنفصال يقلق السعوديين

محمد قستي

ثلاث محطات وانعطافات في تاريخ اليمن في السنوات الأخيرة قابلتها ثلاثة مواقف سعودية متناقضة:

في مايو ١٩٩٠ قامت الوحدة اليمنية بغير رضا السعودية، ولكن برضا وبمباركة أميركية، وقد حاولت السعودية جهدها لإفشال الوحدة الى حدّ القيام بمحاولات اغتيال مثلما فعلت مع الرئيسين الأسبقين: الغشمي والحمدي من قبل.

السعودية خشيت أن تكون الوحدة مقدمة لقيام دولة قويّة تحتل كل الجزء الجنوبي من حدودها، وهي تعتبرها حديقتها الخلفية، والمكان المفضل الذي تمارس فيه السعودية هيمنتها. خشيت من قيام دولة حقيقية تفوقها في عدد السكان، مع آمال بأن تتطور اقتصادياً خاصة وأنها موعودة باكتشافات نفطية كبيرة، افترض ابتداءً انها ستغني اليمن عن شحد المساعدات من السعودية.

السعودية المستاءة من الوحدة اليمنية، كانت ترى اليمن يخرج من قبضتها، بعد أن وثّق علي عبدالله صالح علاقاته بالأميركيين مباشرة، وبعد أن أقام تحالفاً مع الأردن ومصر والعراق (مجلس التعاون العربي) مقابل حلف مجلس التعاون الخليجي وفي حضور حلف ثالث للمغاربة ضم ليبيا والجزائر وتونس والمغرب.

وما جعل السعودية حريصة على تفكيك الوحدة اليمنية الموقف الذي تفجر بعد اعلان الوحدة، ونقصد به احتلال العراق للكويت، واقتناع السعودية بوجود مؤامرة تأخذ اليمن جزءاً مما تعتبره أراضيها في جنوب السعودية، في حين يعود الهاشميون الى موطنهم الأصلي في الحجاز، ويُضم إقليم الأحساء والقطيف الى العراق. ولعلنا نتذكر ممثل اليمن في الأمم المتحدة (الأشطل) ووقوفه الى جانب العراق أثناء تلك الأزمة.

السعودية بادرت بطرد العمال اليمنيين الذين قارب عددهم المليونين، في فترة محدودة، ضاعت بسببها أملاك أكثرهم، وعزلت عوائل عن بعضها البعض، وثارت ثائرة اليمنيين ضد السعودية وتدخلاتها.

في ١٩٩٤م وبعد فشل حكومة الوحدة، قامت حرب اليمن مرة أخرى، بين الشمال والجنوب، فالقادة المؤسسون للوحدة رأوا صعوبة في استمرارها، بسبب هيمنة الشمال، وبسبب إصرار علي عبدالله صالح على السيطرة دون المشاركة. الإجحاف وسوء الإدارة شجّعا على الإنفصال مرة أخرى. والسعودية كانت تواقة للوصول الى هذه النتيجة، إن لم تكن لها يد في تقرير معطياتها الأولية.

حين اندلعت الحرب، اعتمد علي عبدالله صالح على دعم الولايات المتحدة الأميركية، التي خشيت من عودة الحزب الإشتراكي الى سابق عهده (شيوعياً)، وكانت فيما سبق تنصح المسؤولين الجنوبيين بالصبر وتحمّل آلام الوحدة حتى تترسخ.

واعتمد علي عبدالله صالح على العراق في قيادة المعارك الجوية، حيث قدّم صدام حسين أفضل طياريه لقيادة طائرات الميغ الروسية اليمنية لمهاجمة مواقع الجنوب.

السعودية اتخذت الموقف المعاكس بالطبع، فدعمت من كانت تسميهم بـ (الشيوعيين) بالمال والسلاح، ونقصد علي سالم البيض ورفاقه.

الولايات المتحدة حذّرت السعودية من التدخّل أكثر في الحرب الأهلية يومئذ، واستطاعت إيقاف وزير الدفاع الأمير سلطان الذي أمر للتوّ باستخدام الطيران الحربي السعودي في المعارك الى جانب الجنوبيين، كما أن السعودية استقدمت للغرض نفسه طيارين حربيين مرتزقة من اوروبا لقيادة العمليات الجوية، كادوا ان يقوموا بدورهم لولا التدخل الأميركي في اللحظة الأخيرة.

انتهت الحرب الأهلية، بانتصار حاسم لقوى الشمال على الجنوب، ولجوء القيادات



هل غرام الذئاب يحلو لديها؟

السياسية والعسكرية الى بلدان مختلفة بينها السعودية وسلطنة عمان والامارات وغيرها.

لقد شارك في تلك الحرب بشكل بارز، قوى كان يفترض أن تقف الى جانب السعودية، ونقصد بذلك القوى المقربة من الخط السلفي الديني السعودي، أي حزب الشيخ عبدالمجيد الزنداني المتحالف مع شيخ مشايخ قبيلة حاشد عبدالله الأحمر (التجمع اليمني من اجل الإصلاح) فكان ذلك اختباراً لولائهما السياسي: السعودية أم الوحدة. الوهابية أم الشيوعية؟!

في ٢٠٠٩م عادت مسألة انفصال الجنوب وإعادة الدولة اليمنية الجنوبية الى الحياة، بعد فشل علي عبدالله صالح في صناعة دولة قوية، دولة المواطنة. بقي الجنوبيون يشعرون بالإذلال والتهميش

الوحدة الإختيارية

والعزل والتمييز المناطقي، وراجت ثقافة الإنفصال في الآونة الأخيرة وصار الحديث عنها علناً، وقامت مظاهرات من أجل ذلك.

هنا السعودية غيرت موقفها هذه المرة، فاليمن أصبح Failed State أي دولة فاشلة. اليمن اليوم رغم اكتشافات النفط يعيش على السعودية.

وعلي عبدالله صالح يعرف كيف يبتزّ السعوديين بمزاعم تدخل ايران وليبيا بشأن الحوثيين، وليس هناك من شيء يستثير السعوديين اكثر من هذا. لذا عملت السعودية على مساعدة علي عبدالله صالح، ومعها حلفاؤها السابقين في حاشد والتجمع اليمني للإصلاح. السعودية حسب مصادر مطلعة تقدم خمسة ملايين دولار يومياً بحجة دعم مجهود اليمن الحربي، ينال علي عبدالله صالح نفسه منها حصة الأسد.

عادت اليمن حظيرة خلفية للسعوديين.

وعاد علي عبدالله صالح يخطب ودّ السعوديين.

وأصبح حزب الإصلاح قوّة مساندة له بدعم من السعودية، فتضخم حجمه، وأصبحت له معاهده وجامعاته، وفي وقت الحاجة: ميليشياته أيضاً.

انكمش علي عبدالله صالح ففقد مجمل تحالفاته. فلم يعد العراق نصيراً، ولا سوريا حليفاً. وكان قد امتنع عن حضور قمة دمشق مؤخراً.

خسر ليبيا والجزائر، وحاول ان يوثق علاقاته مع الخليجيين. مع سلطنة عمان حيث العلاقات باردة. ومع الإمارات، ومع قطر حيث الدفء. ايضاً مع السعودية، ولكن الكويت لازالت حانقة عليه بسبب موقفه من احتلالها بقوات صدام.

يريد علي عبدالله صالح ان تكون بلاده عضواً في مجلس التعاون، فقالوا له: ولكن على خطوات!

تبدأ من الكرة! ولا يعلم الى أين تنتهي. انها مرهونة بعنصرية واستعلاء السعوديين!

ماذا في الأفق؟

دولة تشبه في مزاياها دولة السعوديين.

النفط موجود ولا أثر كبيراً له.

ونفط الجنوب ظهر بعد الوحدة فزاد من شرارة الرغبة في الإنفصال.

ومنتجات السعودية الوهابية أخذت تفعل مفاعيلها في اليمن حيث أصبحت ملاذاً للقاعدة.

والزيود في اليمن خسرهم، والسلفيون الرسميون مفتاحهم بيد السعودية.

أمريكا لا تثق حتى بإرسال معتقلي غوانتنامو الى سجون اليمن، وتفضل ان يبقوا في السعودية.

دولة فاشلة بكل معنى الكلمة.

وعدته السعودية بمساعدات كثيرة، ولكنها لم تعطه إلا أقل القليل.

السعودية صدرت لليمن وهابيتها، وهي قريباً ستستردهم في صيف يتوقع الجميع ان يكون ساخناً.

اليمن مهدد بالإنفصال وبالوهابية كما هي السعودية تماماً.

واليمن يجري فيه التمييز الذي هو أول وأهم عوامل التفكيك، كما هي السعودية.

علي عبدالله صالح أراد إطلاق حملة ضد الإنفصال ودفاعاً عن الوحدة ولكنه لا يمتلك أدواتها غير القمع، وحتى القمع غير مجد اليوم، وما تجربة الحوثيين إلا دليلاً.

بعض حماة النظام اليمني اخذوا بالإعتراف، فقالوا: لا نقبل بالظلم الذي يقع على أهل الجنوب!

إذن أين كنتم طيلة السنوات الماضية؟!

ولماذا يطلب الرئيس بروؤس الوحدة سابقاً والإنفصال حالياً وهم موجودون في عمان والإمارات والسعودية؟!

السعودية لا تقبل بانفصال اليمن، فهذا أول بناء يتهدم أمامها، وتجربتها في الوحدة لا تقلّ سوءاً، ولا تريد لها أن تكون الثانية.

مصائب اليمن في الماضي والحاضر جاءت من السعودية.

وقد آن الأوان أن ترتد على السعودية لتسقى من نفس الكأس الذي سقته غيرها.

هذا هو العدل والإنصاف إن كنا طلابه.

اليمن صار دولة فاشلة بسبب السعودية وتدخلاتها وجرائمها.

كان هذا المستقبل البائس معروفاً للجميع.

رحم الله الشاعر عبدالله البردوني الذي قال في قصيدته عن السعودية وتدخلاتها التي لا تنتهي:

أمير النفط نحن يداك
نحن أحدُّ أنيابك
ونحن القادة العطشى
إلى فضلات أكوابك
ومسؤولون في (صنعا)
وفرّاشون في بابك
ومن دمنا على دمنا
تُموقعُ جيش إرهابك
لقد جئنا نجر الشعب
في أعتاب أعتابك
ونأتي كلما تهوى
نمسِّح نعل حجابك
ونستجديك ألقابا
نتوجها بألقابك
فمرنا كيفما شاءت
نوايا ليل سردابك
نعم يا سيد الأذناب
إنَّا خير أذنابك
فظيع جهل ما يجري
وأفظعُ منه أن تدري!

قبل أن تسبق أمريكا السعودية الى إيران

ناصر عنقاوي

حتى الآن، فإن الولايات المتحدة ـ وبالضرورة إسرائيل ـ ضد أي تطبيع حقيقي في العلاقات العربية الإيرانية، وخاصة الخليجية منها.

وحتى الآن، فإن إسرائيل تسعى لعزل إيران عربياً إن لم يكن محاربتها، وتشكيل حلف مقابلها تكون اسرائيل والسعودية ومصر أعمدة الخيمة فيه، وهو ما عبّر عنه القادة الإسرائيليون مراراً، وكان آخرهم نتنياهو، رئيس وزراء اسرائيل الجديد.

وحتى الآن أيضاً، فإن السعودية ومصر التابعة للموقف السعودي، تصعّدان من مواقفهما تجاه إيران، وتستخدمان كل مفردات الطائفية والشوفينية، وتعتبران إيران الخطر الأول للعرب قبل اسرائيل.

لكن الولايات المتحدة التي تستخدم سياسة العزل تجاه إيران على الصعيد الإقليمي والعالمي للضغط عليها وإجبارها على تقديم تنازلات، تحاول اليوم فتح صفحة جديدة معها، يجمع (حلف المعتدلين) العرب على أنها ستثمر عن صفقة تكون في غير صالح العرب، ما اضطر أكثر من مسؤول أميركي لتهدئة المخاوف السعودية المصرية بالذات، من أن العلاقات القادمة لن تشهد تنازلات على حساب العرب! وكان آخر المهدئين وزير الدفاع روبرت غيتس الذي زار الرياض والقاهرة لهذه الغاية وغايات أخرى.

ماذا سيكون موقف مصر والسعودية بالتحديد إذا ما تحسّنت العلاقات الأميركية الإيرانية؟

هل سيغيّرا الموجة ـ كما عهدناهما ـ فتتحسن العلاقات المصرية الإيرانية، والسعودية الإيرانية؟ أم ستخالف الدولتان المنهج الأميركي، وتمضيان في سياسة الصراع والتنافس إن لم يكن العداء، الى آخر الشوط؟

ثم ماذا سيكون الحال لو أن اتفاقاً ايرانياً ـ أميركياً قد أبرم على حساب ما تعتبره السعودية ومصر مصالح عربية؟!

لقد حاولت طهران مراراً جرّ العرب لأجندتها من أجل تقليص النفوذ الأميركي العسكري والسياسي في منطقة الخليج عامة، ودعت الى أن يكون أمن الخليج بيد الدول المطلة عليه، كل الدول، كما دعت الى أكثر من ذلك: تحالفات استراتيجية أمنية وسياسية واقتصادية وعسكرية. لكن كل كلامها صار هباءً.

تستطيع ايران أن تنتقم لنفسها من البلدين بعد أن أجبرت واشنطن على تغيير نهجها.

وتستطيع أن تعقد صفقة تصبح بموجبها السيدة في منطقة الخليج، وذات اليد الطولى في الشأن العربي، خصوصاً وان ايران بالنسبة للولايات المتحدة أكثر أهمية من السعودية نفسها.

ومع أن احتمال عقد صفقة شاملة بين ايران واميركا غير متوقع في المدى القريب، لكن لا يمنع ذلك من التوصل الى تفاهمات بشأن قضايا محددة، هي على الأرجح ثلاث قضايا: أفغانستان، العراق، أمن الخليج.

لهذا تساءل مفكرون وباحثون عرب عن الدور المصري ـ السعودي الضائع والتائه في المنطقة، وطالبوا بمقاربة مختلفة مع إيران، يجعلها في صف العرب بدلاً من التحوّل الى منافس شرس، طالما أن العداوة ـ حسب الباحثين انفسهم ـ مستبعدة في المستقبل.

لماذا تُجبر مصر والسعودية على أن تكون مجرد أداتين في يد المفاوض الأميركي مقابل إيران؟

ولماذا تتقدم واشنطن في العلاقة مع طهران ويجبر الآخرون العرب على المشي خلفها، والحذو حذوها؟

لماذا لا تبادر السعودية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بالتواصل مع طهران بدل زيادة الشقّة معها، طالما هي متأكدة من أن اي تفاهم أميركي مع إيران لن يكون في صالحها، وطالما انها تعتبر التفاهم الإيراني الأميركي أكثر خطراً عليها من قيام حرب أميركية ضد إيران تساهم فيها السعودية نفسها؟

أميركا والغرب يحركهما المصالح، والسعودية تحرّكها العواطف الطائفية.

أميركا لا تهتم بهواجس السعودية، وليس لديها عقدة فارسية ـ عربية، ولا تطربها الألحان الشاذّة التي تعزفها آلة الإعلام السعودي والمستوردة من بقايا بضاعة البعث العراقي البائد. إنما تهتم بوضعها الإستراتيجي ومصالحها فوق كل شيء.

فمتى تفكر السعودية بعقل مصالحها، لا بهواجسها، ولا بأيديولوجيتها الوهابية المغرقة لها في بحر بلا شطآن؟

ومتى تفهم السعودية حجمها الطبيعي، وتتحرك على أساسه، وتدرك بأن ما لم تستطع واشنطن فعله، لا تستطيعه هي وحدها أو بالتعاون مع مصر.

إن أحلام تفكيك إيران من الداخل التي يروج



تخسر السعودية إيران فيربح الأمريكان!

لها الإعلام السعودي ـ الوهابي، وتحليلات الثكلى عن الوضع الداخلي الإيراني المهترىء، لم تلحظه أقمار أميركا والغرب واسرائيل، فكيف استطاع العمى الوهابي ملاحظته، وبنى عليه حساباته السقيمة؟!

من يريد اللحاق بإيران فعليه أن يتعلّم منها، وليس هناك جدير مثل مصر للقيام بذلك، نظراً لثقلها ووزنها وموقعها وتاريخها وثقافتها. وهذا ما يستشعره المثقفون المصريون، من أن إنجازات إيران السياسية والعلمية متعددة الأبعاد، يمكن لمصر أن تحققها لو خفضت من سقف التأثير الأميركي الإسرائيلي عليها.

آن للسعودية ومصر أن تكسرا القيد الأميركي، وأن تنطلقا لخدمة مصالح شعبيهما.

الهوية الوطنية..أين المشكلة؟

محمد الأنصاري

كلما قارب بعض الكتّاب موضوعة الهوية الوطنية في هذا البلد، وجد نفسه أمام شعب عظيمة موغلة في عمقها وطولها، فيكتفي بالدوران حول مبادىء عامة مورد إتفاق الأمم، فيما يترك الباب مفتوحاً لدخول مزيد من الأسئلة حول مصادر الهوية، وتكوّنها، ومعوّقات نشأتها.

لفت إذعان وزير الداخلية الأمير نايف الى أن الخيار الأمني لمقاومة الإرهاب ليس حاسماً ولن يضع نهاية قاطعة لمسلسل العنف، ولابد من جهود فكرية وثقافية تؤسس لمناخ مناوىء لكل ما يهدّد أمن الدولة والمجتمع. ولكن هذا الاكتشاف المتأخر للحل الجذري، واجه سؤالاً آخر، يدور حول طبيعة وجوهر الفكر والثقافة المراد التأسيس عليها لمعالجة مشكلة ذات أبعاد وطنية وعامة. وكما اكتشف الملك عبد الله ذات لقاء ضعف ولاء طلاّب المدارس، فإن الأمير نايف إكتشف هو الآخر بأن الدور الوطني المأمول للمثقف في تعزيز الخيار الأمني في محاربة الإرهاب ضعيف ودون المستوى المأمول. بل سيكتشف أغلب وزراء الدولة بأن ضعفاً شديداً يعاني منه ولاء المنتسبين إليها، وكلٍ يعبّر عنه بطريقته، وفي كل المؤسسات تقريباً، بل حتى الأجهزة الأمنية المحصّنة في الظاهر من الإختراق، فإن هناك من المواطنين من نجح في شراء ولاءاتها ثمناً لبعض الخدمات التي يؤدونها، بما فيها الأمنية. ولكن السؤال: وماعلاقة ذلك بالهوية الوطنية ومتوالياتها؟

الجواب يبدأ من المقاربة العقيمة التي مازال يعتصم به أهل الحكم في هذا البلد لموضوعة الهوية الوطنية كونها تنطلق من مفهوم خاطىء، وما يستتبع ذلك من سلسلة مفاهيم لا تقل عقماً من الهوية نفسها المؤسسة لها. يعتقد آل سعود بأن الهوية الوطنية هي الإنتساب إلى الدولة، إلى الحكومة، إلى سلطة آل سعود، وبالتالي فإن الولاء مستمد من نفس الهوية بحسب الاعتقاد الفارط في سذاجته لدى هؤلاء. ولا يكتفي آل سعود بحصر الهوية الوطنية في هذا المفهوم القاصر، بل يقحموا مصادر دعم هي الأخرى قاصرة لتوليد هوية وطنية ليست فيها من البعد الوطني إلا الدعوى. وإذا ما أريد اختصار الهوية الوطنية في المفهوم السعودي، فإنه لن يتجاوز العبارة الواردة في تصريحات سابقة لوزير الداخلية نايف (المملكة دولة سلفية). وحين نقوم بتفكيك العبارة سيكون الحاصل النهائي أن الهوية الوطنية تتألف من مكوّنين سياسي، الملك لآل سعود، وديني، سلفية الدولة. فهل حقاً يمكن التعويل على هذين المكوّنين في تشكيل هوية وطنية، تكون أساساً لنسج مشاعر الولاء، وتكون حافزاً على الإضطلاع بأدوار (وطنية) تدرء أخطار مصوّبة ضد أمن الدولة والمجتمع، كما تستحث غالبية المواطنين من خلفيات مختلفة للإمتثال لمتطلباتها في المؤسسة، والمدرسة، والشركة، والمنشأة، ثم تنعكس في صون المصالح العامة (الشوارع، تمديدات الخدمات، الماء، الكهرباء، الاسواق الحكومية، إشارات المرور، المرافق العامة)..

إن ما أراد توجيه الشكر في النعم إلى آل سعود كالقول النجدي الدارج (الله يعز ابن سعود)، تقابله أشكال شتى من التعبير عن السخط والانتقام من الدولة، ويعبّر عنه بصيغ متعدّدة شعبية. وإن أقصى ما يمكن أن تنتجه هذه الوطنية هو أن يأتي المواطن على صورة حاكمه، في كل شيء، حتى في سرقة الأموال العامة، وعلى حد د. محمد عبد الكريم في مقالة له في ٦ نوفمبر ٢٠٠٨، بعنوان (صورة المواطنة والانتماء الوطني داخل السعودية) نشره موقع (خبر) الإلكتروني، ما نصه:(إن الدعوات المتواصلة للانتماء الوطني، تبتغي تصميم مواطن بارع في الانقياد، سالم من الرجولة، مستسلم بجوارحه، قانت في منبره، أن يطيل الله أعمار الحكام، لينهب الوطن برعاية رسمية!).

هاشم عبده هاشم كتب مقالاً في جريدة الرياض في ٢٠ مارس الماضي بعنوان (الولاء ثم الولاء للوطن) من وحي خبر مفاده (أن هناك من المدرسين..وربما الطلاب من يرفض الانضمام إلى طابور الصباح المدرسي.."وتحية العلم"..) وتساءل عن الوسيلة التي سيتم بها معالجة الأمر: هل سيكون الحساب هذه المرة.. بخصم بضعة أيام من مرتب هذا المعلم..وعدة درجات من علامات ذلك الطالب فقط؟! أم أن علينا أن "نفصلهما" من المدرسة إذا كان ذلك قد تم عن سبق إصرار..وتبعاً لقناعاتهما الخاصة والمرفوضة؟!).

وبدلاً من أن يقدّم هاشم تشخيصاً دقيقاً لهذه الظاهرة، تبنى لغة تحذيرية ذات طابع مدرسي، وبنكهة أمنية واضحة، وحمّل المدرّسين المسؤولية، حين اعتبرهم غير مؤتمنين على تربية أجيال، ثم أسهب في شرح أهمية الولاء للوطن، ووجوب التعبير عنه بالوقوف أمام العلم، أو النشيد الوطني، أو أداء القسم.

هذه الالتفاتة المتأخرة من جانب هاشم كان يمكن أن تجري منذ أكثر من عقدين حين بدأ الطلاب يعيدون تركيب النشيد الوطني بطريقة ساخرة، ويستبدلون كلمات النشيد بكلمات أخرى تشي ليس بغياب الولاء للوطن، بل لعدم قناعة الجميع بأن ما يتحدث عنه النشيد الوطني لا ينطبق على الواقع، أي أن الوطن الوارد فيه لا تمثّلات له على الأرض.

توصيفات هاشم ونصائحه في الوطن لا يختلف عليها إثنان، ولكنها تسبح في فضاء بعيد، ولا ثقافة تخبر عنه بين الناس، بل لا صلة له بواقع يعيشه الناس في هذا البلد، ويرون نقائضه، ولذلك فلا شك في (إن المواطن الذي لا تربطه بوطنه مشاعر حقيقية وقوية.. ومتأصلة تجاه وطنه..لا يمكن أن يخلص لهذا الوطن..أو يدافع عنه..أو يحميه..أو أن يكون أميناً على مصالحه ومكتسباته..وبالتالي فإنه يشكل بذلك أرضاً هشة قابلة للاختراق..وإلحاق أشد الأضرار بهذا الوطن وبمن يعيشون فيه..). حسناً هذا تشخيص صحيح لتمظهرات غياب الهوية الوطنية، ولكن هل نسأل لماذا حدث

ذلك، أي لماذا تغيب الهوية الوطنية في دولة مضى على إنشائها مايقرب من ثمانية عقود؟

إن مجرد الإنشغال في ملاحقة آثار ومظاهر عدم الولاء ليس وحده كافياً لتشخيص جذر المشكلة، لأن ذلك سبيل مضلّل يكرّس الإهتمام بأعراض المرض ويغفل المرض نفسه. لأن هناك ما هو قبل الولاء، وهو تشكّل الهوية الوطنية، التي عجزت الدولة طوعاً أو كرهاً عن إنتاجها، لأنها أرادت منها هوية بمواصفات خاصة غير قابلة للحياة، ولا يمكن لهوية أن تولد من مكوّنات لا تنتمي إلى مشتركات الشعب. وكيف يمكن لهوية وطنية أن تتشكل، وفئات عديدة من الشعب تقع خارج المجال الحيوي للدولة، وتبعاً له كيف يمكن لهذه الفئات أن تحمل بداخلها مشاعر ولاء لوطن لا تنتمي إليه سوى بالإسم، وليس بالشراكة الفاعلة فيه.

وجه آخر للمشكلة ينبّه إليه هاشم ويحوم حول نقطة تعتبر مقتلاً، وهي وراء كل أزمات الدولة، حيث يطالب بإصدار تشريع (يبدأ بتعريف وتحديد مفهوم المواطنة..وينتهي بواجبات ومسؤوليات المواطن تجاه الوطن.. مروراً بما يتوجب علينا أن نفعله..لنصون وطننا من العبث..أو الامتهان..أو التحقير إلى الحد الذي نستكثر عليه الوقوف في طابور الصباح المدرسي..وترديد نشيده..واحترام علمه..). عفواً، فهذا بالدقة المنزلق الخطير الذي وقع فيه من توهّم بأن المواطنة إلتزام من طرف واحد، فمن حصل عليها أصبح ملزماً بالدفاع عن الدولة، وبات عليه أن يتحوّل رجل أمن متطوّع، وأن يضحي من أجل صون سلطة بلاده. لا ليس الأمر على هذا النحو يا دكتور هاشم، ولا يمكن مقاربة الهوية بهذه الطريقة الإكراهية بما تشتمل عليه من قائمة إلزامات أحادية الجانب، ولا يمكن لهوية وطنية في العالم أن تنبثق من تشريع رسمي، بل هي تفاعلات وجدانية وتاريخية واجتماعية وثقافية بين فئات المجتمع وبينها وبين الدولة.

ولم أكن أرغب في إفساد فرحة الدكتور هاشم بالشعار الذي سطّره في نهاية مقالته (الشعوب لا تختار أوطانها..ولكنها تصبح مسؤولة عنها..وحريصة على الانتماء إليها.. أكثر من خوفها على أرواحها..ومكتسباتها المادية والأدبية)، لولا ان الشعار يحمل في طياته ألغاماً، فالشعوب، على عكس ما ورد في شعاره، تختار بالفعل أوطانها، ولا تختار الأرض التي ولدت فيها، وهنا المفارقة الدقيقة التي يلزم لفت الإنتباه إليها، وأن المسؤولية عن الوطن إنما تنبع من فعل الشراكة فيه، وليس من وجوده القهري، فالإنسان يصبح مسؤولاً عما يختاره وليس المكره عليه، وكذلك حرصه على الانتماء إلى وطن هو اختاره وشارك فيه. هذا لا يعني المفارقة بين الأرض والوطن من حيث الكيانية، ولكن المفارقة بين الإكراه والإختيار من حيث إرادة التكوين، فأنت تولد في أرض لا تختارها، ولكنك تشكّل بإرادتك الوطن وهذا جوهر العقد الإجتماعي.

في مقالة الدكتور خالد المقرن جريدة (اليوم) في ٢٤ مارس الماضي بعنوان (الإنتماء الوطني) ثمة إشادة بما ورد في ندوة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت عنوان (الانتماء الوطني في التعليم العام: رؤى وتطلعات) التي عقدت في ٢٤ مارس الماضي. ما يلفت في إشادة المقرن أنه ينطلق من نقطة وسط الطريق، حيث يشدّد على أهمية الانتماء الوطني وضرورة تعزيزه وتعميمه في كل المؤسسات، ومعالجة تشابك دوائر الانتماء الوطني والديني، وأن من لا يحمل الانتماء الى وطنه فلن يحمله إلى أمته، وفي ذلك تبسيط شديد، ليس لأن القضية الشرطية مفقودة فحسب، بل لأن مفهوم الانتماء يبدو غامضاً الى درجة أن مجرد وضعه في مقابل انتماءات أخرى يزيده غموضاً، فقد يناضل كثيرون من أجل قضية عامة على أساس الاحساس المتفجّر بالولاء للأمة، ولكنهم ينأون بأنفسهم عن قضايا خاصة لمجرد إنعدام أو ضعف إحساسهم بالإنتماء، كما يفعل القوميون والإسلاميون الأمميون.

المنزلق الخطير توهّم (المواطنة) إلتزاماً من طرف واحد، فمن حظي بها أصبح ملزماً بالدفاع عن الدولة، وبات عليه أن يتحوّل الى رجل أمن متطوّع

ما يدهش حقاً، أن الندوة التي عقدتها جامعة الإمام محمد بن سعود كشفت عن هدف لها غير معلن، وكأن هناك من حرّض على عقد مثل هذه الندوة لناحية درء تهمة رافقت الجامعة منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر وعمليات العنف التي اندلعت في مناطق متفرّقة من المملكة، في وقت كانت مصادر عديدة محلية ودولية تشير بأصابع الإتهام إلى التعليم الديني في السعودية كونه يشجّع على التطرّف والعنف.

مقالة عضوان الأحمري في (الوطن) في ٢ إبريل الماضي بعنوان (جامعة الإمام .. والوطنية .. و"نحن الموقعون أدناه"!) بدأت بنتيجة الندوة، وزعم الأحمري بأن الجامعة (أغلقت الباب في وجه متهميها بدعم الإرهاب، واللاوطنية)، لمجرد أنها عقدت ندوة في الوطنية، وكأن مهمة الندوة لم تتجاوز حد درء تهمة التورّط في الإرهاب اللاوطنية. بالمناسبة، هذه الندوة لم تكن سوى حلقة في سلسلة طويلة من الأعمال الدعائية من بينها أن جميع مطبوعات الجامعة ستحمل شعار (أنت يا وطني أنا)، وإطلاق قناة فضائية لمكافحة الفكر المتشدد، تبث من الجامعة.

المثير أن تلك التدابير الدعائية لم تترافق مع حملة تنقية المناهج التعليمية في جامعة الإمام والمسؤولة عن تعميم الفكر المتطرّف والتكفيري، إذ لا معنى لندوة تعقد حول المواطنة فيما لا يزال منهج تقسيم الوطن جزءً جوهرياً من منهج التعليم الجامعي.

ويسترعي ما سبق الإنتباه الى دور التعليم في صوغ الهوية الوطنية، وخصوصاً في بلد كالسعودية، الذي يمكن القول بأن التعليم كان أحد المصادر الرئيسية في ضعف الهوية الوطنية بل في إخمادها، من خلال المناهج الدينية الإقصائية التي اعتمدتها الحكومة السعودية في المدارس الرسمية، حيث كان الطلاّب يدرّسون العقيدة السلفية التكفيرية. وحتى بعد إقرار مادة التربية الوطنية، فإن المحتويات الواردة في المادة لم تسهم سوى في تكريس الهويات الفرعية وليس تنشئة هوية وطنية، بسبب الاغراق في سيرة العائلة المالكة.

في مقالة الدكتور مشاري بن عبدالله النعيم نشرت في صحيفة (الرياض) في ٢٨ نوفمبر من العام الماضي بعنوان (التعليم وتشكيل الهوية الوطنية)، مقاربة مفتاحية لمسألة الهوية الوطنية، كون النعيم ينطلق من رؤية علمية بحكم تخصصه في الهوية المعمارية وتجربته الجامعية. يتحدث النعيم عن ديناميكية الهوية الوطنية باعتبارها حالة متغيرة وليست جامدة، بفعل عوامل متشابكة

ثقافية وتاريخية وتعليمية واقتصادية تمرّ بها الأمم في مراحل متعاقبة. ومن بين الملاحظات التي لفت النعيم إليها (أن التغير في التعليم غالباً ما يكون متأخراً جداً عن التغير في مكون الهوية وبالتالي فإن ما تقدمه المدرسة والجامعة لا يتناسب مع ما يجب أن يتعلمه أبناء الوطن كي تتشكل علاقاتهم الثقافية والفكرية مع مجتمعهم وبالتالي غالباً ما تظهر مسألة المواطنة مخدوشة أو ناقصة..).

ومع أن النعيم نأى عن الإدعاء بامتلاك حلول جاهزة لهذه المشكلة، إلا أنه ألمح الى أهمية (إعادة بناء فلسفة التعليم) بوصفها مصنّعاً للهوية الوطنية. وفي تقديرنا أن ذلك يشكّل مدخلاً مناسباً لوعي مسألة الهوية الوطنية، لأن تصنيع الهوية لا يتم عبر جرعة ثقافية أو تعليمية مكثّفة بقدر ما هو متصّل ببناء الوطن القادر على إنتاج هويته الخاصة به، وعليه فإن الحديث عن هوية معيارية كما يشير إلى ذلك النعيم لن تتحقق، لأنها غير موجودة، وليست الهوية بالشيء القابل للإستنساخ، وليست أيضاً جامدة، بحيث لا تكتسب مكوّنات أخرى جديدة، وهذا ما يجعل التعليم بوظيفته الحالية، التلقينية غالباً، عاجزاً عن تنشئة هوية وطنية ديناميكية قابلة للحياة.

وإجترح الدكتور خضر محمد الشيباني في مقالته المنشورة في صحيفة (المدينة) بتاريخ ٣ مارس الماضي بعنوان (التعليم: قضية الوطن!!) درباً موازياً في معالجة نظام التعليم باعتباره قضية وطنية، ولابد من إصلاحه كمقدمة لإصلاح مجالات أخرى مسؤولة عن رحلة التنمية الطويلة. ويطالب الشيباني بوضع إستراتيجية جديدة للتعليم تؤسس لرؤية تنموية تتعامل مع مقتضيات التنمية وعلوم العصر وتسترشد بالهوية الدينية المعتدلة والوسطية..

ومن وجهة نظر الكاتب صقر العنزي، كما جاء في مقالته في صحيفة (اليوم) في الأول من مارس الماضي، بعنوان (الاختلاف في الانتماء لا يفسد الوحدة الوطنية) أن تعدد الانتماءات ليس مصدر تهديد للوحدة الوطنية، لأن ذلك خلاف الطبيعة البشرية (فكل فرد له انتماؤه الخاص الديني والمذهبي، الفكري والثقافي، العرقي والقبلي. ولا يمكن أبدا ان تجد مجتمعا ما يصطبغ أفراده جميعهم بصبغة دينية أو مذهبية أو عرقية واحدة، أو يحملون فكراً وثقافة واحدة، بل كان الاختلاف المذهبي والفكري والقبلي سمة بارزة). وأن التميز والنجاح يكمنان في قدرة المجتمع على بلورة وحدة إجتماعية متماسكة بين الأفراد على اختلاف إنتماءاتهم، وكذا الحال بالنسبة للوحدة الوطنية. وما يقال عن القبول بالتنوّع في داخل المجتمع، يقال أيضاً عن انعكاساته في الروابط الداخلية بين أفراده، وعلى أوضاعهم العامة.

في سؤال جوهري وجدير بالمناقشة، ويبطن في داخله أسئلة أخرى عديدة في حقل الهوية الوطنية، أثاره مقال حليمة مظفر في صحيفة (الوطن) في ١١ مايو الجاري بعنوان (هل صوت القبلية أعلى من الوطنية؟) وقد ينجب هذا السؤال أسئلة مماثلة من قبيل (هل صوت المنطقة أعلى من الوطن؟ وهل صوت المذهب أعلى من الوطن؟) وأمثال ذلك.

من وحي تجربة شخصية، تبدأ حليمة مظفر في تشخيص جذر المشكلة من السؤال الذي يطرح في أول لقاء بين اثنين: من وين ترجع؟ ولأي قبيلة تعود؟ كي يصدر كل شخص حكمه على الآخر وطبيعة الرابطة المفترضة معه. وتضيء مظفر على نماذج محددة من قبيل التعليقات في بعض المواقع الالكترونية (لتكتشف حجم هذا التطرف القبلي والمناطقي). وتنقل مظفر مقاطع من رسائل وصلتها من أفراد يشكون من تعاسة بسبب تفوق العنصر القبلي. وبالرغم من انحباس مظفر في موضوعات ذات طبيعة اجتماعية، إلا أن بامكان المرء تلمسّ تداعيات هذه الميول الفرعية على مستويات أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية.

بالنسبة للنجدي، السلطوي، فإن الهوية الوطنية تبطن سلطته، وليس إيمانه بإلزاماتها المقابلة، لأنه يراها مكسباً ومصدراً يجني منه الأرباح ويتكبّد غيره الخسائر

وفي قراءة إنسية ذات طابع إمبريقي كتب عبد الله السهلي عن (المواطنة..وترهل الذوق العام) نشر في صحيفة (الاقتصادية) الالكترونية في ٣ مارس الماضي، إنتقد فيه منهج التربية الوطنية وقال (إن التربية الوطنية ليست مقرراً يُدرّس بقدر ما هي فيض وجدان وولاء وحرص على مقدرات الوطن ومكتسباته..)..وطالب السهلي بمراجعة مقرر التربية الوطنية من أجل تحويله إلى شعور وجداني يندغم في سليقة الطالب. ولكن السهلي، شأن كثير من النجديين، لا يرى في الهوية الوطنية إلا ما تدلعه من مظاهر سلبية، فيما لايحمل كتّاب آخرون من مناطق أخرى هذا القلق، لأنهم ببساطة لا يشعرون بوجود هوية وطنية يخشون عليها، وكأن لسان حالهم يقول أن الهوية الوطنية منتوج سلطوي بامتياز، ولسنا مسؤولين بالدفاع عنه.

واستطراداً في بحث مسألة الهوية الوطنية بالنسبة لتعبيراتها لدى مختلف الأطياف في هذا البلد، يظهر أن الهوية الوطنية بالنسبة للنجدي هي هوية السلطة، وليست الهوية الوطنية بالمفهوم العلمي والشامل، ولذلك فحين يتحدث النجدي عن الهوية الوطنية فهو يتحدّث عن هويته هو كما يراها، أي أنها جزء من عقله السلطوي، أما بالنسبة لغير النجدي فالقضية مختلفة تماماً، فهو غير معني بالحديث عنها لأنه لا يشعر بوجودها، وإذا ما شعر فإنه ينظر إليها باعتبارها مخلوقاً سلطوياً، فلا يتعامل معها إلا بالقدر الذي يفيد منها، وليس إيماناً واقتناعاً منه بوجودها في الواقع. ولهذا السبب، ندرك تماماً لماذا تصبح مسألة (الهوية الوطنية) اشتغالاً نجدياً بدرجة أساسية، ولماذا وحده النجدي الذي يثير مسائل الولاء والانتماء، فيما لا نجدها واردة في أجندة اهتمامات كتّاب آخرين من مناطق أخرى. ألا يلفت ذلك إلى شيء ما؟ أي بكلمات أخرى لماذا يكون الاحساس بوجود هذا المسمى (وطناً) مقتصراً على فئة محدّدة، وألا يعني ذلك أنها وحدها المستفيدة من تصويره وطناً، والحريصة على بقائه كذلك، حتى وإن جاء متناقضاً في تكوينه مع اشتراطات الوطن بالمعنى الحقيقي.

بالنسبة للنجدي، السلطوي بدرجة أساسية، فإن الهوية الوطنية تبطن ديمومة سلطته، ولا تعكس بالضرورة إيمانه بإلزاماتها المقابلة، لأنها تعوّد على أن يراها مكسباً ومصدراً يجني منه الامتيازات الخاصة، واستقرار السلطة، وهيمنته على المناطق الأخرى، فهو يريدها هوية وطنية ولكن بمقاييس نجدية خالصة، تنعكس تلقائياً في توزيع السلطة والثروة، والتعيينات الوزارية، وتوزيع المناصب الإدارية، وسياسات الدولة وبرامجها، وتكاد تغمر كل أجزاء الدولة، وهنا تكمن المشكلة ومن هنا أيضاً يبدأ الحل.

سلطنة عمان قلقة من الوهابية

في تقرير لرويترز (٢٠٠٩/٤/١٧) من سلطنة عمان قال أن الأخيرة قلقة من التأثير الوهابي عليها، والذي يمكن أن يتحول الى أعمال عنف، وأشار دبلوماسي غربي الى أن السلطنة أصدرت العام الماضي أمراً لمواطنيها بعدم إتباع قرار السلطات الدينية السعودية بشأن تحديد يوم عيد الفطر. ولاحظ التقرير أن الوهابيين السعوديين يحاولون النفوذ الى سنّة عمان، حيث وردت اشتباكات بين الشرطة العمانية ووهابيين في صلالة، وترى الحكومة هناك بأن الوهابية تؤثر على التماسك الإجتماعي. ويقول محللون إن عمان اقتربت اكثر من قطر اقتصادياً ومن نهجها السياسي ايضاً.

أمسية حليمة!

تلقى رئيس النادي الأدبي بالجوف إبراهيم الحميد رسالة نصية عبر هاتفه الجوال قبل أمسية شعرية أقامها النادي تقول: (اسمع يا من ثكلتك أمك وسوف تبكي عليك دما مثل من سبقك من المفسدين، سوف نطبق عليك قول الحق وسوف يكون دمك مسفوحا ونتقرب بك إلى الله).



كل ذلك بسبب ان امرأة ستكون مشاركة وفي قاعة منفصلة! وعقدت الأمسية الشعرية في (٢٠٠٩/٦/١٦) بمشاركة حليمة مظفر وعبد العزيز الشريف ومحمد خضر، في قاعتين منفصلتين، وبحضور ٢٠٠ رجل أمن، إلا أن منظمي الندوة اضطروا إلى اختصارها بعد وصول تهديدات عدة بالقتل والتصفية من منتسبين للتيار الوهابي المتطرف، اضافة الى حضور عدد من رجال هيئة الأمر بالمعروف وآخرين صغار السن تم تحريضهم على الحضور لتخريب الأمسية. وكانت الأمسية ذاتها قد ألغيت من قبل بسبب إضرام المتطرفين أنفسهم النار في المقر الخاص بإقامتها.

أزمة مالية خطيرة في مؤسسة التقاعد

أعلن نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عبد الله العجاجي في ٢٠٠٩/٤/٢٠م، أن هناك مؤشرات خطيرة عن تدهور الوضع المالي للمؤسسة، وأن الاشتراكات أصبحت لا تغطي المعاشات التي تصرف لحساب المتقاعدين العسكريين، ما اضطر إلى صرف الاشتراكات من حساب الاستثمارات. مؤكداً أن المؤسسة ستضطر أيضا إلى تسييل بعض الأصول، حيث أصبحت المؤشرات خطيرة، لكنه استدرك موضحاً، أن حساب المتقاعدين المدنيين أكثر أمانا في الوقت الحالي من العسكريين.

القاعدة في اليمن تخطط لضرب السعودية

قالت الفايننشيال تايمز (٢٠٠٩/٤/٢٤) على لسان منصور التركي المتحدث باسم الداخلية السعودية، أن الأخيرة تخشى ضربات من تنظيم (القاعدة في شبه الجزيرة العربية) ومقره اليمن، والذي نجح في اجتذاب وهابيين متطرفين من السعودية. ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن إعادة بناء التنظيم تعود إلى عام ٢٠٠٦ حين فر ناصر الوحيشي والذي يعتقد أنه رئيس التنظيم ومعه ٢٢ شخصا آخرون من سجن في العاصمة اليمنية صنعاء. هذا وتعتزم السعودية بناء سياج كهربائي على طول حدودها بما في ذلك الحدود مع اليمن والتي يبلغ طولها ١٨٠٠ كيلومترا، كما أنها تعد قوة أمنية قوامها ٣٥ ألف فرد لحماية منشآت النفط ومواقع أخرى رئيسية.

مليارات سعودية لإسقاط حزب الله

في مقال لمراسلها في بيروت روبرت وورث، قالت صحيفة نيويورك تايمز (٢٠٠٩/٤/٢٣) أن الانتخابات اللبنانية تعد واحدة من أكثر الانتخابات تكلفة في العالم، كما أنها ـ حتماً ـ الأكثر فسادا في تاريخ لبنان. وتعتبر السعودية نجاح حزب الله في الإنتخابات ضربة لها. وقال مستشار سعودي بأن بلاده تضخ مئات الملايين من الدولارات لإفشال حزب الله، وأضاف: (نحن ندعم مرشحين يخوضون الانتخابات ضد حزب الله، وسوف نجعل إيران تشعر بالضغط). واعترف أحمد الأسعد علنا أن الحكومة السعودية كانت الداعم الرئيس لحملته ضد حزب الله في الجنوب. وأضاف بإنه يحتاج إلى أدوات تساعده في هذه المعركة، فإذا كان السعوديون معنيين بقيام دولة في لبنان، فلماذا لا أستفيد من ذلك؟

نهوض الشيعة في المنطقة الشرقية

كارول ميرفي، كتبت في كريستيان ساينس مونيتور (٢٠٠٩/٤/٢٧م) تقريراً من مناطق الشيعة في السعودية قالت فيه عن بلدة العوامية التي شهدت تظاهرات واعتصامات ضد الحكومة السعودية، أنه بالرغم من حقول النفط الضخمة التي تربض في الأسفل منها، فإن هذه القرية الريفية من الفلاّحين الكادحين والشوارع الضيقة تقع على مسافة بعيدة من الأثرياء والشوارع الواسعة لمدينة الرياض، كما هي، أي العوامية، بعيدة أيضاً عن النموذج الوهابي الصارم الأثير لدى الحكومة السعودية. ورأت مورفي بأن التطورات الأخيرة في المدينة المنورة والعوامية تعكس الاحباط العميق وسط الأقلية الشيعية في السعودية إزاء استمرار سياسة التمييز في الأعمال والمدارس، وكذلك تسامح الحكومة حيال لهجة الكراهية المناوئة للشيعة من قبل علماء وهابيين. ونقلت المراسلة عن قيادات شيعية بأن الحكومة السعودية بدت حسّاسة بدرجة كبيرة حيال المعارضة من الاقلية الشيعية، وأن المشاكل المحلية، وليست الحوادث الخارجية، هي التي تحرّك إحباط الشيعة. وتضيف بأن الشيعة شعروا بالخيبة حين أخفق الملك عبد الله في تعيين أي شيعي في مناصب عليا في التعيينات الإدارية في فبراير الماضي.

تطور وهابي!: إجازة ممارسة الرياضة للنساء!

قال المستشار بالديوان الملكي، عضو هيئة كبار العلماء، الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، بجواز ممارسة الرياضة للنساء في إطار ضوابط شرعية وصحية معينة، لافتا، في الوقت ذاته، إلى أن التصريح بإنشاء أندية رياضية للفتيات والنساء يحتاج إلى رأي هيئة كبار العلماء، وليس لفتاوى فردية (عكاظ، ٢٠٠٩/٤/٣٠).

ولكن المنيع قلل من أهمية الرياضة للفتيات حيث اضاف: أرى أنه ينبغي أن يحفظ للنساء كرامتهن، فممارسة رياضة كرة القدم والسلة مثلا فيها المزيد من القفز والحركة، وهذه الأمور قد تؤثر على الفتاة البكر من الجانب الصحي، وقد تفقدها بكارتها، فيظن فيها الظن السيئ، وقد يسبب لها مشاكل عديدة فيما بعد، وفي حال زواجها، فينبغي للمرأة عند ممارسة الرياضة أن تتقي الله، وتختار ما يناسبها، ولايسبب لها الأذى!

١,٥ مليون عانس!

أشارت دراسة أعدتها وزارة التخطيط في المملكة إلى ازدياد ظاهرة العنوسة بشكل مقلق بسبب المصاعب الإقتصادية وغيرها، وتحدثت عن حجم العنوسة من خلال عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن حيث بلغن سن الزواج ١٥٢٩٤١٨ فتاة.



وكانت مكة المكرمة قد شكلت النسبة الكبرى بوجود ٣٩٦٢٤٨ فتاة، ثم منطقة الرياض بوجود ٣٢٧٤٢٧ فتاة، وفي المنطقة الشرقية ٢٢٨٠٩٣ فتاة، ثم منطقة عسير بوجود ١٣٠٨١٢ فتاة، تليها المدينة المنورة بـ ٩٥٥٤٢ فتاة، ثم جازان ٨٤٨٤٥ فتاة، ثم منطقة القصيم ٧٤٢٠٩ فتيات، ثم الجوف ٥٢١٩ فتاة، وحائل ٤٣٢٧٥ فتاة، ثم تبوك ٣٦٦٨٩ فتاة، والمنطقة الشمالية ٢١٥٤٣ فتاة. أيضاً تحدثت الدراسة عن ازدياد ظاهرة الطلاق وأن نسبتها ارتفعت عن الأعوام السابقة بنسبة ٢٠٪. كما أن ٦٥٪ من الزيجات عن طريق الخاطبة تنتهي بالطلاق.

إعتقال سعودي في العراق يمول القاعدة

اعتقلت السلطات العراقية ممول القاعدة في منطقة الجنوب، وهو السعودي صباح الغانمي. وقال مدير شرطة محافظة البصرة اللواء الركن عادل دحاح إن عملية القبض تمت في ٢٠٠٩/٥/٤، من خلال عملية مداهمة مقر الغانمي في قضاء أبي الخصيب نفذتها قوات الشرطة العراقية. وأضاف دحاح بأن الغانمي هو المسؤول الرئيس عن تمويل عمليات التنظيم في جنوب العراق. وتتهم السلطات العراقية جهات دينية سعودية بتمويل القاعدة وإرسال الانتحاريين لقتل الأبرياء على اراضيها. وهناك محاولات سعودية لاستعادة معتقليها من بغداد مقابل الإفراج عن معتقلين عراقيين في السجون السعودية.

قضاء وهابي متخلّف

بلغ المتوسط الحسابي لأعداد القضاة بالنسبة لعدد السكان على مستوى المملكة قاضياً واحداً لكل (٣٣٥٤٠) شخصاً، وكشفت وزارة العدل في كتابها الإحصائي الأخير، أن المنطقة الشرقية جاءت في أعلى معدل للسكان بواقع قاضٍ واحد لكل (٤٥٤٥٧) شخصاً، ومنطقة الباحة في أدنى عدد للسكان بواقع قاضٍ واحد أيضاً لكل (١٨٤٦٣) شخصاً. ويسبب هذا النقص الحاد في أعداد القضاة، تطول القضايا في المحاكم الى ما يقرب من عشر سنوات في بعض الأحيان. ويعود سبب نقص القضاة الى حقيقة ان المؤسسة الدينية لا تقبل دراسة أو ممارسة إلا قضاة ينتمون الى المذهب الوهابي وهم أقليّة في السعودية تصل الى ربع السكان فقط.

هجوم مسلح على قصر أمير الجوف



تعرض قصر أمير منطقة الجوف فهد بن بدر بن عبدالعزيز آل سعود وسط مدينة سكاكا الى هجوم مسلح وقع في ٢٠٠٩/٥/٧م، أصيب خلاله رجل أمن. وقالت المصادر أن المهاجم كان شخصاً واحداً، وأن الحادث يعد الثالث خلال ثلاثة أشهر. شرطة المنطقة قالت بأن التحريات والتحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادث. ويعتقد محللون بأن اوضاع منطقة الجوف الأمنية قد ساءت في السنوات الأخيرة لسببين: نمو التطرف الوهابي من جهة، والتمييز المناطقي الذي نجم عنه تردي الأوضاع الإقتصادية، وتزايد النزعة الإنفصالية في تلك المنطقة.

احتجاز مسؤولة في الأمم المتحدة ٨ أشهر!

قالت مصادر مقربة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، أن عفاف عباس، المسؤولة في قسم الديمقراطية وسيادة القانون، لاتزال محتجزة في السعودية منذ أكتوبر الماضي. وعفاف عباس ـ وهي سعودية حجازية انتقلت مع عائلتها قبل نحو ثلاثة عقود للعيش في الولايات المتحدة الأميركية ـ سافرت الى السعودية في مهمّة رسمية للأمم المتحدة في اكتوبر من عام ٢٠٠٨م، وهي تحمل الجنسية الأميركية، وتتمتع بالحصانة الدبلوماسية، لكن الحكومة السعودية منعتها من الخروج وأعادتها من المطار، والحجة أنها في الأصل مواطنة سعودية.

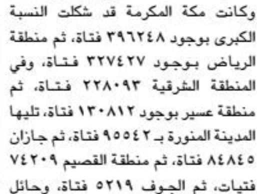
الاحتجاز أذهل المسؤولين في الأمم المتحدة، وفي مقدمهم أمينها العام بان كي مون الذي بعث وآخرين برسائل الى الحكومة السعودية تطالب بالسماح لها بالسفر. لكن الحكومة السعودية وهي تعترف بأن لا مشكلة سياسية لديها مع عفاف عباس، ترى بأن على الأخيرة إكمال أوراقها الرسمية واستخراج بطاقة مدنية وجواز سفر جديد. ولاتزال عباس محتجزة حتى الآن، وقد بدأت حملة عالمية ضد الحكومة السعودية لفك احتجازها.

إضراب إصلاحيين عن الطعام

أعلن الإصلاحي خالد العمير وزميله المعتقل معه في سجن الحائر محمد العتيبي الاضراب عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهما دون محاكمة منذ أكثر من أربعة أشهر. وقال العمير في تسجيل صوتي تم تهريبه من سجن الحائر ان مرض الدرن في سجن الحائر يهدد حياة أكثر من ثمانية آلاف سجين يفوقون الطاقة الاستيعابية لذلك السجن الرهيب الذي تفضل وزارة الداخلية ان تطلق عليه اسم اصلاحية.



وكشف خالد العمير في رسالته النقاب عن رفض القضاء العادي التعامل معه ومع زميله حيث اعتقلا على خلفية اعتصام سلمي أجهضه المخبرون الأمنيون قبل ان ينفذ. ودعا العمير، مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الانسان السعودية، الى زيارة سجن الحائر ليطلع بنفسه على ظروف الاعتقال الظالمة وغير الانسانية التي يتعرض لها ثمانية الاف سجين معظمهم من السعوديين.



بين مبادرتي عبد الله وعبد الله الثاني

القدس ليست عروس عروبتكم

خالد شبكشي

منذ أطلق الملك عبد الله (وكان ولياً للعهد حينذاك) مبادرته للسلام من بيروت في مارس ٢٠٠٢، وضع كثيرون من المحيط الى الخليج أيديهم على قلوبهم، ليس فقط لأن آل سعود لم يكونوا في يوم ما حريصين على القضية الفلسطينية، كما تكشف بوضوح سيرة الملك المؤسس وأبنائه من بعد، ولكن أيضاً لأن المبادرة تستهدف بيعاً جماعياً لقضية مقدّسة ناضل من أجلها الملايين من الشعبين العربي والإسلامي. ولنتذكر أن توقيت طرح المبادرة كان لإنقاذ صورة السعودية في الخارج بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تحوّلت فلسطين إلى مادة للمقايضة والمساومات السياسية، وكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة خطيرة يكون فيها العرب أمام معادلة جديدة نجد اليوم بعض تداعياتها الخطرة، منها ما يظهر في الاعلام السعودي بدرجة أساسية بتخفيض القضية الفلسطينية في قائمة القضايا العامة المتفق عليها بين العرب والمسلمين، بل هناك من الكتّاب من أخضعها إلى المقارنات المثيرة للجدل، رغبة في أقحامها في دورة المناقشات المفتوحة ما يؤدي إلى تحطيم الإجماع عليها، بعد نزع القداسة عنها.

على أية حال، فإن الصيغة الأولى من مبادرة عبد الله الأول لم يكتب لها النجاح لأن الجانب الاسرائيلي رفضها، وقال عنها آرئيل شارون، رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي، بأنها لا تساوي الحبر الذي كتبت به، ما لم يجر تعديل جوهري عليها، وخصوصاً فيما يرتبط بموضوعي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ووضع القدس. وخلال سنوات، كان رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان، المتواري عن الأنظار هذه الأيام، يجوب العواصم العربية والأوروبية، إلى جانب اللقاءات المكثّفة مع مسؤولين إسرائيليين وأميركيين بهدف تعديل المبادرة العربية كيما تكون مقبولة من الجانب الإسرائيلي.

إلتقطت القيادة الأردنية، ممثلة في الملك عبد الله الثاني الرفض الإسرائيلي كيما تكون محوراً لمبادرة سعودية مطوّرة. وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجزائر في مارس ٢٠٠٥، للتمهيد للقمة العربية في نفس التاريخ، أطلق الأردن مقترحاً صادماً دعا فيه إلى إقامة علاقات رسمية بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي حتى قبل إقامة الدولة الفلسطينية. بل أكثر من ذلك، أن المقترح تضمن دعوة بعدم ربط التطبيع العربي مع الكيان إسرائيل بانسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بل ربطه بدلاً من ذلك بالإنسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في يوليو ٢٠٠٥.

وبالرغم من أن المقترح الأردني لم يجد طريقه الى القمة العربية في الجزائر في مارس ٢٠٠٥، بسبب إعتراض دول عربية كثيرة تعاملت ببرود شديد مع مقترح الأردن، باستثناء وزير خارجية مصر أحمد ابو الغيط الذي طلب بإعادة صياغة المقترح الأردني (حتى يكون مقبولاً من جميع الأطراف)، فإن المقترح لم يسحب بصورة نهائية من التداول، بل جرى تجميده مؤقتاً.

الرفض العربي حينذاك أطاح بحكومة أردنية، وحمّل الملك عبد الله الثاني فشل مقترحه لوزير خارجيته، ولكن المقترح بقي بانتظار الفرصة المناسبة لإعادة طرحه مجدداً. وفي ١١ إبريل الماضي، عقد في العاصمة الأردنية، عمّان، إجتماع وزراء خارجية كل من مصر والاردن والسعودية وقطر وفلسطين ولبنان، بحضور الملك عبد الله الثاني، وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، فيما غاب وزير الخارجية السوري وليد المعلم. وكان الهدف من الإجتماع بلورة رؤية جديدة عن السلام في الشرق الأوسط وفق المقترح الأردني الذي تم تقديمه في الجزائر سنة ٢٠٠٥. وكان الملك عبد الله الثاني يهدف من وراء الإجتماع الحصول على غطاء عربي ولو جزئي قبل زيارته مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، وتقديم المقترح الأردني للسلام باعتباره مقترحاً عربياً.

بشّر الملك الأردني الكيان الإسرائيلي بـ(تطبيع إسلامي)، في حال قبل بمبادرة السلام العربية، فكان صوتاً لوعد سعودي سابق

وفي ٢١ إبريل إلتقى الملك الأردني عبد الله الثاني بالرئيس الأميركي باراك أوباما الذي قدّم له مقترحاً حول عملية السلام في الشرق الأوسط، يقوم على أساس التطبيع في مقابل السلام، وليس الأرض مقابل السلام، وهي نفس الرؤية التي تتبناها حكومة الليكود. وفي ٤ مايو الجاري ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كلمته أمام مؤتمر إيباك وقال بأن هناك مقاربة جديدة لدى حكومته حيال عملية السلام.. ولم يتحدث عن مبدأ الدولتين، وبطبيعة الحال لم يشر إلى قضية اللاجئين، وإنما شدّد على رؤية الليكود التي تقوم على التمسّك بيهودية الأرض في مقابل رؤية العمل التي تتمسك بيهودية الشعب، ولذلك فإن ما طرحه الملك الأردني وتبنته السعودية ومصر يتوافق تماماً مع الرؤية الليكودية، أي القبول بالتطبيع مقابل السلام.

المعلم الذي زار عمّان في ٤ مايو نقل رسالة شفهية إلى الملك الأردن تتناول الجهود العربية في عملية السلام. ونقلت مصادر عربية شبه رسمية بأن المعلم أبلغ القيادة الأردنية تحفظات سورية على مبادرة ٢٠٠٥، وأنها لن تشارك في أية مباحثات تستهدف المساس بحقوقها في الجولان أو قضية القدس وعودة اللاجئين، وأن ما رفضه أغلب القادة العرب في قمة الجزائر سنة ٢٠٠٥، لن يكون تغيّر

الحكومة الاسرائيلية ذريعة للقبول به.

وفي ٧ مايو الماضي عاد المعلم ليؤكد في مؤتمر صحفي عقده مع نظيريه الفنلندي والأستوني، بأنه لا يوجد أي مبرر ولا يمكن تعديل المبادرة العربية التي أقرّتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، والتي استندت إلى قرارات مجلس الأمن ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرار ١٩٤ لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

حيال الرفض السوري للمقترح الأردني والرؤية الليكودية، تكثّفت الزيارات الأوروبية والأميركية الى دمشق في محاولة لإقناع الأخيرة بالقبول بمبدأ التفاوض مع الكيان الإسرائيلي إنطلاقاً من فكرة جديدة حول السلام. فقد زار سورية في الشهرين الأخيرين عدد من كبار المسؤولين من مختلف دول الاتحاد الاوروبي من بينهم نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية والهجرة في لوكسمبورغ ووزراء خارجية ايطاليا واسبانيا وايرلندا وبريطانيا ونائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية المالطي والمنسق الاعلى للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي ومفوضة الشؤون الخارجية وسياسة الجوار في الاتحاد.

المسؤولون الأميركيون الذين ترددوا على دمشق خلال الشهرين الفائتين، وخصوصاً وكيل وزير الخارجية الأميركي فيلتمان حملوا رسالة واحدة بصيغ عدة: إقبلوا بتعديل المبادرة العربية وسنعيد العلاقات معكم، مع حوافز، ورفع إسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب أو حلف الأشرار..ولكن حتى الآن، لم تثمر الزيارات تلك عن نتيجة حاسمة، في ظل رفض لمبادرة سلام تتجاوز الحقوق المشروعة للدول العربية التي تحتّل اسرائيل أجزاء من أراضيها، وكذلك رفض قوى الممانعة في فلسطين ولبنان لأي مبادرة تتجاوز موضوع الأرض، وعودة اللاجئين، والقدس.

الموقف السوري المعلن أحدث ردود فعل سلبية على الساحة العربية، الأمر الذي دفع الملك عبد الله الأردني إلى نفى أن يكون هناك تنازل عن الحقوق العربية المشروعة، وكذلك فعل رئيس الجامعة العربية عمرو موسى، ولكن المؤشرات جميعاً تفيد بأن هناك ضغوطات مكثّفة على سوريا بدرجة أساسية للقبول بتعديلات على المبادرة العربية..

ويبدو أن الاردن والسعودية ومصر ستخوض مرحلة جديدة من التجاذب في الداخل العربي في محاولة لكسر الموقف الممانع في المنطقة، مصحوباً بضغوطات أوروبية وأميركية. ولذلك لم يكن مفاجئاً هذا التحوّل الدراماتيكي في الموقف الأميركي من سورية، بعد صدور قرار أوباما في ٩ مايو بتمديد العقوبات على سوريا بذريعة كونها مازلت تشكل تهديداً للمصالح الأميركية، والذي لم يكن سوى محاولة أخرى للضغط على دمشق من أجل الموافقة على الصيغة الأردنية للسلام والقبول بإلغاء حق العودة والتخلي عن القدس.

في السياق نفسه أيضاً، جاء قرار حكومة نتنياهو وعلى لسان متطرفها وزير الخارجية ليبرلمان في ٩ مايو بأن الحكومة الإسرائيلية لن تعيد الجولان لسوريا، وهذا من شأنه تعطيل الدور التركي الذي عمل في فترات سابقة من أجل رعاية مفاوضات سورية إسرائيلية.

المسؤولون السوريون الذين خرجوا من امتحان عسير في فترة إدارة المحافظين الجدد السابقة، بما تخلله من حربين كبريين على لبنان وفلسطين، إضافة إلى الحصار السياسي الخانق الذي فرضته إدارة بوش، بدعم من دول الاعتدال العربي، يشعرون باطمئنان أكبر إلى أن نجاحهم في مواجهة تحديات كبيرة من هذا القبيل يجعلهم أقدر على خوض امتحانات أخرى، بالتمسّك بمواقفهم السابقة، وخصوصاً إذا ما تعلّق الأمر بموضوعات سيادية مثل الجولان، والقدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفيما يبدو، أن قادة الاعتدال ليسوا على قناعة مؤكّدة بإمكانية تسويق مبادرة جديدة تقتصر على التطبيع مقابل السلام دون ارتدادات حادة من الشارع العربي والاسلامي. ولهذا السبب، يحاول بعضهم استرضاء القيادة السورية كيما تخفف من انتقاداتها للمقترح الأردني بصورة علنية، لأن ذلك سيتسبب في إفشال الجهود الأردنية التي تحظى بغطاء سعودي مصري.

لا يبدو أن رسالة الرئيس بشار الأسد الى الملك الأردني عبد الله الثاني في وقت سابق قد حسمت أي

المقترح الأردني للسلام يستظل بالمبادرة السعودية المعدّلة في قمة الرياض ٢٠٠٧، بما تشمل إلغاء حق العودة والقدس

مناقشة مستقبلية في موضوع السلام، ولذلك قام في ١٠ مايو بزيارة دمشق في محاولة ثانية لشرح وجهة النظر الأردنية في موضوع مقترح السلام الجديد، وإقناع القيادة السورية بمقترحات التعديل على المبادرة العربية قبل أن يتولى مهمة تسويقها وزراء دول الاعتدال مصر والسعودية والاردن. لم يسمع الملك الأردني من الجانب السوري ما يصلح أساساً لقيادة مبادرة عربية تتجاوز حقوق سوريا في الجولان، وحقوق العرب والفلسطينيين..في اليوم التالي، أي العاشر من مايو، أطلق الملك الأردني تصريحاً مشتركاً مع الرئيس السوري تمسّك فيه بمبدأ الأرض مقابل السلام، وحذّر من ان إدارة أوباما ما لم تلتقط هذه الفرصة للسلام فإن حرباً أخرى قد



عبيدالله أم عبيد إسرائيل؟!

تندلع في المنطقة. ولكن في الوقت نفسه، بشّر الملك الأردني الكيان الإسرائيلي بـ (تطبيع إسلامي)، في حال قبل بمبادرة السلام العربية، وهو ذات الوعد الذي اطلقه الملك السعودي عبد الله سابقاً.

ما يلفت الإنتباه حقاً أن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، الذي كان حاضراً في اجتماع عمان في إبريل الماضي قبل سفر الملك الأردني الى واشنطن، كان قد أبدى موافقته على مقترح السلام الإردني، على أساس أن المقترح لا يمسّ بأصل المبادرة العربية، ولكنّه يشكّل مرحلة انتقالية لحين تهيئة الظروف المناسبة لتطبيقها. ولذلك نفى عمرو موسى أن تكون هناك تعديلات على المبادرة، ولكنه يتذكّر جيداً ما جرى في قمة الرياض في مارس ٢٠٠٧، حيث أن تخفيضاً متعمداً لملفي اللاجئين والقدس قد جرى، وأوكلت للجنة عربية من الدول التي لها علاقات مع الدولة الصهيونية من أجل متابعة المشاورات مع الأخيرة، فيما يرتبط بتطبيق المبادرة.

اليوم، نحن أمام منحى خطير يدفع به قادة دول الاعتدال وإذا ما نجحوا في إقناع دول عربية أخرى بالمقترح الأردني فإن ذلك يعني تحقيق مطالب التيارات الاسرائيلية كافة، أي القبول بيهودية الأرض الفلسطينية ويهودية الدولة الإسرائيلية، وليس في ذلك فقط رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل وتهجير الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من أراضي ٤٨.

إننا، بكلمات أخرى، ندخل مرحلة إنحطاط سياسي بفعل مزايدات المعتدلين منذ قمة بيروت ٢٠٠٢، وما يزيد الأمر سوءً أن المقترح الأردني الذي يتضمن تنازلاً شاملاً عن كل الحقوق العربية والفلسطينية يتم طرحه في ظل حكومة إسرائيلية متطرفة، يسخر قادتها من العرب بمن فيهم قادة الاعتدال، كما فعل ليبرمان بالرئيس المصري حسني مبارك، بمعنى آخر إنها مبادرة ذليلة، رغم أن ليس هناك ما يدعو لذلك كله، ولكن حسبنا قول الشاعر (من يهن يسهل الهوان عليه/ ما لجرح بميت إيلام).

السعودية والانتخابات في لبنان

مال كثير ويأس كبير!

محمد فلالي

نقلت مصادر لبنانية من فريقي الموالاة والمعارضة أن السعودية خفّفت حجم تمويلها لقوى الموالاة لاقتناعها بأنها ستخسر الإنتخابات ولا تريد أن تؤسس لأزمة علاقات مع لبنان الذي ستحكمه القوى المعارضة المتحالفة مع سوريا..

ويقال بأن الأمير مقرن بن عبد العزيز المقرّب من الملك عبد الله قد أبلغ قادة في فريق الموالاة بأن المملكة ليست على استعداد لخسارة دولتين دفعة واحدة وهما سوريا ولبنان، وأن التجربة السابقة بما اشتملت عليه من إخفاقات في سبيل كسر سوريا وقوى المعارضة في لبنان لا يمكن تكرارها. ونقلت مصادر لبنانية مقرّبة من الموالاة بأن رسالة وصلت إلى قادة في الفريق بأن الأقطاب السعوديين الفاعلين في المرحلة الماضية بدأوا بالتواري تدريجاً مثل سعود الفيصل وبندر بن سلطان، لصالح فريق جديد مقرّب من الملك يقوده رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز، الذي زار سوريا في الشهور القليلة الماضية ولأكثر من مرة من أجل إعادة العلاقات إلى وضعها السابق.

التزم الأمير سعود الفيصل، الذي يواجه انتقادات واسعة داخل العائلة المالكة وكذلك أطراف عربية، الصمت في ظل تصاعد حمى الحملات الانتخابية بين فريقي المعارضة والموالاة. ونقلت مصادر لبنانية بأن (دبلوماسية الهاتف) بين سعود الفيصل وبندر وسلطان من جهة وقادة فريق الموالاة، وخصوصاً تيار المستقبل برئاسة الشيخ سعد الحريري قد تراجعت، بعد أن تبدّت مؤشرات فشل سياسة المحاور التي قادها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ونائبه ديك تشيني.

إدارة أوباما التي قررت الانفتاح على سوريا، وتطبيق بعض بنود خطة بيكر ـ هاملتون الداعية للانفتاح على دول مثل سوريا وإيران، تسعى لإزالة آثار المرحلة الماضية، عن طريق إرسال الموفدين الى دمشق، ودعوة إيران للمشاركة في مؤتمرات حول أفغانستان والعراق بل وتقديم تنازلات لها كمقدمة لتسوية الأزمة العالقة بين إيران والغرب عموماً، وفي الوقت نفسه ترفض التعاطي بخفّة مع الشأن السياسي اللبناني.

وفيما يبدو، فإن الخسائر التي تكبّدتها السعودية في السنوات الماضية بفعل الإصرار على السير في طريق التوتير مع سوريا وايران وقوى الممانعة في المنطقة قد دفعت بها الى التخلي عن دورها كرأس حربة، وإعطاء أطراف أخرى مثل مصر والاردن زمام المبادرة، حيث تتولى الحكومة المصرية بأقطابها الأمنيين والسياسيين على السواء لقيادة حملة مضايقات على حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، فيما تضطلع القيادة الأردنية بالترويج لمبادرة سلام تسقط منها حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتخلي عن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة.

وفي الشأن اللبناني، يراهن فريق الموالاة على أن تلعب مصر دوراً في الحملة الدعائية ضد المقاومة اللبنانية لناحية دعم الموقف الانتخابي للموالاة، وإن كان الأثر المرجو من تلك الحملة لم يكن كما أمّله المسؤولون المصريون وعرب الاعتدال عموماً، خصوصاً وأن القضية التي يراد توظيفها في الحملة الدعائية ضد حزب الله هي القضية الفلسطينية، فيما لا تزال صور الحصار المضروب على قطاع غزة حيّة، بل تعاد كلما طرحت منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في العالم قضايا العدوان الاسرائيلي واستعمال الاسلحة المحرمة، وسياسة التجويع والحصار المفروض على مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة. الأمر الآخر، أن اكتشاف الشبكات الأمنية الاسرائيلية في لبنان خفّف إلى حد كبير من وطأة أي حملة دعائية ضد حزب الله.

بطبيعة الحال، فإن السعودية لن تكون فرحة بفشل حليفها في الموالاة في الانتخابات المقبلة، وهي التي رفعت قميص الحريري لسنوات من أجل أن تبقي على نفوذها في لبنان بعد أن خرجت القوات السورية منه.

بعد ٧ مايو من العام الماضي إكتشفت السعودية أنها غير قادرة على البقاء طويلاً هناك، وأن نفوذها لا يستند على مصادر قوة حقيقية، بل أن اتفاق الدوحة الذي تم في مايو من العام الماضي قد عنى فيما عنى أن السعودية لم تعد اللاعب الأكبر في لبنان، بدليل أن قطر وليست السعودية هي من تولت رعاية الإتفاق، وإن بدت الدوحة متواضعة في إخراج دورها في الإتفاق.

سلسلة الخسائر التي تكبّدتها السعودية في لبنان تواصلت إلى النهاية، أي حتى التفجيرات التي طالت الجيش اللبناني في طرابلس وانتقلت لاحقاً إلى دمشق، حيث بدأت الأخيرة تحصد المكاسب، بغطاء أوروبي وأحياناً أميركي تحت الشعار نفسه الذي حاربت الرياض به دمشق في سنوات لاحقة، أي محاربة التطرف وملاحقة الجماعات الإرهابية.

وكان متوقعاً أن لا تخرج السعودية من لبنان بسهولة، ولذلك مثّلت الإنتخابات البرلمانية بالنسبة لها معركة فاصلة، بل ومصيرية لأنها تخوض سباقاً مع زمن لم يعد بالإمكان إبطاء دورته، وما يصحبه من تغييرات جوهرية. ولأن الخارطة اللبنانية خاضعة لقانون الاستقطاب الطائفي والسياسي الحاد، فإن هامش المناورة فيها يبدو ضئيلاً، وقد يكون من السهّل أحياناً التهكّن بنتائج الانتخابات، باستثناء مفاجئات محدود قد تقع في هذه الدائرة أو تلك. ولذلك، فإن أقصى ما يمكن للحكومة السعودية أن تملكه في لبنان هو توظيف المال السياسي في الانتخابات لدعم قوى ١٤ آذار الحليفة لها.

في تقرير الصحافي الأميركي روبرت ويرث من بيروت والذي نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٤ إبريل الماضي حول دور المال السياسي في الانتخابات اللبنانية ما يلفت إلى دلالات هامة. ويبدأ التقرير من حقيقة أن الإنتخابات النيابية في لبنان في يونيو المقبل تتجه لأن تكون الأكثر كلفة على الإطلاق من أي مكان آخر مع تدفق مئات الملايين من الدولارات من كافة أرجاء المعمورة إلى هذه الدولة الصغيرة. ويرى ويرث بأن السعودية ودولا أخرى في المنطقة شرعت في تزويد الأطراف المتحالفة معها هناك بالأموال لدعم حملاتها الانتخابية بدلا من السلاح، بعد أن خلت البلاد من وجود الجيوش الأجنبية على أراضيها.

ويصف الكاتب صورة الإنتخابات البرلمانية في لبنان هذه المرة بأنها الأكثر حرية وتنافساً بما لا نظير له خلال عقود من الزمن، وفي الوقت نفسه قد تكون هذه الانتخابات الأكثر فساداً كذلك. ويعلّق

على ذلك قائلاً: فالأصوات تُشترى نقدا أو عيناً في شكل خدمات، والمرشحون يغرون منافسيهم بمبالغ طائلة للإنسحاب من حلبة السباق، وتكلفة التغطية الإخبارية التلفزيونية للحملات الانتخابية آخذة في الارتفاع، وآلاف المغتربين اللبنانيين يجري نقلهم مجاناً بالطائرات إلى مواطنهم للتصويت في الدوائر التي تشهد تنافساً محموماً. وينقل ويرث عن عدد من الناخبين ومراقبي انتخابات ومرشحين سابقين وحاليين قولهم، إن عمليات دفع الأموال تضفي نزعة من الشك عميقة على الممارسة السياسية في لبنان، الذي ربما يعتبر ظاهرياً الدولة العربية الأكثر ديمقراطية، لكنه في الواقع يدار إلى حد كبير بالمحسوبية والطائفية والولاء للعشيرة.

المهم في تقرير ويرث أنه ينسب إلى مستشار للحكومة السعودية ـ لم يذكر إسمه ـ القول إن بلاده تراهن كثيراً على هذه الانتخابات، مضيفاً أن مساهمتها في هذا الصدد قد تناهز مئات الملايين من الدولارات في بلد لا يربو تعداد سكانه عن أربعة



ملايين نسمة. وأضاف المستشار أن السعودية تدعم مرشحين ضد حزب الله، (وسنجعل إيران تشعر بوطأة الضغط عليها). وأشار ويرث إلى أن هذه الأموال التي تدفع للناخبين تعد مصدر دعم كبيرا للعديد من الطوائف والجماعات. ولأن كل مقعد في البرلمان يرمز إلى طائفة دينية فإن الانتخابات المقبلة تنزع إلى تعزيز البنية السياسية في لبنان القائمة أساسا على النفوذ الطائفي.

لقد بدت السعودية في الشهرين الأخيرين قبل موعد الإنتخابات النيابية غير راضية تماماً عن سير التحضيرات والإعلان عن قوائم المرشّحين في تحالف ١٤ آذار. وفهم البعض من إحجام نسيب لحود عن ترشيح نفسه، وهو المقرّب من السعودية، دلالة على ضعف حماسة الأخيرة لدعم فريق الموالاة، وكذا الحال بالنسبة لعدد آخر من المرشّحين المحسوبين على السعودية. في وقت بدت فيه بنية الموالاة هشّة وأقرب إلى التفكك بعد صدور إشارات من بعض قادة ١٤ آذار مثل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بأنه سيعيد النظر في خارطة تحالفاته المستقبلية، وبات أقرب إلى تشكيل تحالف إستراتيجي مع رئيس حركة أمل نبيه بري، فضلاً عن انفتاحه على حزب الله ورغبته في ترميم روابطه معه.

أمام تحديّات خطيرة من هذا النوع تواجه تحالف ١٤ آذار، طار السفير السعودي السابق في بيروت ووزير الإعلام الحالي الدكتور عبد العزيز خوجة إلى بيروت في ٢٦ إبريل الماضي بهدف إعادة تنسيج لحمة الموالاة، ووضع حد للخلافات المتصاعدة بين قوى ١٤ آذار قبل أيام من موعد الإنتخابات. وفيما كانت تتجه المعارضة الى ترميم الطريق بين الرابية ـ عين التينة، الذي حسم باتفاق مبادىء بعد لقاء ثلاثي جمع قيادات كل من حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة أمل في ٨ مايو، كان خوجه يواجه صعوبة بالغة في تسوية خلافات معقّدة يعاني منها فريق الموالاة، خصوصاً بعد اطلاق سراح الضباط الأربعة والذي أحدث هزّة عنيفة في قواعد ١٤ آذار، ووهب الفريق المنافس ورقة إنتخابية قوية.

التدخّل السعودي عبر خوجة لم يحقق اختراقات لافتة في خلافات الموالاة، بالرغم من أن موقف جنبلاط فهم على أنه مناورة سياسية أو استدراج لتدخّل مالي سعودي، ولكن الزحزحة في أداء جنبلاط جاء عقب اطلاق الضباط الأربعة، الذي هدّد عوائلهم في مرحلة التجييش السياسي بتعليقهم على المشانق، حيث شعر جنبلاط بأنه معني دون سواه بالرد على قرار الإفراج، فالتقى بسعد الحريري وأطلق تصريحات متفائلة، بأن الموالاة ستكسب الإنتخابات القادمة.

كان أهم ما تحرّك عليه خوجه، إضافة الى وقف مسلسل الخلافات بين جنبلاط وفريقه ووضع حد لتداعيات قرار نسيب لحود بسحب ترشيحه بالرغم من أنه فسّره بطريقة غامضة معتبراً قراره لدواعي شخصية محضة، هو إقناع فؤاد السنيورة لترشيح نفسه في صيدا، وتسوية الخلاف المتعاظم بين تيار الحريري والجماعة الإسلامية.

في صيدا، كان موقف السنيورة بالغ الصعوبة، كونه يأتي إليها بعد غياب طويل مصحوب بالإهمال، وكان لابد للمال السعودي أن يتدخل على وجه السرعة لتعويض قصور وتقصير فادح من جانب العائد إلى المدينة بقليل من الحظوظ. أدرك منافسه، أسامة سعد، الذي ينتمي إلى فريق المعارضة بأن مالاً سعودياً بدأ يتحرّك في شوارع المدينة، وحذّر من نتائجه الوخيمة على الوضع الصيداوي، لأنه جاء لفترة محدودة ولأغراض إنتخابية محضة.

أما على مستوى التجاذب بين الحريري والجماعة الإسلامية، فبقي الخلاف متردداً صعوداً وهبوطاً، مع إصرار تيار الحريري على الإمساك بالورقة الطرابلسية بصورة شبه كاملة، وكذلك الورقة الصيداوية حيث كانت تناضل الجماعة الاسلامية لأن تسجّل حضوراً لافتاً يحسب لها في تاريخ المدينة لولا أن تحالف السنيورة والوزيرة بهية الحريري قد أدى إلى انسحاب الجماعة الاسلامية من المنافسة في صيدا . في المقابل، واجهت جهود خوجة تحفظات مصرية غير مجهولة، وخصوصاً إزاء أي تفوّق إنتخابي لصالح الجماعة الإسلامية لانعكاس ذلك على مصر، في الوقت الذي تحاول حكومة مبارك وضع العراقيل أمام حركة (الإخوان المسلمين).

يبقى أن رهان السعودية على تيار المستقبل بقي ناقصاً مالم يجتذب الورقة الإسلامية السنيّة، بالنظر إلى أن أغلب الجماعات الدينية السنيّة بقيت خارج مجال التأثير السعودي، مثل رئيس جبهة العمل الإسلامي الدكتور الداعية فتحي يكن، وحركة التوحيد الإسلامي برئاسة الشيخ بلال شعبان، فضلاً عن رموز سياسية سنيّة مثل رئيس الوزراء الأسبق الدكتور سليم الحص، ورئيس الوزراء السابق عمر كرامي وآخرين غير متوافقين مع الرؤية السعودية، ولذلك فإن الرهان هو على الجماعة الإسلامية المرتبطة أيديولوجياً وتنظيمياً بجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها سنة ١٩٦٤. وبطبيعة الحال، فإن تكوين الجماعة الإسلامية، الإيديولوجي والتنظيمي غير المنسجم مع التوجّه الديني السلفي لدى السعودية رسم مسافة فاصلة بينهما، ولهذا فإن النفوذ المأمول الذي كان خوجه يطمع في تحقيقه هو أن يوفّر رعاية معنوية رمزية ورعاية مادية عالية. ولكن الجماعة التي تحاول الإنسجام مع إيديولوجيتها لا ترغب في خسارة صورتها التاريخية عبر تقديم تنازلات قاتلة، فاكتفت باتفاقات جزئية.

أما على المستوى المسيحي، فإن السعودية ألقت بثقل مالي لافت في المناطق المسيحية عبر حليفيها، أي حزب الكتائب والقوات اللبنانية. وبالرغم من استمالة ميشيل المر، الذي يحاول تقديم نفسه باعتباره قطباً موازياً لأمين الجميل وسمير جعجع، فإن التصدّعات في الجناح المسيحي من فريق ١٤ آذار ليس أفضل حظاً من أجنحة أخرى تعاني من خلافات حادة ليس على مستوى الجناح المسيحي بصورة عامة، بل وفي داخل مكوّناته أيضاً، فمازالت التبدّلات الدراماتيكية في هوية المرشّحين من الكتائب أو القوات تثير مخاوف من خسارة فادحة.

مهما يكن، فإن السعودية تتحرك بقدر كبير من اليأس وبقليل من التفاؤل في أن تسفر نتائج الإنتخابات عن شيء مفاجيء، بالرغم من تواصل الدعم الدولي وتقاطر فرق المراقبين والداعمين على لبنان قبل موعد الإنتخابات لتوفير كل أشكال الدعم لفريق الموالاة.

مفاعيل التحوّلات الإجتماعية والسياسية

التشابك داخل سور الدولة

عمر المالكي

بقي علماء نجد منذ إبرام التحالف التاريخي بين الشيخ محمد عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، في حالة حذر دائم من خروج الأمراء عن المسار الذي رسمه التحالف. فكانوا يكثّفون من إتصالاتهم ونصائحهم لأمراء آل سعود كلما شعروا بأن زيغاً ما قد وقع بما يهدد سلطانهم الروحي في الدولة. وكانت الشعار دائماً أن (الملك والدين توأمان)، وأن دوام الملك مشروط بالتزام الأمراء بممليات الدعوة. ولذلك السبب، أرجع بعض العلماء القدامى سبب إنهيار الدولة السعودية الأولى والثانية إلى انحراف الدولة عن أهدافها الدينية، وتحويلها إلى مجرد دولة بلا دعوة.

على أية حال، لم تحسم (نصائح) العلماء الأمر بصورة قاطعة، في ظل تطلعات سياسية غير منضبطة لدى الأمراء الذين ما إن يترسّخ سلطانهم حتى يعيشوا أوضاع الأمراء الزمنيين، الذين يقعوا تحت تأثير النزوات الخاصة والنوازع المادية والشخصية. وفي مرحلة لاحقة، وخصوصاً مع نهايات الدولة السعودية الثانية، لحظ علماء الوهابية بأن شيئاً ما بدأ يطرأ على مسار الدولة، وأن لا سبيل إلى إيقافه، بما يعكس قنوطاً لدى العلماء من إمكانية إعادة ترميم العلاقة المتصدّعة بين العلماء والأمراء. نلحظ ذلك بوضوح في رسالة بعث بها الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن (١٢٢٥ ـ ١٢٩٢) إلى حمد بن عبد العزيز جاء فيها (ولا يخفاك أيها الأخ: حال أهل الزمان، وغربة الإسلام، وندرة الإيمان بينهم، وقد ابتلوا بما رأيت من الفتن والمحن..ونسي العلم والتوحيد، وأقفرت الديار من الناصح الرشيد، وهدم الإسلام، وخلت الديار من ذوي العلم والإفهام..) وقال (ولولا أني أخشى على النفس من كثير من أهل نجد، لتجشمت القيام بذلك، ولوجدتني حول المياه وبين المسالك، وإلى الله المشتكى من عدم المعين والنصير، وغلبة الجهال والكثير)(١).

وفي رسالة أخرى للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن إلى شخص يدعى عبد الله بن عبد العزيز الدوسري جاء فيه (والحكمة ـ والله أعلم ـ شدة الحاجة وقت الفتن، وخوف الفتنة والتقلّب، وأكثر الناس من أهل نجد، وغيرهم، ليسوا على شيء في هذه الأزمان، والمؤمن من اشترى نفسه، ورغ فيما أعرض عنه الجهال والمترفون..)(٢).

حتى نهاية الدولة السعودية، كان العلماء يواجهون أخطاراً من داخل البيت الحاكم، وإزاء تحوّلات في سلوك الأمراء بما يبعدهم، بما ينعكس على المجتمع، بناء على الرؤية الدينية القائلة بأن صلاح الرعية من صلاح الأمراء، وأن فسادها من فسادهم. ولذلك، تركّزت كثير من رسائل المناصحة إلى ما قبل سقوط الدولة السعودية الثانية على الحكّام بوصفهم أمناء على الدولة. ولكن مع انطلاق مشروع الدولة السعودية الثالثة، وجد علماء الدين في نجد أنفسهم أمام تحديّات شديدة التعقيد إرتطمت بصورة مباشرة بمصادر التوجيه الديني، التي كان يعتقد العلماء بأنها امتياز خاص بهم، وغير قابلة للإختراق من أي جهة أخرى داخلية أو خارجية. تبدي ردود فعل العلماء على دخول مناهج التعليم الحديث الى المملكة، أنهم تعرضوا لصدمة عنيفة، ذهلتهم عن اتخاذ تدابير احتياطية للتخفيف من آثار المناهج الحديثة وطواقم المعلّمين الذين وفدوا الى الديار من أجل تدريس العلوم العصرية التي يعتقد العلماء بأنها موجّهة للقضاء على علوم الدين التي بقيت مصونة وناشطة وسط المجتمع النجدي بفضل السلطة الروحية لدى العلماء.

وجاء في مقدمة الجزء السادس عشر من كتاب (الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية) الذي جمعه عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (١٣١٢ ـ ١٣٩٢)، أن (السبب الأعظم لضعف العلم والإسلام، والكسر الذي لا ينجبر، والطامة الكبرى: استجلاب معلمين ملحدين، من البلدان المنحلة، لنشر الثقافة ـ يعني الغربية ـ ورفع الأمية)، وأن هؤلاء جاءوا (يحملون معهم برنامج التعليم، الذي يشتمل على فنون محظورة، من تصوير، وغيرها..ليجتثوا الإسلام من أصله..وقد أخذ عنهم أكثر الشباب مواد تعليمهم وتخلقوا بأخلاقهم، فياليتنا تلقيناهم بنحورنا نصرة لدين الله فمنعناهم، أو نلنا الشهادة..). وفي رسالة لرئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد (١٣٢٩ ـ ١٤٠٢) إلى وزير المعارف ينتقد فيها الوزارة، ويقول بأنها (أصبحت الآن مصدراً كبيراً لبث الأخلاق السيئة، وتبلبل الأذهان، واضمحلال العقيدة السلفية التي غرسها أوائلكم الأفاضل، في هذه الجزيرة). وكتب سنة ١٣٨٤ـ١٩٦٣ مقالاً بعنوان (ويل للإسلام من أهله): (إن الإسلام بدأ يضعف في بلادنا، وتخف سطوته في القلوب، وتضعف عظمته في النفوس.. فقد علم الناس أن تغيّراً عقلياً، وانحرافاً غريباً طرأ على أفكارهم، وتدفق عليهم سيل المدنية الجارف، فاستقبلوا ذلك البلاء العظيم بارتياح، وقبول وصفاء بال، وبادروا إلى إتقانه، والدعوة إليه، وذهلوا عن كل شيء سواه).

رسائل كثيرة صدرت عن العلماء تحذّر من خطورة انتشار التعليم الحديث، ويعكس إلى حد كبير الشعور المتعاظم لدى العلماء بأن مكانتهم الروحية باتت تواجه تحديات ليس على مستوى السلطة فحسب، بل وعلى مستوى المجتمع أيضاً. وكانت قضية تعليم البنات الذي كان قرار البدء به بالغ الصعوبة بالنسبة للعلماء، وشاركت في التشجيع عليه زوجة الملك فيصل، عفّت، ذات الأصول التركية، الأشد وقعاً على علماء الدين. وكانت تقوم رؤيتهم على أن تعليم البنات يمثّل بداية انكشاف المجتمع على الثقافة الحديثة، وسقوط آخر معاقل الحصانة الأخلاقية التي بقي العلماء يدافعون عنها لضمان بقاء تأثيرهم الروحي والإجتماعي.

حملات الاستنفار الديني التي قادها العلماء للحيلولة دون تطبيق قرار فتح مدارس للبنات في المملكة، انتهت إلى عملية ترضية بين العلماء والعائلة المالكة بقيادة الملك فيصل بأن تخضع إدارة تعليم البنات تحت إشراف العلماء. بطبيعة الحال، أدرك العلماء في وقت مبكر بأن تلك الخطوة كانت مخاتلة إلى الحد الذي لم تنجح في قطع السبيل أمام حركة التعليم الحديث في المملكة على مستوى الذكور والإناث.

في مقالة كتبها الشيخ عبد الله السليمان بن حميد نشرت في مجلة (راية الإسلام) سنة ١٣٨٠هـ شنّ فيها هجوماً على بدء تعليم البنات في المملكة واعتبره مقدّمة لاحتلال بلاد المسلمين، وشملت انتقاداته تعليم البنات الحساب والهندسة والجغرافيا، وقال (ما للنساء وهذه العلوم..إنها لمصيبة وخطر عظيم على مجتمعنا). وأضاف (إن تعليم المرأة على هذه الصفة، هو مصدرانحطاط الأمة، وسقوطها في الهاوية..)(٣).

وبصورة عامة، نلحظ من سيرة بعض علماء الوهابية في زمن الملك عبد العزيز بوادر التحوّل الإجتماعي في مرحلة مبكرة من زمان نشأة الدولة، حيث كتم بعضهم غيظه لما شعر بأن مرحلة الفصام بين الدين والدولة قد بدأت، فقرر تفادي المصادمة معها رجاء إنابة الطبقة الحاكمة وتراجعها، وقد ينطوي ذلك الموقف على عجز عن القيام بدور ما يعيد ترميم التحالف الاستراتيجي بين أهل الدعوة وأهل الدولة. ينقل النجدي في سيرة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٢٥٦ ـ ١٣٣٩هـ)، وكان من أكابر علماء نجد في زمانه، أن رجلاً كان يسير معه من المسجد إلى بيته في بعض الأيام، وتبعه رجل من الأخوان، فأدركه في أثناء الطريق، فقال يا شيخ عبد الله: هذا الكافر (فلبي) يدخل المسجد، أفلا نقتله؟ قال: لا يا ولدي، قال: أفلا نخرجه منه؟ ولم أحفظ ما قاله، فالتفت الشيخ إليه، فإذا هو قد ولّى مدبراً، فالتفت إليّ ودموعه على خديه، وقال بحزن: إيه سوف يعلمون.

ويصف الشيخ عبد الله بن حميد موقف العلماء من التحوّلات الاجتماعية التي جاءت بفعل برامج التحديث، وخصوصاً في مجال التعليم، (والكثير من العلماء أو الأكثر: يتأففون من الحالة الراهنة، ويظهرون التضجر والسخط، ويبدون التأثر والانفعال، ولكن هذا لا يكفي..) (٤).

وهكذا، فقد شعر علماء الدين في نجد بأن نشأة الدولة السعودية تبطّنت تهديدات جديّة لمشروعهم الدعوي، حيث فتحت الدولة أبوابها أمام التعليم الحديث، والمنتجات العصرية، التي طالما حاربوها واعتبروها رجساً من عمل الشيطان، ومعاول هدم للدين، فكانوا يجهرون تارة بانتقادهم، وأخرى يكتمون غيضهم، أو يسرّون به للثقاة من طلاّبهم.

وبالرغم من أن الملك عبد العزيز والملوك من بعده، بل مجمل الطبقات السياسية المتعاقبة على الدولة السعودية الحديثة التي نشأت سنة ١٩٣٢، بأن تخفيضاً حتمياً لدور علماء الدين لا بد أن يتم كشرط لتحوّل الدولة السعودية إلى كيان مدني حديث، يستجيب لمتطلبات الدولة العصرية القائمة على اعتبارات في الغالب زمنية بل وعلمانية، فإنهم أيضاً أدركوا بأن التحوّل المفضي إلى قطيعة تامة مع العلماء ينطوي على مخاطر جدّية على الكيان نفسه، وذلك عائد إلى أسباب رئيسية أهمها:

الأول: القوة الراجحة للعلماء في المجتمع النجدي، حيث لا يمكن للعائلة المالكة أن تقدم على مجازفة غير محسوبة بالإصطدام بالعلماء الذين أمدّوا آل سعود بالقوة الشعبية اللازمة لإقامة الدولة، كما أسبغوا عليها مشروعية دينية في ظل غياب مصادر أخرى قادرة على توفير وصفة المشروعية لدولة ناشئة، بل وخصامية.

الثاني: أن العلماء مثّلوا دائماً تعويضاً إستراتيجياً لدولة تفتقر إلى عمق شعبي خارج إقليم نجد، وبالتالي فإن أية محاولة لإضعاف أو تحييد دور العلماء في نجد يعني تجريد الدولة السعودية من مصدر قوة رئيسية ومشرعنة، وإفساح المجال أمام نشوء حركات تمرد من داخل المجتمع النجدي المرشح للإنفراط بنحو ما، فضلاً عن الدولة نفسها المؤسسة على مدّعى ديني، وليس وطنياً.

الثالث: أن حصانة الدولة أمام التفكك مكفولة بوجود العلماء، لأنهم مصدر التأثير الروحي والإجتماعي في نجد، وليس آل سعود، الذين سينظر إليهم، شأن العوائل الحاكمة في نجد سابقاً باعتبارهم حكّاماً زمنيين، وبالتالي فإن نشوء أي حركة دينية قوية داخل نجد قد تحظى بتأييد العلماء إذا ما رفعت شعار الدين.

لهذه الأسباب، أدركت الطبقة الحاكمة السعودية بأن لا مناص من الرهان على الأيديولوجية الدينية كمصدر ضبط سياسي وأمني، يحفظ كيانية الدولة وتماسكها ويحبط مفاعيل المصادر الأخرى المنافسة أو المهدّدة. فمن وحي الرابطة الإيمانية، يتحرّك عالم الدين لحفظ الدولة باعتبارها مصدر حماية للعقيدة، والميدان الأرحب للتظهير الجماعي للإيمان، ومن جهة ثانية، فإن الرابطة الإيمانية في منظور رجل الحكم عنصر ضبط للرعيّة، وترسيخ لأركان السلطة السياسية.

حاولت الطبقة الحاكمة تكييف العقيدة السلفية مع مشروعها الدولتي، بما يحبط إمكانية التصادم أو على الأقل يؤجّلها برهة من الزمن، وكان الرهان دائماً منصباً على إمكانية تثمير التناقضات الإجتماعية لناحية الإمساك بزمام المبادرتين: الدينية والدولتية. ولذلك، فإن المؤسسات الدينية التي نشأت فور قيام الدولة السعودية ١٩٣٢ يتم الدفاع عن وجودها وأدوارها بوصفها مكوّنات جوهرية في بنية الدولة نفسها، إذ لا يمكن تصوّر الدولة السعودية دونما مؤسسات دينية (هيئة كبار العلماء، ولجنة الإفتاء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولجان الدعوة والإرشاد..الخ)، لكونها مندغمة في البنية التكوينية للدولة، ومصادر استقرارها واستمرارها. هكذا ينظر عالم الدين، والدعوي، والصحوي، ورجل الهيئة، الى الدولة، ولأجل ذلك يدافع عنها، لأنها جزء من وجوده وهويته. في المقابل، سعى آل سعود من جهة أولى لأن يتحوّل العلماء وأشياعهم إلى قوة حمائية دائمة ومتحفّزة، لدرء مخاطر داخلية وخارجية، أيديولوجية كانت أم سياسية أو عسكرية، ومن جهة ثانية، أن تؤمّن مشروع الدولة أثناء عبورها في مراحل التحديث، والتي يخشى من تداعياتها السياسية والأيديولوجية على الداخل بما يحدث أضراراً ما في الأساس الأيديولوجي للدولة.

ولكن المشكلة برزت مجدداً بين العلماء والأمراء حين بدأت الدولة تؤسس لنفسها مساراً مستقلاً عن مشروع الدعوة، فقد شكّل امتثال الدولة السعودية لاشتراطات الإنتقال من الدعوة إلى الدولة تمرّداً سلمياً على مضامين العلاقة التاريخية بين العلماء والأمراء، وباتت الدولة كما لو أنها في مواجهة مباشرة مع الشريك العقدي الذي أمّن مشروعية وجودها الديني، ولكنه لم يعد صالحاً، بعد اكتمال شروط الولادة، لأن يحتفظ بموقعه كشريك، فقد أصبح انفراط عقد الشراكة، بحسب رؤية العلماء، شرطاً حتمياً لانطلاق مسيرة الدولة. تنبىء بعض رسائل العلماء مناصحاتهم عن إشارات نقدية للسياسة الحكمية التي يتبّعها آل سعود. ونقرأ في رسالة للشيخ حمد بن عتيق (ت ١٣٠١هـ) عامة الى المسلمين جاء فيها (ومن الأمور المنكرة العظام: ما وقع فيه قادة أهل الإسلام، من الحيف والجور، وعدم القيام بالقسط بين القوي والضعيف، والعدو والصديق، والقريب والبعيد، وهذا عكس ما أمر الله به..)(٥). وإذا ما نظر بتمعّن إلى لفظة (قادة أهل الإسلام) في ضوء اللغة التيولوجية السلفية،

فإن الراجح في المقصود منها هو آل سعود دون غيرهم، وأن أهل الإسلام هم مجتمع نجد دون باقي الحكّام. يعزّز ذلك ما ورد في رسالة الشيخ محمد بن عبد اللطيف (١٢٨٢ ـ ١٣٦٧) الى عامة المسلمين قال فيها (..فإنا لا نعلم على وجه الأرض أحداً يجب السمع والطاعه له، ويجب الجهاد معه، أولى من هذا الإمام، الذي منّ الله به في آخر هذا الزمان، وهو الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل..) ثم يعقب ذلك بوصايا له بالقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٦). وبمقدار ما أضفت عبارات الإطراء والتمجيد مشروعية على حكم آل سعود، فإنها أيضاً ألزمتهم بالقيام بما توسّم العلماء فيهم الصلاح والنهوض بأمر الدين.

وبإزاء التحوّلات الإجتماعية التي طرأت بعد قيام الدولة السعودية بتأثير مباشر من برامج التحديث، شدّد العلماء على أهمية الأجهزة الدعوية والوعظية التي من شأنها ترسيخ دور العلماء إضافة إلى وظائف أخرى دينية وسياسية وأمنية يمكن لها أن تتحقق عن طريق هذه الأجهزة.

وقد ورد في مقدّمة الجزء الخامس عشر من كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) تم التشديد على مركزية الوظيفية الإحتسابية التي يقوم بها رجال (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في ضوء التحوّلات التي حدثت في المجتمع والتي من شأنها تهديد الكيان. وكتب النجدي ما نصه: (وبعد: فحيث حصل بسبب الإختلاط بأهل الخارج، المشابهة في بعض المحظورات، من أنظمة، وتعليم، وترك فرائض، ومشابهة في المكس، واللباس، وحلق اللحى، والتصوير، والتبرّج، والملاهي، والتنزّه، وغير ذلك مما حدث في هذا العصر، وهو ما بعد وفاة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف رحمه الله، سنة ١٣٣٩هـ)(٧).).
ثم يقول في مقطع آخر لاحق (وأسأله تعالى: أن يوفق علماء هذا العصر، الذين هم ما بين قاضٍ ومعلم وغيرهم، بأن يتساعدوا مع ولاة الأمر، على أن يخففوا وطأة هذه المنكرات، التي حدثت فيبنوا ما تهدّم مما أطّده سلفهم، إلى أن يعود الأمر الى نصابه)(٨)، وهنا يشير إلى التصدّع في بنيان الكيان بفعل تحوّل إجتماعي/ ثقافي.

وينطلق من ذلك للتشديد على دور (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) باعتبارها ضمانة مؤكدة إزاء خطر تبعثر الكيان، كما يومىء إلى ذلك في توصيف واقع الحال الذي يعيشه (ولقد وصلنا إلى حدٍّ ماتت فيه الغيرة الدينية عند كل أحد، حتى من يرجى ويظهن أنهم حماة الإسلام، وأبطال الدين، مما جعل العصة يمرحون في ميادين شهواتهم، ويفتخرون بعصيانهم، بدون حسيب ولا رقيب) ثم يقول (ولو شئت لقلت ـ ولا أخشى لائماً ـ نحن في زمن: علا فيه واعتزّ أرباب الرذائل، وأصبحت الدولة لهم) (٩).

سلسلة رسائل مناصحة ودعوات انطلقت منذ نشأة الدولة السعودية ومازالت لناحية التأكيد على دور (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في مجال الضبط الإجتماعي بمضمونه السياسي غير المغفول عنه. في رسالة لرئيس محاكم القصيم الأسبق الشيخ صالح بن أحمد الخريصي (١٣٢٧ ـ ١٤١٥هـ) خاطب فيها (معشر العلماء، والرؤساء، والأمراء، ومن ولاه الله أمراً من أمور المسلمين..) يطالبهم فيها بقيام (بما أوجب الله عليكم، من الأمر والنهي، والدعوة والإرشاد، والتعليم، والتحذير، والإنذار..). وكان يلفت الى ظواهر جديدة دخلت إلى المجتمع في ظل برامج التحديث، وقال متسائلاً: (أما هذا الأغاني تشاع، وتذاع في الإذاعات، والسينماءات، من غير نكير؟ أما هذا السفور في بعض النساء فقد ظهر وانتشر، ولم يؤمرن بالتحجّب والتستّر؟) ويمضي في أسئلته (أما تغارون؟ أما تستحون؟ وهو أعظم داعية إلى الخناء والفجور، أما هذه بناتكم يلبسن لباس الإفرنج، ويتزيين بزيهم، من غير مبالاة ولا مخافة؟!..أما هذا التتن (الدخان) الخبيث يشرب في كثير من الشوارع، من غير استتار ولا خفاء، ولا منكر ولا رادع؟ أما هذه المصوّرات المحرمة تصوّر جهاراً، لا يخشى مصورها ومتخذها عتاباً ولا إنكاراً؟ أما هذه اللحى تحلق علانية في وسط النهار..). ثم يرد على من يقولون: (لا قدرة لنا) بالقول (كلا والله إن لكم السلطة التامة، والقدرة النافذة، التي لم تكن لغيركم).

في رسالة كتبها الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد الى ولي الاعهد ورئيس مجلس الوزراء، آنذاك، فيصل بن عبد العزيز (الملك لاحقاً)، جاء فيها (لا يخفى على سموكم الكريم، ما قد حصل في هذه الأوقات الأخيرة، من النقص الكبير في الدين، وعدم الاكتراث بأوامره ونواهيه، من كثير من المسؤولين في الدولة، على ما أعطاهم الله من النعم الوافر في الأبدان، وفي الأموال والجاه). بل صنّف الشيخ حميد كثير من المسؤولين في الدولة بأنهم (أصبحوا ضداً للدين وأهله، وصمدوا صموداً منكراً، أمام الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر)(١٠).

وفق هذا التصنيف، إعتبر الشيخ حميد توليتهم لمناصب في الدولة غير مبرىء للذمة، وإذا كان حال المسؤولين كذلك فكيف بالرعيّة. وهنا يصل إلى النقطة الحاسمة (فإذا كانت هذه أحوال البعض من الناس، ثم صار كثير من المسؤولين في الدولة مثلهم، متى تستقيم الأحوال؟ متى تتم الأمور؟ متى تقوم دعائم الدين؟ متى تتمكن أسس الملك؟ إن الدين والملك أخوان، فمن كان الضد الدين فهو ضد ملوك الإسلام وأهله، ومن كان ضد ولاة الأمور فهو ضد الدين، وإن تظاهر بالنصرة للإسلام). ويذكّر الشيخ حميد آل سعود قائلاً (فإنه لم يبق الآن من ملوك الإسلام، من يؤمّل فيهم النصرة للدين سوى هذه الأسرة الميمونة..)، ولذلك يوجّه الخطاب إليهم قائلاً: (يجب عليكم امتثال أوامر الدين، وإقامة الحدود الشرعية، والإتباع للسياسة الإسلامية، وتوقير العلماء، وإظهار المنزلة العالية لهم بين الناس، وإزالة المنكرات وقمع المفسدين، لأنكم متى عملتم بهذا، صار العلماء ورجال الدين، ألسنة لكم ودعاة على رؤوس المنابر في تأييدكم)(١١).

سيرة علماء نجد في زمن عبد العزيز تكشف أن مرحلة الفصام بين الدين والدولة قد بدأت، فقرروا تفادي المصادمة رجاء إنابة الطبقة الحاكمة وتراجعها

ثم يقول (وعامة الناس يحترمون العلماء، وينظرون ماذا يقولون في كل وقت، خصوصاً في هذه البلاد، سوى أنه يوجد ثلة من المنحرفين، سفهاء الأحلام، طيّاشة العقول، يجنحون للحريات، ويميلون للفوضى، ويشعلون نار الفتنة، ويسمّمون أفكار النشء الصغير بنواديهم الخليعة، وتمثيلياتهم الماجنة، فهؤلاء هم الآن أقلية مستضعفون، إلا أنهم إن تركوا استفحل شرهم، وعظم خطرهم على الدين والسياسة.. فالواجب قمعهم، وإيقافهم على حدهم، والأخذ على أيديهم، في تطبيق الحدود الشرعية عليهم، وإلزامهم أوامرها، فإنهم متى كان لهم من الأمر شيء.. وإنه لمن واجب العلماء نحو أئمتهم، مناصحتهم، وإبداء ما يرونه مخلاً بالدين، وبيان ما يجب على الملوك فعله، وما يجب عليهم اجتنابه..). وكما في كل مرّة يتواجه فيه العلماء مع القوى الإجتماعية الأخرى التي تحاول

كسر احتكارية التيار التقليدي، يذكّر العلماء آل سعود بما حققته العقيدة من منجز سياسي وضرورة كبح جماح التيارات الحديثة (فيجب عليكم الوقوف أمامها، ومنعها منعاً باتاً غيرة لله، وحماية لدينه، وإعلاءً لكلمة الحق، فإن هذا هو سبب نصرتكم على أعدائكم، وتمكينكم في الأرض، وبقاء عزّكم وملككم..)(١٢).

ويسجّل الشيخ حميد ملاحظات نقدية على السياسة السعودية منها: عدم مراقبة الصحف المحلية من الناحية الدينية، وعدم تعزيز دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونزع سلطة العلماء في الحقل الجنائي، (سلبوا سلطتهم، بكونهم لا يؤتمنون على التحقيقات مع المجرمين، ولا يتولون شيئاً من ذلك، ثم يسند هذا إلى الشرطة..)، تشويه المكانة المعنوية والروحية للعلماء من قبل العامة، وسكوت الحكومة عن ذلك. ويعيد الحميد التشديد على دور مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار (أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو قوام الدين، وأن قوام الملك والدولة هو التمسّك بالدين..).

ويلفت الحميد إلى أن ثمة ضغوطات تواجه العلماء من قبل أهل دعوتهم كونهم لم ينصحوا الحكّام وإطلاعهم على حقيقة ما يجري في المجتمع من تحوّلات قيمية (ويقولون لنا: أنتم المقصّرون، ولم تتكلموا مع الحكومة، ولم تبلغوها الواقع على حقيقته، وقد كثر علينا اللوم منهم مشافهة ومكاتبة، ونسبوا كل هذا التحلل إلينا، بل يقولون كل هذا التقصير إنما هو من العلماء..)(١٣).

وبقدر ما تعكس ضغوطات القاعدة الشعبية النجدية على العلماء لجهة تصحيح مسار الدولة، فإنها تلمح إلى الدور المركزي والخطير الذي يلعبه العلماء في المجال العام، الأمر الذي جعل الطبقات الحديثة تخوض معركة الهوية الجديدة التي كانت في طور التشكل في ظل تحوّلات ثقافية وإجتماعية واقتصادية متسارعة. وأدرك العلماء بأن مصادر القوة التي بحوزتهم بدأت تتآكل على وقع تبدّت دراماتيكية في بنى المجتمع والدولة، ما ضاعف من جهود العلماء لناحية تأكيد دور المؤسسات التقليدية كمصادر ضبط عقدي واجتماعي. وتعكس التجاذبات المتزايدة بين النخبة الدينية التقليدية والنخب الحديثة طبيعة الاستقطابات الإجتماعية والفكرية الناشئة في ظل دورة تحوّلات الدولة والمجتمع على السواء.

في رسالة كتبها الشيخ عبد الله بن حميد ونشرت في جريدة البلاد سنة ١٩٦٢ بدأها بما نصه (فقد كثر الخوض في هذا الأيام حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر ذلك في بعض الصحف المحلية، وتجرأ بعض الكتاب وأكثروا من الكلام..)، فكانت رسالته رداً على المطالبين بتخفيض دور (الهيئة)، في محاولة منه لتأكيد مركزية هذا الجهاز، وقال بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (من آكد الأصول الإسلامية وأوجبها..)(١٤).

وقد تركت كثرة مراسلات العلماء لولي العهد آنذاك فيصل (الملك لاحقاً) أثرها المباشر، الذي لجأ مجدداً الى خيار (الترضية)، والموازنة بين استحقاقات التحديث الدولتي، ومتطلبات التحالف الاستراتيجي بين العلماء والأمراء. وكتب الملك فيصل رسالة في ٧ محرم ١٣٨٦هـ إلى وزير الإعلام ذكر فيها بما تقدّم به (بعض الغيورين على عقيدتهم وبلادهم، بملاحظات، حول ما يكتب في الصحف، ويذاع في الإذاعة، وأنه في حاجة إلى الإصلاح، طبق ما يساير نهضتنا الإسلامية، وأشاروا إلى وجود دور للسينماء، وأن الناس أقبلوا عليها، رغم أن ما يعرض فيها سموم قاتلة، وكثر من الكتب الداعية إلى الإباحية والإلحاد، بالمكتبات وقد أقبل الشباب عليها بصورة مرعبة). وأضاف (أن بعض المدرّسين يتكاسلون عن أداء الصلاة، والأسواق مليئة بالبائعين في أوقات الصلاة، وأشاروا إلى وجود تبرج في الأسواق، وأن ذلك دعوة جريئة، وتحريض على التأمر والتقليد..)(١٥).

بدأت موضوعات جدلية جديدة، نشأت في ظل برامج التحديث، تفرض نفسها على العلماء، الذين استنفروا جهودهم لمواجهة التحديث بكل أشكاله. وتكشف توصيفات العلماء للظواهر الجديدة في المجتمع عن إحساس متعاظم بالخطر القادم من الخارج. يتحدث البعض عن عادة التدخين ويكتب (وقد كثر استعماله في هذا العصر، حتى استعمله بعض صبيان المدارس تبعاً لمعلميهم من أهل الخارج..).

وينسحب ذلك الموقف المبالغ في الخطورة على قضايا أخرى. ففي مناظرة بين العلماء على خلفية رأي كتبه أبي تراب الظاهري في مجلة الرائد في عددها ٦٧ بتاريخ ١٣٨١/٨/٦هـ قال فيه بإباحة الغناء والاستماع إلى عزف الآلات الموسيقية، وعقّب المقنع في جريدة عكاظ في عددها ٥٥ بتاريخ ٤ محرم ١٣٨١هـ بأن الكتاب والسنة لم يحرّما ذلك، فانبرى العلماء للرد على ذلك، وانتقدوا شيوع الراديو (الذي لم يبق بلد، ولا بيت، ولا قطر، إلا وصل إليه..)(١٦). وقد حكم الشيخ عبد الله بن حميد على التلفزيون بالحرمة وقال (أن جميع أنواع اللهو محظورة..)، وختم بقوله (ولا شك أن المؤيدين لهذه الآلة (التلفزيون) من هذا القبيل، قذف الشيطان بزبده في تلك القلوب المظلمة..)(١٧).

شعر علماء نجد بأن أصل نشأة الدولة تبطّنت تهديدات جديّة لمشروعهم الدعوي، بعد أن فتحت الدولة أبوابها أمام منتجات عصرية طالما حاربوها

وكتب الشيخ عبد العزيز بن باز (١٣٣٠ـ ١٤٢٠)، المفتي السابق في المملكة، في مجلة (راية الإسلام) في ربيع الثاني ١٣٨١هـ منتقدا من يدعو لتزويد الإذاعة السعودية بالأغاني والمعزوفات الموسيقية وقال (انحطت أخلاق هؤلاء، ونزلت همتهم، حتى دعوا إلى التأسي بأعداء الله، وأعداء رسوله، وأعداء المسلمين عموماً، والعرب خصوصاً، في خصلة دنيئة من سفاسف الأخلاق، وسيء الأعمال). ثم توجّه بكلمة صارمة جاء فيها (بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن جميع العلماء، وعن جميع المسلمين، الذين يغارون لله، ويغضبون إذا انتهكت محارمه، أتوجبه بذلك: إلى إمامنا وولي أمرنا جلال الملك سعود بن عبد العزيز وفقه الله. أول مسؤول، وأعظم مسؤول عن هذه الإذاعة، وما فيها من البرامج الهدّامة: أن يصونها، ويطرها من كل ما يضر المسلمين، وأن لا يولي على شؤونها إلا من يخاف الله ويتقيه، وذلك مما أوجب الله عليه..)(١٨).

وفي رسالة أشدّ صرامة وتقريعاً كتبها الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله التويجري (١٣٣٦ ـ ١٤١٦) في كتابه (الشهب المرمية على من جوّز التحاكم الى القوانين الوضعية) طبع سنة ١٣٧٤هـ، ونقل عنه قوله (وبلغ الشيطان منهم أمنيته وأمله..فطوراً يجعلهم كالحمير حول المدار، وتارة كالذباب ترقص وسيط الديار، فيا رحمتا للسقوف والأرض، من دك تلك الأقدام، ويا سوأتا من أشباه الحمير والأنعام..ويا شماتة أعداء الإسلام بالذين يزعمون أنهم خواص الإسلام، قضوا حياتهم لذة وطرباً..)، كما

انتقد (موسيقى الجيش وغيرها من الأصوات المطربة..)(١٩).

وشملت انتقادات العلماء تعليم البنات، والتصوير، وتبرّج النساء، وحلق اللحى، واللباس العصري، ولكن ما زاد في حفيظة العلماء، إقدام الحكومة السعودية على إدخال تشريعات حديثة الى النظام القضائي في البلاد، والذي فجّر أزمة بين العلماء والعائلة المالكة، حتى لا تكاد تخلو مصنّفات كبار العلماء من رسالة فقهية تنقض القوانين الوضعية وتنقد ضمنياً الحكومة لاعتمادها على أحكام غير مستمدة من الكتاب والسنة. فإلى جانب رسالة الشيخ التويجري المشار إليها إعلاه، وقد نأى بنفسه عن الإنخراط في المؤسسة الدينية الرسمية، ورفض تولي القضاء، وكان ينقد سياسات الدولة في مجالات التعليم والقوانين الوضعية، فقد وجّه رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ عبد الله بن حميد نقداً لتسرّب الأحكام الوضعية الى النظام التشريعي في المملكة، وقال (إن في ترك الناس على هذه الحالة، سبباً إلى ميول العامة إلى القوانين الوضعية، وأنها هي التي تضمن حقوقهم ؛ ولا شك أن هذه بلية عظمى، متى رأى الناس هذا الرأي، وإن لم يتفوهوا به)(٢٠).. وقال في رسالة الى الملك سعود (يجب على الحكومة، وعلى جميع الشعب التحاكم إلى الشريعة الإسلامية..فإن كثيراً من المصالح الحكومية، إكتفت عن الشريعة بنظم سنتّها رؤساؤها، من وزراء وغيرهم، كنظام العمل والعمال، ونظام البلديات، ونظام التجارة، ونظام الشركات، ونظام المرور، ونظام الموظفين، إلى غير ذلك من النظم الكثيرة..فلم يبق التحاكم إلى الشرع، إلا لأفراد الشعب..)(٢١).

وفي رد فعل على إدخال بعض الأنظمة الحديثة في القضاء، والعمل والعمال، والتجارة، والعقود والاتفاقيات التجارية، انبرى علماء الوهابية لكتابة نقوض على قرارات الحكومة، واعتبروها باطلة لأنها من مصاديق التحاكم إلى الطاغوت والعودة الى حكم الجاهلية.

وقد نسج بعض طلبة العلم، المقرّبين من التيار الجهادي، على منوال رسالة الشيخ التويجري، ورصدوا تحت العنوان نفسه نقوضاً لفتاوى العلماء الذين يجيزون التحاكم الى المحاكم الوضعية، من منطلق قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وأوردوا فيها أقوالاً للعلماء مثل الشيخ محمد بن إبراهيم، المفتي الأسبق للمملكة، استناداً على كتابه (تحكيم القوانين)، ورسائل أخرى صنّفها الشيخ عبد الله بن حميد والشيخ عبد الرحمن التويجري وآخرين، إضافة إلى شروحات العقيدة التي وضعها بعض العلماء بمن فيهم المحسوبين على التيار الجهادي مثل الشيخ علي الخضير.

ودفعاً للتجابه بين العلماء والحكومة، تلجأ الأخيرة غالباً إلى خيار الترضية، وهي القاعدة التي مازالت سارية بالنسبة لكثير من وسائل التوجيه والإتصال الجماهيري سواء على مستوى التعليم، الإعلام، القضاء، المرأة، وحتى الشركات والبنوك، حيث يتم الجمع بين نزعة المحافظة لإرضاء التيار الديني السلفي والنزعة التحديثية لإرضاء التيار الليبرالي.

بطبيعة الحال، فإن الترضية هذه لم تكن بدون كلف سياسية وأمنية، وما الإنشقاقات الواقعة في المجتمع الديني السلفي إلا إحدى تعبيرات الإخفاق في خيار الترضية. فقد برزت طبقات جديدة فصلت نفسها عن الكتلة الدينية التقليدية لتبوح، بأشكال راديكالية في الغالب، برفضها لتحوّلات إجتماعية وفكرية وسياسية ذات نكهة حداثوية. ورفض الطبقات السلفية المتشدّدة لم ينحصر في السلطة السياسية، بل شمع المجتمع وطبقة العلماء التقليديين. حتى أن أحدهم أشكل على طالب عالم ينتمي للتيار الجهادي لمخالفته آراء العلماء فرد عليه بالقول (اذكر لي واحداً من العلماء الذين خالفتهم ـ من غير المعاصرين ـ ؟؟ وهل نترك كتاب الله لقول العلماء الذين (تقصدهم)؟؟)(٢٢).

وهنا يعاد تعريف السلف الصالح، بإخراج العلماء المعاصرين من دائرة النفوذ الديني، أو السلطة الروحية والعلمية على الطبقات السلفية الجديدة. حيث يحدّد أحد طلبة العلم هوية السلفي بقوله (سلفي في هذا المسألة كتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله، وأصحابه، وجميع العلماء من السلف إلى الشيخ سليمان بن سحمان)(٢٣). والأخير من مواليد ١٢٦٨هـ وتوفي سنة ١٣٤٩، وقد صنّف عدداً من المؤلفات في الدعوة والتوحيد ونظم قصائد جمعت في ديوان بعنوان (عقود الجواهر المنضّدة الحسان)، بتحقيق أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهر وطبع سنة ١٤٢٧هـ. وللشيخ بن سمحان رأي بارز في الموقف من الكفّار قال فيه (واجب على كل مسلم عداوة الكفّار، والمشركين، وبغضهم، وهجرهم، ومفارقتهم بالقلب واللسان والبدن..)(٢٤).

وقد أفاد منظّرو التيار الجهادي في السعودية من فتاوى ابن سمحان في نقد كبار علماء المؤسسة الدينية الرسمية، واستعملوها في تبرير العمل المسلّح ضد خصومهم في الداخل والخارج.

ونلحظ في ضوء ما سبق، أن التحوّلات الإجتماعية والثقافية التي رافقت مسيرة تطوّر الدولة أنها أنتجت طبقات جديدة تناسلت بعضها من طبقات جديدة وجدت نفسها في مواجهة مع الطبقات الحديثة والدولة معاً بهدف تصويبهما، وحين عجزت عن الاضطلاع بمهمة تصحيح المسار، برزت طبقات جديدة من داخل المجتمع السلفي كرد فعل على فشل الطبقة الدينية التقليدية، وعلى المجتمع والدولة معاً.

مصادر

الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤، الجزء الرابع عشر، ص ٢١٤
المصدر السابق، ص ٢١٩
الدرر السنيّة، الجزء السادس عشر، ص ٨٠
الدرر السنيّة، الجزء ١٦، ص ١٠٢
المصدر السابق، الجزء الرابع عشر ص ٢٣٠
المصدر السابق ج١٤، ٢٩٩ ص ٣٠١
المصدر السابق، ج١٥، ص ٥
المصدر السابق ص ٦
المصدر السابق ص ١٢
(١٠) الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الخامس عشر، ص ٢٧
(١١) المصدر السابق، ص ٢٩ ـ ٣٠
(١٢) المصدر السابق ص ٣٠، ٣١
(١٣) المصدر السابق ص ٣٣
(١٤) المصدر السابق، ص ٣٤.
(١٥) الدرر السنيّة، ج١٥، ص ص٥٦ ـ٥٧
(١٦) الدرر السنيّة، ج١٥، ص ١١٢
(١٧) المصدر السابق ص ٢٣٦
(١٨) الدرر السنيّة ج١٥ ص ١٢٠، ١٢٧
(١٩) المصدر السابق ص ١٣٠ ـ ١٣١
(٢٠) الدرر السنيّة، مج١٦، ص ١٩٥
(٢١) الدرر السنية، ج١٥، ص ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣
(٢٢) أنظر: الشهب المرمية على من جوّز التحاكم إلى القوانين الوضعية، إعداد: بعض طلبة العلم، موقع الكاشف على شبكة الانترنت، ص ٣١
(٢٣) المصدر السابق، ص ٣٢
(٢٤) الدرر السنيّة، ج١٥، ص ٤٨١

العلاقات السعودية الإيرانية

التنافس، الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية

سعد الشريف

يناقش هذا البحث موضوع العلاقات السعودية الإيرانية، ويخلص الى أن تلك العلاقات لا ينقصها بالضرورة توقيع المزيد من الإتفاقيات، فقد وقّع الكثير منها خلال السنوات العشر الماضية، وشملت ميادين مختلفة: أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفطية وعلمية ورياضية وغيرها.. وإنما ينقصها عدم تبلور رؤية استراتيجية لدى صانعي القرار في البلدين بشأن تقاسم النفوذ في المحيط الخليجي، كما في المحيطين العربي والإسلامي، يمكن التغلّب من خلالها على مواطن عدم الثقة، والتضارب الإيديولوجي، والتدخل الأميركي، وهي عوامل لاتزال تلعب دوراً أساسياً في استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وفي الحيلولة دون استرخائها وتطورها.

نظرة عامة

لم تكن العلاقات السعودية الإيرانية وفي مختلف العهود ـ قبل قيام الثورة عام ١٩٧٨ وبعدها ـ تميل الى الإسترخاء، فقد كانت عوامل الريبة والحذر والرؤية التصادمية في تقييم المصالح الخاصة غالبة وتلقي بظلالها على أية تطورات إيجابية شهدتها تلك العلاقات حتى هذا اليوم. وبالرغم من أن البلدين ـ السعودية وإيران ـ قد وقعا اتفاقيات تعاون خلال السنوات العشر الماضية لم يشهد تاريخ العلاقات بين البلدين نظيراً لها(١)، إلاّ أن تلك الإتفاقيات بقيت كسقف أعلى لم يطبّق بصورة شاملة، بل أن العلاقات بين البلدين أصيبت بانتكاسة جديدة خلال السنوات الماضية لم يخرج البلدان منها حتى الآن.

المساحة المشتركة بين البلدين ـ ومن الناحية النظرية ـ تبدو كبيرة للغاية، إلا أن المشترك نفسه قد يكون عامل تأزيم في العلاقات بدل أن يكون عامل تقارب وتنسيق. فرؤية البلدين لنفوذهما وطموحهما متقارب، الأمر الذي يفسر بعض عوامل الخلاف، كون مجال أهدافهما متقارب، وتحقيقه من قبل أحدهما قد يكون خسارة للآخر. وحتى المصالح الإقتصادية بين البلدين، ومجالها واسع للغاية، فإنها لم تلعب إلاّ دوراً جزئياً في تحسين العلاقات، لأن المشكلة أعمق من أن تكون إقتصادية، بل هي في جوهرها أيديولوجية سياسية وأمنية.. المشكلة تكمن في أن هناك طموحات متضاربة، رغم تشابه الأهداف في كثير من الأحيان، بحيث يمكن بسهولة لطرف من المعادلة التضحية بالمصالح الإقتصادية، أو الإستعاضة عنها بروابط أخرى مع بلدان مختلفة، إن لم يحلّ جذر الأزمة.

وفي الغالب يطرح الباحثون والكتاب مروحة من العوامل التي تسبب الصدع في علاقات السعودية مع إيران وهي عوامل من وجهة نظري تمثل (أعراض المشكلة) وليس جوهرها. من الجانب السعودي (ويشترك معها في بعض الأحيان دول الخليج ومصر) هناك مشكلة الجزر مع الإمارات، وهناك مسألة التسلح الإيراني وما يتصل به: (أمن الخليج)، والملف النووي الإيراني، وهناك الخلاف حول المواقف السياسية: في العراق ولبنان وفلسطين، وهناك أيضاً إرث الصراع الأيديولوجي/ الديني التاريخي السلبي بين الشيعة والسنّة، وهناك الخلافات حول مواضيع النفط: حجم الإنتاج، والأسعار.

وفي الجانب الإيراني هناك الشكوى من القواعد الأميركية في الدول الخليجية التي يمكن أن تنطلق منها الحرب الأميركية على ايران، وهناك عدم اعتراف خليجي بدور إيراني قائم على حقيقة أن إيران جار كبير يحتل النصف الاخر من شرق الخليج، وهناك إرث الدعم السعودي لصدام حسين في حربه عليها، والترويج المذهبي السعودي باتجاه العداء لإيران ثقافة ومذهباً خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى والدول الأخرى المحاددة لإيران كالباكستان وأفغانستان. وزادت الأمور مؤخراً حين تبنّت السعودية مواقف تؤجج للصراع الفارسي العربي، واعتبار ايران أكثر خطراً من اسرائيل، ومحاولات السعودية تفكيك الدولة الإيرانية عبر وراثة دعم حركات انفصالية في الأهواز وبلوشستان وحتى كردستان.

وحتى لو حلّت هذه المشاكل، الجديدة والقديمة، وهي مشاكل مستعصية، فإنه ستطرأ مشاكل أخرى لتحلّ محلّ سابقاتها، مادامت العلاقات بين السعودية وإيران قائمة على الريبة والشك والتنافس غير المنضبط في إطار (شراكة) أوسع بين البلدين. إذ يمكن تفسير أية حادثة أو موقف أو قضية على أنها (تصعيد سياسي) أو أنها ارتداد على سياسة التفاهمات ـ غير الثابتة وغير المحددة والمؤطرة.

تزاحم النفوذ

لم تكن علاقة إيران الشاه مع السعودية حسنة، ولكنها كانت تميل الى الإستقرار، فنقاط الإختلاف بين البلدين ـ خاصة أواخر عهد الشاه ـ بدت واضحة فيما يتعلق بالسياسات النفطية (أسعار النفط تحديداً)، والرؤية تجاه (أمن الخليج)، وكان الشاه يميل الى التهديد بالقوة العسكرية لفرض إرادته بشكل شبه علني. مع هذا، لم يمنع ذلك السعودية من التعاون مع الشاه في تقويض الوضع العراقي من خلال دعم حركة الملا مصطفى البرزاني، وكانت السعودية يومها أقرب الى طهران منها الى بغداد.

أيضاً لم يدفع الخلاف السعودية لتصعيد الموقف بشأن الجزر الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وابو موسى)، كما لم يمنع ذلك من إرسال الشاه لقواته العسكرية لدعم حكومة مسقط بوجه ثوار ظفار. السعودية ودول الخليج كانت تعترف بالهيمنة الإيرانية في الخليج كبديل عن التواجد البريطاني، ولكن السعودية بالتحديد لم تكن تقبل بـ (التهميش) الذي كان يريده الشاه، ولم تكن تقبل بأن يضعف نفوذها الطبيعي في الدول الخليجية، وإن لم تكن تريد أو حتى قادرة ـ رغم هذا ـ على إشهار التحدّي وإشعال المنافسة بين متحالفين

على المستوى الاستراتيجي (مواجهة النفوذ السوفياتي/ الشيوعي)، خاصة وأنها تدرك بأن طهران تتمتع بأفضلية غربية عليها.

المشترك بين ايران الشاه والسعودية ـ حتى في الصعيد الأمني ـ كان كبيراً. فالبلدان ينتميان الى رؤية استراتيجية غربية/ أميركية، تمّ التعبير عنها من خلال هندسة واشنطن لسياسة محورية قائمة على ما سمي آنئذ بـ (العمودين المتساندين) اللذين تمثلهما ايران والسعودية، وذلك للحيلولة دون تمدّد النفوذ السوفياتي باتجاه المياه الخليجية الدافئة. لم يكن الشاه منافساً للسعودية إلا في الخليج، فهذا هو محيط ايران الإستراتيجي، ومجال نفوذها الأساس. أما فيما يتعلق بدور السعودية الإقليمي العربي، والإسلامي بشكل عام، فلم يكن الشاه منافساً أو حتى عابئاً بذلك. في القضية الفلسطينية كان الشاه صديقاً لإسرائيل اكثر مما كان صديقاً للعرب، وكانت علاقاته الطيبه تكاد تنحصر مع مصر السادات.

حين قامت الثورة في ايران وسقط الشاه، أضيف لنقاط الإختلاف المزيد منها. لقد تغيرت أيديولوجية الدولة فصارت (دينية)، وتبعاً لتلك الأيديولوجية جرى إعادة تعريف مجالات النفوذ للسياسة الخارجية الإيرانية، بحيث بات من الواضح أن عناصر اضافية أخذت دورها لتساهم في المزيد من تعقيد العلاقات بين البلدين.

تقوم السياسة الخارجية للسعودية، وكما يشير باحثون عديدون في العلاقات الدولية[٢]، على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول ـ توفير الأمن للنظام السياسي، ويستتبعه:

١/ علاقة إستراتيجية حمائية مع الولايات المتحدة الأميركية تقوم على أساس حماية النظام داخلياً، وضبط إيقاع المنافسة في الأدوار بين الحلفاء أو الخصوم فيما يتعلق بأمن الخليج؛ وأخيراً: ردع الدول الإقليمية من التعرّض للسعودية، وهي تحديات كانت قائمة من مصر الناصرية وعراق صدام، والى حد ما النظام الشيوعي الذي كان قائماً في اليمن الجنوبي.

٢/ توفير مظلّة أمنية للخليج، تكفل أمن امدادات النفط، تساهم فيها السعودية الى جانب الولايات المتحدة والقوتين الأخريين: إيران والعراق إن كان مرضياً عنهما أميركياً. تلك المساهمة السعودية ليست قائمة على إمكاناتها الذاتية فحسب، بل وقائمة على أساس تمثيلها وزعامتها للدول الخليجية الأخرى المعنية بالأمن، بحيث يكفل لها ذلك فرصاً أكبر للمنافسة مع القوتين الأخريين.

٣/ تعضيد السياسة الخارجية السعودية بالعلاقات والتحالفات الإستراتيجية مع قوى كبرى، تستطيع السعودية من خلالها تمرير نفوذها وتحقيق طموحاتها.

الثاني: تحقيق زعامة السعودية عربياً، من خلال:

١/ الهيمنة على القرار السياسي والإستراتيجي لدول الخليج والجزيرة العربية بما فيها اليمن؛ فالأخيرة ـ وإن لم تمثل عنصر منافسة أو تهديد أمني بالغ الخطر، فإن موقعها مهم فيما يتعلق بسياسة السعودية تجاه القرن الأفريقي[٣].

٢/ اعتماد سياسة المساعدات المالية ـ بالنسبة لبعض الدول العربية ـ بما فيها مصر وسوريا من أجل ترجيح الدور والموقف السعودي.

٣/ القيام بدور نشط في حل الخلافات العربية، والاعتماد ما أمكن على سياسة محايدة، بحيث تشكل النجاحات السياسية السعودية مختبراً لمصداقيتها وحقيقة نفوذها. ويتضمن هذا الدور تقريب مواقف الدول العربية من رؤيتها تجاه القضايا الحساسة (فلسطين مثلاً) ومحاولة تهدئة ما تعتبره السياسات الراديكالية أو الثورية أو المتشددة، دون الإصطدام معها.

ثالثاً: تحقيق زعامة السعودية إسلامياً، وأحياناً يتخذ العنوان صفة أقلّ مباشرة مثل: (تحقيق التضامن الإسلامي)، وهذا الدور يعتمد على وسائل متعددة: المساعدات المالية وتوثيق عرى العلاقات الإقتصادية والتجارية خاصة مع الدول الإسلامية الكبيرة: الباكستان، نيجيريا، تركيا، أندونيسيا؛ أو من خلال استثمار الجانب الديني باعتبار السعودية حاضناً للأماكن المقدسة، واعتبارها لنفسها تمثل (الإسلام الصحيح)، ومن خلال نشرها لرؤيتها الإسلامية الخاصة ومؤسساتها الدينية في كل بقاع العالم؛ كما تشمل الوسائل: دعم الجماعات الإسلامية.

هذه المبادئ الثلاثة التي تستهدفها السياسة الخارجية السعودية لم تتحقق إلا في حدود دنيا، ولاتزال تلك الأهداف ـ حسب بعض الباحثين ـ بعيدة المنال، خاصة في المرحلة التي أعقبت أزمة احتلال الكويت، حيث لم يكن لدى السعودية سياسة خارجية متماسكة[٤]. وسبب عدم تحقق تلك الأهداف ناشئ في جانب منه من قصور في الأداء السعودي من جهة، ومن كثرة التحديات التي واجهت السياسة السعودية، وفي مقدمها تحديات داخلية انعكست على اهتمام السعودية بالشأن الخارجي، إضافة الى رد فعل السعودية إزاء النتائج الهزيلة فيما يتعلق بموضوع دعم الجماعات والحركات الإسلامية والتي وقفت أثناء غزو العراق للكويت الى الجانب العراقي.

ومع أن الطابع العام الذي لفّ العالم العربي يشي بانهيار الدور المتمثل في (الدولة القائدة) والذي كانت تلعبه مصر مرة والسعودية مرة أخرى (ما سماه هيكل الحقبة السعودية)، وكارتيل من الدول مرة ثالثة (مصر والسعودية وسوريا) وحلف المعتدلين (مصر والسعودية والأردن) مرة رابعة وهكذا.. إلا أن هذا الضعف الذي أصاب مجموع الدول العربية بالشلل شبه التام، وترك فراغاً سياسياً كبيراً للنفوذ الغربي، ميّز في الوقت نفسه قوى ودولاً مثلت تحدياً للسعودية في محيط نفوذها وزعامتها العربية. فقد تصاعد الدور المصري بين دول الخليج الصغيرة مثلاً ـ الإمارات بشكل خاص، وتصاعد دور الأردن في الموضوع الفلسطيني، واحتكرت سوريا عدداً من الأوراق في موضوع لبنان وفلسطين والعراق.

لكن التحدّي الأكبر للسياسة الخارجية السعودية وللأيديولوجية التي تقف وراءها جاء مبكراً من إيران. فمن الناحية الظاهرية تبدو أهداف السياسة الخارجية السعودية غير متصادمة مع ما تريده إيران: فلا الأخيرة ـ ومن الناحية العملية ـ ضد تسنّم السعودية لدور الزعامة العربية، وإن كانت تعتقد بأن السعودية غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات تلك الزعامة؛ ولا إيران ضد أيّ مشروع يتعلق بـ(التضامن الإسلامي) تلعب فيه السعودية الدور الأكبر، لما لها من ثقل ديني ومعنوي ومالي؛ ولا يوجد في أجندة إيران، بغض النظر عن كل ما يقال خاصة في الوقت الحالي، ما يشي بأن إيران تستهدف أمن السعودية، وان اختلفت مع الأخيرة في (الكيفية) التي يتم من خلالها تحقيق ذلك الأمن.

منذ انتصار الثورة في ايران، اعتبرت السعودية الأخيرة عنصر تهديد متعدد الجوانب، حيث نُظر الى إيران الجديدة بما تحمله من أيديولوجيا وتطلعات وكأنها تستبطن عناصر التهديد للنفوذ السعودي، وأنها بالقوة ـ وليس بالفعل ـ تتحدّى أهم عناصر السياسة الخارجية السعودية.

كانت السعودية، الدولة الوحيدة الناطقة بإسم المسلمين جميعاً، وهي الدولة الوحيدة التي تزعم أنها تتبنّى الأيديولوجية الإسلامية (الصحيحة). فجاءت إيران على ذات القاعدة الإسلامية لتقدم نسختها ونموذجها الديني، الذي بدا متألّقاً في أيام الثورة الأولى قبل أن تحاصره السعودية (طائفياً) وعسكرياً وسياسياً عبر الحرب العراقية على ايران. سبب النموذج الإيراني مشكلة داخلية للسعودية، اضطرت الملك فهد الى إعطاء دعم وصلاحيات غير مسبوقة للتيار الأيديولوجي السلفي الذي تتبناه الدولة، من أجل إعادة شرعنة النظام داخلياً الذي كان يواجه أسئلة محرجة وتحديات عنف (حركة جهيمان العتيبي واحتلاله الحرم المكي في نوفمبر ١٩٩٧م).

وسبب النموذج الإيراني تحدياً خارجياً للسياسة السعودية، فعكفت الأخيرة على إرساء الحدود الطائفية لإيقاف الزخم الثوري الإيراني، وزادت من جرعات

الدعم للمؤسسات والجمعيات والمراكز والأقليات الإسلامية. وحين جاء الإحتلال السوفياتي لأفغانستان، كانت السعودية وتيارها الديني مندفعين لتبنّي المجاهدين الأفغان، بغرض تحقيق نموذج ثوري موازي، شاركا فيه بالمال والرجال، وانتهى ذلك النموذج ليعود على السعودية بالضرر الداخلي من خلال (الأفغان العرب/ السعوديين) ثم نشاطات (القاعدة).

أيضاً تحدّت إيران بشكل غير مباشر وتدرّجي مجالات التأثير السعودي في المحيط العربي.

فالقضية الفلسطينية صارت ركناً أساسياً في السياسة الخارجية الإيرانية، وفي وقت تتخلّى فيه الدول العربية النافذة عن مرتكزات سياستها الفلسطينية جاءت إيران لتشغل الفراغ، ولتسبب حرجاً لكل من السعودية ومصر بالتحديد. لبنان كان استثمار الإيرانيين فيه طويلاً، لم تظهر نتائجه إلا أواخر القرن الماضي، وليتجلّى النجاح الإيراني من جهة والفشل السعودي/ المصري/ الأردني من جهة أخرى في معارك تموز ٢٠٠٦، حيث كانت الرهانات السياسة بين الطرفين متناقضة. ايضاً استطاعت ايران المحاصرة سياسياً واقتصادياً أن تحقق اختراقات على الصعيد العربي حتى أنه يبدو للمراقب وكأنها جزء من المنظومة العربية. فهناك إضافة الى العلاقات المتميزة مع سوريا، وهي دولة فاعلة ضحّت بها السعودية بشكل شبه كامل، تمددت ايران سياسياً وأقامت علاقات جيدة مع السودان، وفي فترة سابقة مع اليمن، فضلاً عن علاقات طبيعية مع لبنان وبعض دول الخليج: عمان وقطر، ثم الكويت، وليتوج كل هذا بنفوذ وعلاقات غير مسبوقة بين ايران والعراق (المحتل).

ايران صارت لاعباً عربياً، أي لاعباً اساسياً في قضايا عربية على حساب لاعبين آخرين أساسيين كمصر والسعودية، أكبر المتضررين من توسع الدور الإيراني، وإن كانت قدرتهما على منافسته بدون مشروع أو إنجاز سياسي تبدو مستحيلة. خيار ايران خيار المواجهة، وخيار الآخرين الإعتدال والسلم والصلح واعتماد نوايا اميركا الطيبة.

السعودية هنا وجدت نفسها وزعامتها ومكانتها تتبدّد، في فلسطين ولبنان والعراق، وحتى بين دول الخليج (الصراع القطري السعودي مثلاً).. بل ان السعودية لم تحتفظ بأوراقها (الإسلامية) لا في أفغانستان ولا حتى في القارة الأفريقية: السنغال ونيجيريا مثلاً (توج ذلك بزيارات رفسنجاني وخاتمي وغيرهما من المسؤولين). لا ننسى هنا أيضاً أنه أضيفت دول أخرى لمجالات التنافس أو حتى التصادم في دول آسيا الوسطى بين السعودية وإيران.

كانت ايران الشاه تمثل تحدياً ممكن هضمه في موضوع الخليج وأمنه، وحين جاءت الثورة تمدّد التحدّي الى المحيط العربي والإسلامي بحيث أصبحت إيران بالنسبة للسعودية منافساً يستعصي عليها التغلب عليه، كما ليس لديها القدرة أو حتى الرغبة ـ على الأقل في مرحلة من المراحل ـ في التقاطع معه، بالنظر الى العوامل الخارجية التي دخلت على خط العلاقات السعودية الإيرانية، وأعني بها بالتحديد: العامل الأميركي، والعامل المصري، وسيأتي شرحهما.

بقيام الثورة استمرّ الإحتكاك الأمني حول كيفية صيانة أمن الخليج. لقد انهارت نظرية العمودين المتساندين الأميركية من جهة، وصارت إيران ـ من منظار أميركي والى حد ما سعودي/ خليجي ـ مهدداً لذلك الأمن. لم تكن أميركا لتعترف بالدور الإيراني الذي كان يلعبه الشاه، طالما رفض النظام الجديد المظلّة الغربية، ولذلك نجد أن التصريحات الإيرانية خلال العقدين الماضيين على الأقل تركز على مقولة: (الإعتراف بالدور الإيراني في المنطقة/ الخليج).

ماذا يعني هذا؟

الجغرافيا السياسية لإيران لا تعطي أي حاكم لها، مهما كان لونه السياسي، أن يتجاهل قوة الدولة وتطلعاتها الخارجية. أميركا التي تلقت ضربة بسقوط الشاه، لا تريد أن تعترف لإيران (الدينية) بدور متميز، مركزة على تناقضها مع طبيعة نظام الحكم القائم، ولكنها متجاهلة في نفس الوقت حقيقة أن ايران كدولة أكبر من أن تصدّ بسهولة، وهذا ما يكشف عنه تاريخ الصراع مع أميركا منذ ثلاثة عقود من عمر الثورة حتى الآن. دور ايران الإقليمي تم إخماده بسبب الوجود البريطاني في الخليج، ومع خروج الإنجليز عام ١٩٧١، أعاد الشاه إحياء الدور الإيراني وتطلع الى أن يكون شرطي المنطقة.

بمجيء النظام الجديد، وجدت القوتان الخليجيتان العراق والسعودية ومن ورائهما اميركا في تحالف تاريخي غير مسبوق، لم يشهده البلدان منذ تأسيسهما، لمواجهة (الخطر الإيراني) فقامت الحرب العراقية/ الإيرانية التي مثلت استفتاءً عالمياً وإقليمياً اتفق خلاله جيران ايران العرب، وأوروبا وأميركا، والإتحاد السوفياتي وغيرها من الدول على دعم صدام، رغم عدوانه. وجدت السعودية في الحرب ضالتها ليس فقط لكبح التمدد الإيراني وما قيل عن (تصدير الثورة) وإنما لتجد الفرصة أيضاً في اشغال اكبر قوتين بالحرب، ولتتفرغ هي لتشكيل (مجلس التعاون الخليجي) ليس فقط كمركب للهيمنة على دول الخليج الصغيرة، وإنما أيضاً (لخلق قوة إقليمية ثالثة مقابل العراق وإيران)(٥).

وحين انتهت الحرب، وجد الجميع نفوذاً عسكرياً متزايداً للولايات المتحدة في الخليج، لكن بقي الخليج بحاجة الى ترتيبات أمنية لمرحلة ما بعد الشاه. العراق رغم تناغمه مع السعودية في الحرب على إيران لم يعد مؤتمناً، وقد ثبت ذلك خلال غزوه للكويت، والسعودية غير قادرة على تأمين الحماية وحدها بغياب البلدين الآخرين. وإيران لا يراد لها غربياً، ولا سعودياً أن تشترك في الترتيبات الأمنية، لاعتبارين أساسيين: أولاً، لأنها تسعى ـ ولاتزال ـ لترتيبات أمنيّة بدون مظلّة أمنيّة أميركية كما كانت في سياسة العمودين المتساندين، وثانياً، لأن السعودية بدون تلك المظلة ترى نفسها خاسرة في المنافسة، خاصة بعد تحييد العراق بعيد احتلاله للكويت.

رأت السعودية بعد تجربة ذلك الإحتلال، أن البلدين: العراق وإيران لازالا يهددان أمن الخليج، مع تأكيد على الخطر الإيراني أكثر، بالرغم من السعودية وايران وجدتا نفسيهما في تحالف غير مريح بعيد احتلال الكويت، وسعت السعودية لشراء أسلحة بعد عام ١٩٩١ بكميات وافرة(٦). البديل الوحيد المتوفر لحماية دول الخليج، وليس فقط الخليج كممر مائي تمر به أكبر شحنات تصدير في العالم، هو زيادة النفوذ العسكري الأميركي في كل قطر خليجي، حيث وجدت قواعد أميركية في كل دول الخليج بدون استثناء، وصار وجود حاملات الطائرات والسفن الحربية من الأمور المعتادة في الخليج، خاصة مع وجود قاعدة لأكبر اسطول بحري أميركي (الأسطول الخامس) في البحرين.

سقط نظام صدام حسين، فاستبعد العراق من المعادلة الأمنية الخليجية ـ الى حين ـ وشغل الإيرانيون جزءً كبيراً من الفراغ الذي سببه ذلك السقوط، وكان الأميركيون والسعوديون يعتقدون أنهم سيملأونه وسيحدّون من النفوذ الإيراني، ولكن سوء ادارة بوش للعراق كان سبباً اضافياً لتعزيز موقع ايران. ونجم عن ذلك ليس فقط انهيار موازين القوى بين السعودية وإيران على مستوى الأمن الإقليمي، بل وفجّر سقوط نظام صدام في العراق كل مفاعيل الأزمة وإن كان بصمت: أزمة التسلح الإيراني، الملف النووي الإيراني، الملف الطائفي الشيعي/ السنّي، ملف الأقليّات الشيعية في الخليج وما قيل عن (هلال شيعي)، وأيضاً ملفات اقليمية سياسية عديدة في فلسطين ولبنان والعراق.

ملفات الخلاف الإيراني/ السعودي هي في معظمها ملفات قديمة، وكلها تشير الى حقيقة واحدة غير قابلة ـ من وجهة نظري ـ للنقض، وهي: أن السعودية غير قادرة على منافسة النفوذ الإيراني في الخليج باعتبار ايران القوة الأكبر عسكرياً وبشرياً، وأن السعودية شعرت بخسارة متعددة الأوجه في نفوذها العربي والإسلامي لصالح الدور الإيراني. ومع أن تلك الخسارة جرت في معركة سياسية/ سلمية صامتة قائمة على التنافس الطبيعي، فإن الطبيعة التنافسية في العلاقات ستبقى مولداً أساس للقلق والتوتر ما لم تُستبدل بتفاهم استراتيجي أكبر.

العامل الخارجي

بقدر ما تشكل الطبيعة التنافسية في العلاقات بين البلدين مصدراً للتوتر في العلاقات السعودية الإيرانية، وإضافة الى العامل الأيديولوجي/ الطائفي، فإن العامل الخارجي يلعب دور المسعّر للخلاف بين البلدين، كما بين ايران والعديد من الدول العربية(٧). في حقبة الشاه، كانت الولايات المتحدة تلعب دور الناظم للعلاقات بين البلدين، أما في الحقبة التي تلته فقد لعبت دور المسمّم في العلاقات والمحرض على التوتر، والسبب يعود الى تغييرات في رؤية الجانبين السعودي والإيراني:

في الجانب الإيراني، لا تبدو هناك مشكلة، في قيام ترتيب أمني خليجي، تشارك فيه كل دول الخليج، أو السعودية ممثلاً لها، إضافة الى ايران والعراق. وحتى في عهد صدام حسين، كان الإيرانيون ـ ومن منظور استراتيجي ـ يرون أنه لا يمكن توفير مظلّة أمنيّة بدون مشاركة العراق، وهو أمرٌ يتفق على ضرورته الخبراء الإستراتيجيون(٨)، ولطالما دعا الإيرانيون الى إقامة ترتيبات لتوفير المظلة الأمنية المطلوبة، والتي باعتقادهم ستجعل مبررات الوجود الأميركي في الخليج معدومة. ولا يخفى أن إيران ترى في الوجود الأميركي المكثف في الخليج خطراً عليها.

أما السعودية، فلها وجهة نظر مختلفة. فهي في الأساس لا ترى الوجود الأميركي في الخليج خطراً عليها، بل قد يكون باعثاً لطمأنينتها، مع أنها شعرت في السنوات الماضية ببعض الضيق من الوجود الأميركي كونه (يحتمل) إعادة استخدامه ضد السعودية نفسها(٩). ثم إن السعودية تعتبر نفسها جزءً من منظومة استراتيجية غربية تقترب من التحالف السياسي والأمني، والترتيبات الأمنية التي تطلبها إيران وتدعو اليها تفترض أن السعودية تتمتع بـ (هامش) لا بأس به من الحرية في إعادة صياغة أمنها الخاص كما رؤيتها للأمن الإقليمي. والحقيقة هي أن السعودية لا تمتلك ذلك الهامش الكبير الذي يمكنها من الذهاب منفردة في ترتيبات أمنيّة إقليمية مع إيران والعراق، ما لم تحصل من جهة على ضوء أخضر من الولايات المتحدة نفسها، وهو ضوء متعذر طالما ان العلاقات الإيرانية/ الأميركية تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود، ومن جهة ثانية ما لم تتوفر ضمانات دولية لتلك الترتيبات الأمنية.

لا يعلق السعوديون كثيراً على مقترحات ودعوات ايران بإيجاد ترتيبات أمنية بين دول الخليج، لكن تصريحاً نادراً لوزير الخارجية السعودية في الخامس من ديسمبر ٢٠٠٤ أطلقه في خضم الإمتعاض السعودي من الولايات المتحدة الأميركية يعبر في أساسه عن قلق السعودية من تدهور مكانتها الإستراتيجية لدى واشنطن. فقد دعا الفيصل إلى إعادة تنظيم جذرية لأمن الخليج، واقترح نظاماً أمنياً يجمع إيران ودول مجلس التعاون، على أن تشارك فيه كل من الهند والصين، وأن يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد بدا الإقتراح السعودي ذاك (والذي تمّ التراجع عنه فيما بعد) كبديل أقرب الى تلبية حاجات السعوديين، فالمقترح بإشراك الهند والصين لا يعني توفير ضمانات فحسب بقدر ما يعني تعويم النفوذ الإيراني لصالح السعودية.

سياسة أميركا لعزل إيران لم تفسح إلا مجالاً ضيقاً لتطوير العلاقات السعودية/ الإيرانية، لأن واشنطن ترى أن تطوير تلك العلاقات عملاً عدائياً موجهاً ضدها. وهنا يأتي القول بأن دول الخليج في حقيقة الأمر لم تتحرر إرادتها السياسية لتفكر في علاقاتها بدافع المصلحة الوطنية المحض، وليس المصلحة الأمنية المرتبطة بواشنطن. وبقدر ما يتسع الهامش، يمكن أن يقترب الطرفان أكثر لتطبيع العلاقات وحل المشاكل. ولكن يبدو أن بعض السياسيين الإيرانيين يريدون القفز على هذا العامل، من خلال حث دول الخليج على إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية بينها وبين ايران، دون النظر الى العامل الخارجي، وهذه نظرة تفترض أن الإرادة السياسية لتلك الدول حرة بالكامل، أو هي كبيرة أيضاً. والحقيقة قد تكون غير ذلك.

إن السعودية ودول الخليج مقتنعة بأن التعامل مع ايران قدرٌ يفرضه الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة (لا ننسى هنا أن إطلالة ايران على الخليج واسعة وتزيد على ٤٠٠ كيلومتراً)، أو هي لدى البعض (شرّ لا بدّ منه)، وهي تحاول أن تؤمّن نفسها من خلال إقامة علاقات مصالح تدرك أنها لا تحوز رضا واشنطن، ولكنّها قد تتحمل الضغوط الأميركية فيما إذا كانت تلك المصالح ذات طابع اقتصادي بحت. وفعلاً لم تكن واشنطن مرتاحة الى تطور التبادل التجاري بين دول الخليج وإيران. أما الشؤون الإستراتيجية التي لها تقاطع مع استراتيجية واشنطن، خاصة فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، فإنها لا تمتلك قرارها ولا تستطيع إلا أن تختار واشنطن وتقدمها على طهران. ومن هنا نجد أن الكثير من السياسات الخليجية المرتبطة بهذا العنصر الإستراتيجي السياسي والأمني بالذات ما هي إلا صدى لمواقف واشنطن، بحيث أن التوترات بين دول الخليج وإيران لا تتصاعد إلا في حال تصاعدت حدّة التوتر بين واشنطن وطهران، دون أن يؤثر ذلك كثيراً على التبادلات التجارية بين تلك الدول وايران.

بالطبع، يمكن للسعودية توسيع هامش حريتها قبال الولايات المتحدة في مواضيع عديدة، قد لا يكون الجانب الأمني واحداً منها، إذا ما توفّر المناخ السياسي الملائم لها، كما فعلت في منتصف التسعينات من العقد الماضي. في تلك الفترة كان عدد من المسؤولين السعوديين يتحدثون عن إيران باعتبارها حقيقة باقية، وأن الولايات المتحدة (قوة راحلة)، وبناء عليه، فإن المملكة لا تريد ولا تقبل أن تتوتر علاقاتها مع ايران. وبناءً على تلك الرؤية قفزت العلاقات الإيرانية السعودية خطوات الى الأمام، ساعدها، أن إيران كانت هي الأخرى قد قامت بمراجعة سياستها الخارجية بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها، فخفّت النزعة الأيديولوجية في السياسة الإيرانية، وانشغلت ببناء ذاتها داخلياً، وقد وصف أحد الباحثين مرحلة ما بعد ١٩٨٨م بأن السياسة الخارجية الإيرانية تحولت من (المواجهة الأيديولوجية) الى اعتماد سياسة (السلام البراغماتي/ Pragmatic Peace). وما شجّع التحوّل في السياسة الإيرانية: سقوط الإتحاد السوفياتي الذي حاولت ايران استثماره الى أبعد الحدود، كما أن احتلال صدام للكويت شكل مدخلاً لإعادة وتحسين العلاقات مع دول الخليج وليس للإنتقام منها لمواقفها السابقة في الحرب(١٠).

ضغطت أجندة الرؤساء الإيرانيين الثلاثة منذئذ (رافسنجاني، خاتمي، نجاد) باتجاه الإنفتاح على دول الجوار وكسر الجليد في العلاقات القائمة. كانت المبادرات باتجاه تطوير العلاقات مع السعودية في مجملها إيرانية المنشأ، وإن كانت قد لقيت تجاوباً متردداً من السعودية، خاصة من ولي العهد (الملك فيما بعد) عبدالله بن عبدالعزيز. وكان مؤشر التطور في العلاقات واضحاً من خلال الزيارات المتبادلة (أكثرها من طهران باتجاه الرياض).

لنتذكر فقط أن عام ١٩٩٧م، اعتبر عام الإقلاع في العلاقات بين البلدين حين التقى رافسنجاني مع ولي العهد السعودي آنئذ الأمير عبدالله (الملك حالياً) على هامش اجتماع القمة الإسلامية في اسلام أباد، الأمر الذي أفضى فيما بعد الى إعادة العلاقات بين البلدين بعد انقطاع منذ مايو ١٩٨٨، ثم تتالت الزيارات: زيارة رفسنجاني للرياض في فبراير ١٩٩٨، وكان بمعيته وزراء النفط والتجارة والعمل والزراعة ورئيس بلدية طهران، وقد اعتبر سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودية تلك الزيارة بأنها (فتحت فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدين). ومن بين الزيارات: (خاتمي للرياض في مايو ١٩٩٩/ زيارة رئيس مجلس الشورى ناطق نوري الى الرياض في اكتوبر ١٩٩٩/ زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني للرياض في أبريل ٢٠٠٠/ زيارة وزير الداخلية الإيراني للرياض في ذات الفترة/ وزيارات متكررة من وزراء خارجية ايران للرياض. أما أهم زيارات المسؤولين السعوديين فكانت: زيارة ولي العهد السعودي ـ الملك حالياً ـ الى طهران/ زيارة سلطان وزير الدفاع في في مايو ١٩٩٩/ زيارة نايف وزير الداخلية لطهران في يناير ٢٠٠١/ زيارة

وزير التجارة أسامة فقيه في يناير ٢٠٠٠/ زيارة وزير الصناعة والكهرباء في نوفمبر ١٩٩٩/ زيارة رئيس مجلس الشورى السعودي في ١٩٩٨/ زيارة وزير النفط السعودي وزيارات وزير الخارجية السعودية المتكررة الى طهران في نوفمبر ١٩٩٨، وأغسطس ٢٠٠١ وغيرهما).

الباحث صالح الختلان رأى أن تطور العلاقات السعودية الإيرانية هو أهم تطور إيجابي في المنطقة منذ عشرين عاماً، وعزا ذلك التطور الى الجهد الدبلوماسي الإيراني، واعتبره أهم انجاز لها منذ عقد من السنين، آخذاً بعين الإعتبار عزلة ايران الدبلوماسية والدولية. واستنتج أن سرعة تطور العلاقات كانت تعكس لهفة السعوديين وانتظارهم لقيادة معتدلة لإعادة تأسيس العلاقات بين البلدين، وهي سرعة أدهشت الباحثين كما المراقبين السياسيين وعدد من قيادات دول المنطقة[١١]. وفي هذا الجانب بالذات قيّم باحث آخر العلاقات الإيجابية بين البلدين عام ٢٠٠٢ مشيراً الى الدور الأميركي فقال:

التعاون الإيراني السعودي ليس تطوراً جديداً، وإن الإستمرار في ذلك التعاون متفهم بشكل جيد في إطار العلاقات بين بلدين يمثلان أكبر أمتين شمال وجنوب الخليج. إن توسع العلاقات في وقت تريد فيه أميركا عزل ايران، يشير الى التصميم الذي تبديه أكبر حليف لأميركا لأخذ مصالحها الإقليمية بعين الإعتبار، وهذه المصالح لا تتوازى بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة[١٢].

يتناغم مع هذا الرأي، ما أشار اليه الباحث عبدالعزيز الصقر، من أن صانعي القرار في البلدين يدركون بأن روابطهما ومصالحهما أكبر من أن تكون صدى للتغيرات الخارجية منها[١٣]. لكن هذه المقولة قد تكون صادقة ضمن حدود لا تتعارض مع الإستراتيجية الأميركية في الخليج، في جوانبها الأمنية والعسكرية بالذات. بمعنى أن سقف التعاون الإيراني/ السعودي قد حددته واشنطن، وحتى الآن لا يبدو أن هناك ما يفيد بخرق ذلك السقف.

وإذا كانت واشنطن تمثّل العامل الخارجي الأقوى في التأثير على مصير العلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص، والخليجية العربية الإيرانية بشكل عام.. فإن هناك قوى إقليمية أخرى تلعب على وتر الخلافات، وفي مقدمها مصر بالتحديد، مستفيدة من الحساسية الخليجية وتسعيرها أكثر فأكثر على أمل لعب دور أمني وسياسي، ليصار لاحقاً الى الإستفادة الإقتصادية من تلك الدول. يصح القول بأن مصر تسعى لأن يكون لها دور أمني في الخليج، وهي تدرك بأن السعودية غير قادرة وحدها لإشغاله خاصة بعد استبعاد العراق بعد احتلاله للكويت من أية ترتيبات أمنية.

حاول المصريون يومها هندسة ترتيبات أمنية لحماية الخليج ضمن ما أسمي حينها (مجموعة ٦ + ٢) أي دول الخليج مع مصر وسوريا، ولكن السعودية أحبطت تلك المساعي بشكل من الأشكال، كونها نظرت الى الدور المصري بعين القلق من جهة دوره التنافسي، ومن جهة ثانية لعبت عوامل تاريخية في جعل الدور المصري ـ بنظر السعودية ـ خطراً كامناً، ونقصد به ذلك القلق المنبعث مما يسميه السعوديون من احتلال مصر للجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، وإسقاط الحكم السعودي أكثر من مرة. ذلك القلق تمّ التعبير عنه بمجرد أن طردت القوات العراقية من الكويت، حيث طلب الملك فهد حينها ومباشرة القوات المصرية بالمغادرة، وعبّر بعض المسؤولين السعوديين عن قلقهم من إمكانية أن تلعب تلك القوات دوراً في الداخل السعودي نفسه. لكن مصر احتفظت بعلاقات متميزة مع دول خليجية أخرى، خاصة الإمارات، واعتبرت القاهرة مؤججاً أساسياً للإثارات حول الجزر الثلاث، ويكفي أن نعرف بأن مصر تدرك هي الأخرى حجم المنافسة الإيرانية في العديد من الملفات العربية الرئيسية.

ومن هنا يمكن القول بأن ترتيب العلاقات الإيرانية المصرية سيلعب دوراً إيجابياً في تحسين العلاقات الخليجية الإيرانية عموماً. لكن مصر حتى الآن، ورغم المبادرات الإيرانية الكثيرة، مترددة في إعادة العلاقات التي قطعتها طهران منذ زيارة السادات الى اسرائيل، ولا يوجد هنالك من مبرر واضح سوى (الإستفادة من العقدة الإيرانية/ الخليجية) في الحدود القصوى. ولعلّ تصريحات الرئيس المصري حول ولاء المواطنين الشيعة في الخليج لإيران[١٤]، وهي تصريحات رفضتها إيران والعراق والكويت والبحرين، تكشف عن أحد دوافع السياسة المصرية في الخليج، ورؤيتها لإيران كقوة منافسة لها تريد مصارعتها على مساحة الشاطئ العربي من الخليج. فضلاً عما جرى مؤخراً بعد اكتشاف خلية حزب الله، والحملة المصرية على ايران بشكل غير مسبوق.

إنفجار الخلاف الإيراني / السعودي

هناك حقائق ظاهرة في هذا الأمر نجردها سريعاً على النحو التالي:

اولاً ـ أن توتر العلاقات بين ايران والسعودية جاء متزامناً ومتصاعداً مع توتر العلاقات الأميركية الإيرانية، ما يشير الى انعكاس العامل الدولي على الوضع الإقليمي، كما شرحناه آنفاً.

ثانياً ـ قيل أن توتر العلاقات جاء على خلفية وصول المحافظين الى رئاسة الجمهورية الإيرانية وسيطرتهم على البرلمان، وانتهاج خط متشدد في ملفات متشابكة أثرت على علاقات ايران مع عدد من الدول وبينها السعودية. ولكن هناك عدة ملاحظات على هذا الأمر. فمن جهة لا يظهر أن السياسة الإيرانية تغيرت تجاه دول الخليج بمجيء الرئيس نجاد الذي عبّر منذ تسلمه السلطة عن استمرارية السياسة الإيرانية وضرورة (تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي). ويكفي أن نشير هنا الى حقيقة أن نجاد قام بزيارات عديدة للسعودية لم يقم بها رئيس سابق، كما قام بزيارات الى دول الخليج عديدة في فترة حكمه، زد على ذلك أن الحركة الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج سريعة ومتواصلة أكثر من أي وقت مضى، ما يوضح أن هناك إصراراً إيرانياً في الحفاظ على مستوى تلك العلاقات وتنقيتها. ويمكن الإضافة هنا بأن إيران لم تنخرط في حروب تصريحات مع ما يقال على الطرف الآخر من الخليج، خاصة تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، ولم تتورط كثيراً في إثارات إعلامية، وكان منهجها التهدئة قدر المستطاع.

ثالثاً ـ إن كل الملفات المثارة اليوم في عهد الرئيس نجاد هي ملفات (موروثة) وإن كان قد تعمّقت بشكل أكبر. فلا الملف النووي الإيراني بجديد، ولا ملف التسلح، ولا الإشكاليات المرفوعة على الدور الإيراني في لبنان والعراق وفلسطين بجديدة. لكن من الصحيح القول بأن مرحلة نجاد مثلت انطلاقة ايران وقوتها بعد فترة بناء في عهد رفسنجاني وخاتمي. اي أن ما بنته ايران سياسياً وعسكرياً وعلمياً واقتصاديا انكشف في عهد نجاد، فأظهر قوة هائلة لإيران خشيت منها السعودية، أو وجدت السعودية أنها غير قادرة على منافستها (البعض يضع الأمر في باب الغيرة والحسد).

السعودية كانت تتصور ـ حين أقامت العلاقات مع إيران ـ أن الأخيرة تلملم جراحها، وتبني ذاتها، وبالتالي فإن كان هناك من خطر فمؤجل. لكن ما كانت إيران قد استثمرت فيه سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً منذ أكثر من عقدين انكشف بشكل كبير في عهد نجاد بسبب الأزمة الدولية، فكان ذلك الإنكشاف في وضع إقليمي متوتر عنصراً زاد من عدم الثقة بين ايران والسعودية. لقد شهد حكم نجاد مرحلة صراع عنيف في الوضع الإقليمي (الإحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق وتصاعد التوتر الطائفي والعنفي في العراق/ ما جرى في لبنان وحرب تموز ٢٠٠٦/ الإنشقاق الفلسطيني بين حماس وفتح/ التواجد الأميركي المتصاعد في الخليج وإرسال أميركا حاملات طائراتها/ التهديد المباشر والصريح بشن الحرب على ايران حتى في عهد أوباما).

هذه التحديات لم تواجه الرؤساء الإيرانيين السابقين بنفس الحدّة والخشونة، فكانت استجابة نجاد لها باستعراض الخطابات الشعبية والتأييد الجماهيري، وإظهار نماذج الأسلحة المتطورة للصناعة الإيرانية، والهجوم

الدبلوماسي في العديد من المواقع وفي كل الإتجاهات: الصين وروسيا ودول الخليج وتركيا ودول آسيا الوسطى حتى وصل النشاط الدبلوماسي الإيراني الى اميركا اللاتينية. كل هذه الإستجابات المتحدية الإيرانية للهجوم الأميركي المحتمل عليها، وما مثلته تداعيات البرنامج النووي الإيراني، جعل ايران تبدو وكأنها تريد السيطرة على الدول الخليجية، أو أثارت حفيظة الدول العربية ـ والسعودية في مقدمتها ـ في حين أن إيران مهتمة بمواجهة اميركا والخطر الإسرائيلي أكثر من اهتمامها بمخاوف الدول الخليجية، فهي تخشى على نفسها، ولكنها بصورة أو بأخرى أخافت غيرها رغماً عنها.

يرى عبدالعزيز الصقر أن ايران ببرنامجها الدفاعي أضافت المزيد من التوتر في العلاقات، بحيث ان دول الخليج لم تقتنع بأن النشاط العسكري واستخدام الأسلحة غير التقليدية والتقليدية مجرد حلقة من حلقات الصراع بين أميركا وإيران، لأن تلك الأسلحة تهدد دول الخليج وليس اميركا والدول الأوروبية. هذا ـ من وجهة نظر الصقر ـ أدّى الى المزيد من اعتماد دول الخليج على الحماية الغربية، ليصل الصقر الى نتيجة بأن نشاطات ايران وسياساتها هي التي توسع النفوذ الأجنبي في الخليج، خاصة العسكري منه، وهي نفس الحجّة التي استخدمت ضد عراق صدام حسين.

ويرى الصقر ان استغلال ايران لغياب العراق من الساحة جاء على حساب الشركاء الآخرين (الخليجيين). ليست المشكلة من وجهة نظره أن هناك دولة (خارجية) تتدخل في شؤون داخلية لدولة عربية يتعلق أمنها بأمن دول الخليج فحسب، بل أن التدخل الإيراني في العراق قرئ خليجياً على أنه تغيير في موازين القوى في المنطقة، وأن سياسة ايران الخارجية تنهج طريق تأمين مصالحها الضيقة فحسب. لكن الصقر يعود فيقر أن على دول الخليج أن تتفهم حاجات إيران الأمنية، خاصة وأنها تتعرض لضغوط خارجية سياسية وأنها محاصرة من كل الإتجاهات بحضور عسكري أميركي. ويرى أن ليس من صالح دول الخليج استمرار حالة العداء بين واشنطن وطهران بالنظر لارتداداتها على دول الخليج نفسها. ويرى بأن على دول الخليج اليوم أن تُشعر إيران بأنها جزء مهم من ترتيبات الأمن في الخليج(١٥).

رابعاً ـ هذا يعني أن هناك قصوراً خليجياً في فهم الدوافع الإيرانية، وهو قصور نتج عنه تغليب نظرة الريبة والشك منها الى تفهم القلق الأمني الإيراني. وبالنسبة للسعودية بالذات فإن قلقها من إيران كان مؤسساً على قاعدة التنافس الأيديولوجي والسياسي حيث أبدت قدراً هائلاً من الإنزعاج لما اعتبرته (نجاحات) المشروع الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين بالتحديد. لكن هذا القلق رافقه أيضاً قدر من الخشية (الأمنية المباشرة) لما قد يحدث في حال قامت حرب إيرانية/ أميركية، ستكون دول الخليج ساحة أولى لها. وهنا قيل بأن دول الخليج تلقّت تهديدات ايرانية في حال تمت مهاجمتها من قواعد أميركية في تلك الدول، وهو ما يفسر مسارعة بعض تلك الدول الى التصريح بأنها لن تسمح بحدوث ذلك(١٦).

إذا أردنا حصر عناصر التوتر (الملحّة) في العلاقات السعودية الإيرانية، فإن مشكلة تفكيكها غير سهل من جهة أنها مترابطة بحيث تمثل كل واحدة للأخرى عنصر إضافياً للتأزيم وعدم الثقة. فمثلاً، هناك مشكلة تنامي القدرات العسكرية الإيرانية، وبالتالي اختلال التوازن العسكري لصالح إيران. وهنا بعض الملاحظات:

لم يحدث في تاريخ العلاقات بين البلدين أن كان التوازن العسكري في غير صالح إيران. ومن المجحف الحديث عن توازن قوى بين بلدين مثل ايران والسعودية، فلا قدرة الأخيرة البشرية، والعسكرية والتسليحية والصناعية يمكن مقارنتها بإيران أو حتى العراق. توازن القوى لم يحدث تاريخياً، ويبدو من المستحيل أن يحدث في المستقبل، بغض النظر عن شكل الحكم القائم في كلا البلدين. وحسب باحثين، فإن قوة دول الخليج العسكرية ـ وليس السعودية فحسب ـ لا تقارن مع العراق وإيران، وإن شراء تلك الدول الأسلحة (مجرد مسكن نفسي للخليجيين)(١٧).

• ليس ما يزعج السعودية هو اختلال (التوازن النسبي) في القوة العسكرية بينها وبين ايران، فهذا تحصيل حاصل، وهو أمرٌ لم يتغير منذ عقود إن لم يكن منذ قرون!، بل إن ما يزعج السعوديين هو ـ على الأرجح: (الإختلال المريع) لذلك التوازن، الى حدّ أن تهديدات أميركا بغزو إيران أو إخضاعها عبر التهديد غير ممكن، على الأقل حتى الآن.

أيضاً، لا يبدو الإنزعاج السعودي من تطور قوة ايران العسكرية مبرراً، من جهة أن الإنفاق العسكري السعودي أكبر بكثير مما تنفقه ايران. ورغم الإنفاق السعودي العسكري، فإنها ـ عسكرياً ـ لاتزال أضعف بكثير من إيران. هذا يشير الى حقيقة أن السعودية منزعجة بشكل أكبر من (تطوّر الصناعة العسكرية الإيرانية) فهذا العنصر هو واحد من أهم أسباب الخلل في التوازن العسكري بين البلدين، إضافة الى العنصر البشري، والخبرة العسكرية.

وحتى هذا الإنزعاج من تطوّر الصناعة العسكرية الإيرانية (صناعة الصواريخ بعيدة المدى، والغواصات والطائرات الحربية والهيليوكبتر والمدمرات البحرية والطوربيدات والدبابات والآليات الأخرى) يمكن أن يهضمه السعوديون في حال اطمأنت السعودية الى أن هدف التسلح الإيراني (دفاعي محض). ولكن كيف يحصل السعوديون على الإطمئنان في منطقة مليئة بالحروب والتوترات، وكيف يتفهمون أن إيران نفسها تريد اطمئناناً في وقت يشن الغربيون والإسرائيليون حرب التهديدات بغزو إيران عسكرياً؟ إن التاريخ الإيراني الحديث يعطي إيران مبررات الشك من السعودية أكثر مما يعطي الأخيرة من شكوك تجاهها. فمنذ سقوط الشاه لم تشن إيران حرباً عسكرية على جيرانها، في حين أن جيرانها (العراق) شنّوا الحرب عليها، بمساعدة من السعودية ودول الخليج الأخرى، وهو أمرٌ لا ينكره السعوديون والخليجيون. وإذا كان السعوديون قد أيّدوا عملياً وسياسياً احتلال افغانستان، واختبأوا سياسياً في دعمهم للحرب على العراق واسقاط نظام الحكم هناك، فما الذي يمنعهم من دعم هجوم عسكري على إيران؟ خاصة إذا أخذنا معطيين هامين: الأول، أن السعودية أضعف من أن تواجه رغبة واشنطن في استخدام الأراضي الخليجية في عملية غزو جديدة، مع ادراك حقيقة أن السعودية ودول الخليج لا تتمنّى وقوع تلك الحرب الأميركية/ الإيرانية. الثاني، إن السعودية بالتحديد ـ وليس دول الخليج الأخرى ـ يوجد بها جناح سياسي متضامن مع الصقور من المحافظين الجدد في ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران، وقد انعكس ذلك إعلامياً من قبل كتاب سعوديين مقربين من السلطة، رأوا أن إيران مجرد (دمّلة) بحاجة الى ضربة أميركية عاجلاً أم آجلاً (١٨). هذا فضلاً عن تصريحات مشابهة وتحريضية من بعض مسؤولي دول الخليج مثل ولي عهد البحرين(١٩).

وحين يطرح موضوع الملف النووي الإيراني، نرى موقفاً خليجياً (مضطرباً)، فمرة يقبلون به إن كان (سلمياً) ويرفضونه إن كان (عسكرياً) ثم يتغير الموقف ليبدو حتى الجانب السلمي غير مقبول بالنسبة للسعودية وربما دول خليجية أخرى، والمطالبة بصورة غير مباشرة بإيقاف النشاط النووي الإيراني أياً كان شكله. ومرة أخرى يرفضونه بحجة احتمالية التلوث ووقوع كارثة (تشرنوبل ثانية) تصيب دول الخليج بالضرر، وثالثة بحجة التضامن مع موقف (المجتمع الدولي)، ورابعة بحجة جعل منطقة الخليج والشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، في إشارة الى القوة الصاروخية الإيرانية. إن هذا الإضطراب، ليس بسبب الشكوك في النوايا الإيرانية، ولا بالقدرة الإيرانية، بقدر ما هو انعكاس للموقف الأميركي بالتحديد(٢٠).

إن مجمل موضوع التسلح الإيراني، بما فيه الملف النووي، له بعدان سياسيان مؤذيان للسعودية:

الأول/ أن القوّة العسكرية الإيرانية قابلة للإستثمار السياسي، أي أنها تمنح النظام السياسي في طهران قوة سياسية في المنطقة العربية والعالم، وليس فقط بين دول الخليج.

الثاني/ إن تعاظم القوة العسكرية الإيرانية ترافق مع انتصارات للرؤية السياسية الإيرانية في العراق ولبنان وفلسطين على حساب الرؤية السياسية للسعودية وحلفاء أميركا الآخرين، ما أعطى ملف التسلح الإيراني بعد قلق آخر.

ما يلفت نظر المراقبين السياسيين هو أن هناك من جهة (تضخيماً) للهاجس الخليجي ـ السعودي بالتحديد ـ من القوة العسكرية الإيرانية، وهو تضخيم يتوازى مع ما يقوم به الأميركيون والأوروبيون، وهو ما جعل الموقف السعودي من التسلح الإيراني يتغير بشكل دراماتيكي(٢١). ومن جانب آخر هناك (تهويناً) من قلق إيران الأمني وهي المحاطة بقوى نووية والمهددة بالغزو العسكري أو الضربات العسكرية الإستباقية الإسرائيلية وكذلك الحصار الإقتصادي.

ولعلّ المشكل يكمن في حقيقة اختلاف الرؤية بشأن مصادر الخطر بين البلدين: السعودية ترى إيران الخطر الأول على أمنها والمنافس الأول لزعامتها؛ وإيران ترى أن أميركا واسرائيل يشكلان الخطر الأول على أمنها. وبالتالي فإن قدراتها التسليحية ومناوراتها العسكرية موجّهة بالتحديد لمواجهة ذلك الخطر، وهو أمرٌ لم يقدّره السعوديون والخليجيون، وهو ما تعكسه التصريحات الخليجية عامة(٢٢)، وبيانات قمم مجلس التعاون الخليجي منذ وقت مبكّر(٢٣)، وكذلك الكتابات الصحافية الخليجية الكثيرة التي تحوي تحريضاً صريحاً ومبطناً ضد ايران واعتبارها العدو الأول وليس اسرائيل(٢٤). وحتى الآن فشلت كل التصريحات الإيرانية والوفود الرسمية في تهدئة المخاوف الخليجية، الحقيقية أو المفتعلة.

وجهة العلاقات المستقبلية

ما هو المطلوب أو ما هي صيرورة العلاقات السعودية الإيرانية؟ بات واضحاً حتى الآن:

- أن العامل الإقتصادي في العلاقات بين البلدين ليس محورياً رئيسياً تُبنى عليه علاقات سياسية ثابتة. فالسعودية كما الدول العربية الأخرى، تقدم خياراتها السياسية على مصالحها الإقتصادية، كما هو واضح، وفي الغالب يتم التضحية بالمصالح الإقتصادية على حساب المصالح الأمنية للأنظمة القائمة. ومع أن العامل الإقتصادي الإيراني يبدو فاعلاً في العلاقات الإيرانية مع كل من روسيا والصين والهند وحتى تركيا والباكستان، فإن ذلك العامل لا ينظر اليه بمعزل عن خيارات تلك الدول الإستراتيجية الأمنية والسياسية. وبالنسبة للسعودية، فإنها عوّدتنا على النظر اليها كقوة تضحوية بمصالحها الإقتصادية مقابل خياراتها الأمنية والاستراتيجية(٢٥).
- أن الملفات السياسية الساخنة في العراق ولبنان وفلسطين تشكل صدعاً في العلاقات بين البلدين، ومن وجهة نظر السعودية يمكن أن يهدأ القلق الأمني الخليجي (وليس ينتهي) في حال تمّ احتواء (التمدّد الإيراني في العراق) وتم تقليص نفوذ حزب الله في الشأن السياسي اللبناني وتم تجريده من سلاحه، وكذلك إذا ما خضعت حماس لمحمود عباس، وإذا ما تطبّعت من جديد العلاقات السورية/ السعودية بحيث تخضع الأولى لإرادة الثانية فيما يتعلق بملف الصراع العربي الصهيوني. بمعنى آخر: إذا ما تمّ (تجميد) (وليس تحييد) تمدد النفوذ السياسي الإيراني في هذه الملفات، والذي كشف السياسة الخارجية السعودية وأضعفها.
- أن مظلة الأمن في الخليج لا يمكن أن تنجح وفق الرؤية الأميركية التي تستبعد العراق وإيران. هذا بديهي، لأن دول مجلس التعاون الخليجي غير قادرة على حماية نفسها من البلدين في حال الصراع، ولأن توفير مظلة أمنية بعيداً عنهما كما في سياسة (الإحتواء المزدوج) أثبت عدم فعالية وأنه غير عملي. كما فشلت القوة البديلة التي تشكلت من دول الخليج إضافة الى مصر والسعودية، كما فشل مجلس التعاون الخليجي نفسه في تحقيق الأمن الذي كان أحد الدوافع الأساسية لتشكيله. وأخيراً قامت دول الخليج بعقد اتفاقيات أمنية منفردة مع الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة النفوذ العسكري الأميركي في الخليج، عبر منحها المزيد من التسهيلات والقواعد العسكرية، وهذا أجّج عدم الإستقرار بدل أن يحققه. وفي النهاية لن يكون هناك حل سوى احتواء ما يعتقده الخليجيون خطراً إيرانياً/ عراقياً (ضمن نظام أمني إقليمي جمعي)(٢٦) قد يستظلّ بشرعية دوليّة تضمنه (الأمم المتحدة مثلاً).
- أن السياسة القائمة على (التهميش) او (الحرب) على إيران أمرٌ ثبت فشله أيضاً، وإنه ليس من مصلحة دول الخليج نفسها، فالإيرانيون لم يوفروا التهديد بأنهم لن يسمحوا للنفط بالتصدير إن حرموا هم من ذلك. فضلاً عن أن الحرب الأميركية الإيرانية قد تؤدي الى إغلاق مضيق هرمز وضرب قواعد وقطع بحرية أميركية في دول الخليج نفسها، اي ان هناك احتمالاً بقيام حرب اقليمية أوسع مما خطط له الرئيس السابق بوش.

وعليه أين المخرج؟

من وجهة نظري، فإن العلاقات السعودية والإيرانية تحتاج ـ في النظر اليها ـ رؤية مختلفة، تلحظ التالي:

أولاً/ إن الطبيعة التنافسية بين البلدين تحتاج الى تأطير. ليست إيران هي من يبحث عن اعتراف بدورها في المنطقة، وهو دور ملموس وواضح في كافة الملفات حتى وإن لم يعترف بذلك أميركياً. إن من يحتاج الى الإعتراف بدوره على أرض الواقع هي السعودية التي تخسر على الأرض الكثير من مواقعها. بصورة أوضح: إن إيران مدعوّة لتقاسم الدور مع السعودية في الملفات المشتركة. ومع أن إيران تقول بذلك وتصرح به، إلا أن ما يعتبر (نجاحاً إيرانياً ساحقاً) همّش بشكل كبير دور السعودية، وبالتالي فإن الموضوع ليس مسألة منافسة (شريفة مسالمة) بين طرفين، أدّت في النهاية الى (غالب ومغلوب) على أرض الواقع، بل نظر اليها سعودياً وكأنه تهميش وقفز على دورها المحوري في المنطقة. وعليه فالمطلوب إفساح إيراني للسعودية بأن تمارس دوراً حقيقياً يراعي مشكلات القصور والتقصير في السياسة الخارجية السعودية. إذا تمّ ذلك في إطار شراكة استراتيجية أوسع، وتوضّحت الحدود، يمكن أن تنطلق المسائل الإقتصادية والسياسية والأمنية الى مديات واسعة وبعيدة.

إن مشاريع ايران الأمنية التي يطرحها المسؤولون الإيرانيون يفترض ان تلحظ البعد الحساس بالنسبة للسعودية ومكانتها الخليجية والعربية والإسلامية. لا يقبل السعوديون بأي توضيح لا يرى دورهم المفترض وليس بالضرورة الحقيقي على الأرض، أو حتى حجمهم الواقعي، فهم خاسرون في المنافسة. وما لم يضمنوا بأن دورهم ومكانتهم ستحظى بالإحترام، فإنهم سيعملون على تعطيل مفاعيل العلاقات الإيرانية مع عدد غير قليل من الدول العربية والإسلامية، ولعل قطع العلاقات المغربية الإيرانية دليل على ما يمكن للسعودية ان تقوم به. بيد أن مشروع السعودية السياسي مؤسس على الصدام مع ايران والتنافس معها والإنضواء مع السياسة الأميركية، أي أن الخلاف قائم على رؤيتين واستراتيجيتين مختلفتين، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق استراتيجية شراكة بين البلدين، وإن كان ذلك غير مستحيل الحدوث.

ثانياً/ السعودية كما إيران بحاجة الى إعادة استكشاف الآخر عن قرب، وإعادة تقييم للعلاقات بين البلدين بمنظور مستقبلي. فالسعودية يقلقها ـ مثلاً ـ احتمالية إعادة العلاقات الإيرانية الأميركية، أكثر من قلقها ـ ربما ـ من شنّ أميركي الحرب على ايران. إن قيام علاقات إيرانية أميركية بإمكانه أن يطيح بالنفوذ السعودي الى أبعد الحدود، ويجعل من إيران ـ فيما لو حدث ذلك وهو مستبعد في المدى القريب ـ قوة مهيمنة في مسائل الشرق الأوسط وفي مقدمتها أمن الخليج. وهذا يفترض أن يدفع بالسعودية وحتى مصر الى التفكير ملياً في هذا الإحتمال، ويعيدوا تقييم سياستهم الخارجية تجاه إيران

ليس على قاعدة العداء المطلق والشك المستدام، خاصة وأن السعودية تعرضت الى انتكاسة في مكانتها الدولية منذ سقوط الإتحاد السوفياتي/ الشيوعي، وزادت المشكلة بعد تفجيرات ٩/١١ الأمر الذي لم يتح لها إلا هامشاً قليلاً من المناورة السياسية في انتقاء سياساتها الخاصة بها.

فضلاً عن ذلك، فإن تقييمات غربية تحدثت عن أن الإستراتيجية الأميركية قائمة على (تهميش دور السعودية) ليس فقط بين دول الخليج، حيث احتلت أميركا عبر الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية الفردية مع كل دولة خليجية مكانة السعودية وهمشتها كثيراً، الى حد أن السعودية عبرت عن انزعاجها من ذلك مراراً.. ليس هذا فحسب، بل شمل الأمر الرؤية الإستراتيجية المنظمة لموقع السعودية ضمن خارطة الإستراتيجية الأميركية. فحسب قراءة لمايكل دايف لمجلة جينز نشرت في مايو ٢٠٠٥ فإن ميزان القوى في الخليج يشهد إعادة هيكلة جذرية، ستتغير بموجبه طبيعة الدور العسكري الأميركي، وهيكل العلاقات مع الحلفاء الإقليميين. ويشير الكاتب الى توقف المحاولات الأميركية (لجعل السعودية في قلب الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وبدلا من ذلك بدأ نهج جديد قوامه تطوير علاقات ثنائية قوية مع دول الخليج الصغيرة). ولاحظ الكاتب أن محور السياسة الخارجية الإيرانية هو (استبعاد ضامني الأمن الخارجيين) ويرى أن هدف التسلح الإيراني بما فيها السلاح النووي المزعوم: (ردعي دفاعي، وليس تلبية لطموحات توسعية) وأن تطوير إيران لدفاعاتها وأسلحتها (يستهدف صد واحتواء التحديات للمصالح الإيرانية والتهديدات الخارجية لبقاء النظام). ويتابع بأن السياسة الأمنية الإيرانية قائمة على ضبط النفس وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية، ولكنها قد تتحول الى تبني استراتيجية الهجوم في حال تعرضت ايران لتهديدات جوهرية لبقاء نظام الحكم فيها.. أي أن (الدافع الأكثر احتمالا لإحداث تغيير في سياسة إيران الخارجية هو وجود تهديد لبقاء النظام نفسه، تهديد حقيقي في شكل غزو عسكري أو إجراء سري ترعاه الولايات المتحدة، الأمر الذي سيغير من سياسة إيران الخارجية كلية).

لم تعد إيران وحدها منبوذة في استراتيجية الولايات المتحدة، بل أن السعودية نفسها تتعرض لتهميش في دورها خليجياً لصالح الوجود الأميركي المباشر في دول الخليج الأخرى التي نقلت الولايات المتحدة اليها قواعدها العسكرية. يقول دايف: (في الوقت الذي يتم فيه العمل على إيجاد حلفاء عسكريين أقوياء للولايات المتحدة في الخليج، تم تهميش الدعامتين السابقتين لقوة الولايات المتحدة في المنطقة، ألا وهما إيران والسعودية).

ما نريد أن نصل اليه هنا، هو أن السعودية بحاجة الى تقييم علاقاتها مع الولايات المتحدة من الزاوية الأمنية، ومن زاوية الدور الموكول اليها في المستقبل، فلربما أصبحت ضحيّة هي الأخرى ليس في مجال استبعاد مصالحها في محيط الجزيرة العربية، بل قد يتطور الأمر الى محاولة إسقاط النظام فيها أو حتى تقزيم الدولة بتقسيمها بحجة أو بأخرى (رعاية الإرهاب السلفي مثلاً). الولايات المتحدة لا تريد دوراً لا لإيران ولا للعراق ولا للسعودية في تقرير أمن الخليج، وهذا هو الأساس الإستراتيجي الذي يفترض أن تُبنى عليه الإستراتيجية الأمنية المستقبلية. إن هذا يدفع باتجاه تنشيط العلاقات الإيرانية السعودية (وهذا ما توقعه دايف)، والسعودية العراقية، وكذلك العلاقات السعودية مع كل من الصين والهند واليابان والباكستان، على الأقل للمساومة بها كورقة مع الأميركيين، وإيجاد توازن يخدم بقاء النظام في المملكة.

١- في مايو ١٩٩٨ وقعت السعودية وايران اتفاقات شاملة في حقول عديدة عسكرية وثقافية وتجارية واقتصادية ونفطية وصناعية وزراعية وصحية، وبعد زيارة رفسنجاني في ١٩٩٨ تبادل البلدان وفوداً تجارية وزيارات بين مسؤولي غرف التجارة، ولقاءات مشتركة أثمرت اتفاقات في موضوعات الأبحاث التقنية، وتبادل الخبراء والمهارات، والتدريب المشترك، وتأسيس مراكز أبحاث، ومؤتمرات ثقافية، وتعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وتأسس إثر ذلك (١٩٩٨) لجنة وزارية مشتركة تجتمع سنوياً لمراجعة تطبيق الإتفاقيات بين البلدين. وتطور التبادل التجاري بين البلدين بشكل سريع بين ١٩٩٩-٢٠٠٢، الى ثلاثة أضعاف، وأقامت ايران عدداً من المعارض التجارية في الرياض وجدة والظهران، وبدأت البضائع الإيرانية والسعودية تتدفق على اسواق البلدين. وفي نوفمبر ١٩٩٩ أقيم معرض في طهران للبضائع السعودية رافقه وزير الصناعة والكهرباء وبمعيته وفد من رجال الأعمال بلغ عددهم ١١٧. وحتى عام ٢٠٠٣ كان هناك ١٢ مشروعاً استثماريا مشتركا. ومن جهة أخرى كان متوقعاً ان تكون ايران من أكبر شركاء السعودية التجاريين وأن تكون ايران محطة هامة لصادرات دول الخليج باتجاه آسيا الوسطى. على صعيد آخر، عادت الخطوط الإيرانية للعمل في مايو ٢٠٠٠، في حين حطت أول طائرة سعودية مطار طهران في يناير ٢٠٠١. وانعكس تطور العلاقات السعودية الإيرانية على النفط حيث عمل البلدان عام ٢٠٠٢ مع أعضاء أوبك الآخرين لخفض الإنتاج، الأمر الذي سمح بارتفاع تدريجي لأسعار النفط. وأخيراً، كان هناك حراك باتجاه تجسير ثقافي بين البلدين لم يتعدّ الأطر الرسمية، حيث قامت وفود إيرانية أكاديمية بزيارات الى السعودية، وشارك بعضها في مناسبات ثقافية سعودية، كما أقيم أسبوع ثقافي سعودي في طهران. وحتى موضوع الحج، الذي كان أحد أسباب توتير العلاقات بين البلدين في الماضي الى حد قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٩ توصل الطرفان بشأنه الى نقاط اتفاق، فلم يعد اليوم يشكل مصدراً للتوتر.

See: Saleh Alkhatlan, Saudi – Iranian relations: Implications for Gulf Security, in Bridging A Gulf: Peacebuilding in West Asia, ed. Majid Tehranian, IB Tauris (London 2003). pp 55-58.

وهناك اتفاقات تم إبرامها شملت جوانب استثمارية ورياضية وفنيّة وقضائية واتفاقات تتعلق بالنقل الجوي، ونقل المياه إلى السعودية، وتأسيس مصنع للحافلات الإيرانية. زد على ذلك الأهمية الإستثنائية للإتفاقية الأمنية السعودية الإيرانية التي وقعها الأمير نايف بن عبدالعزيز في ٢٠٠١/٤/١٧، والتي اعتبرت تدشيناً لمرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين. حسب الصحافة الإيرانية (جريدة اطلاعات) فإن الإتفاقية الأمنية شملت مواضيع: تحجيم نشاطات المعارضين في البلدين، أن تمد إيران السعودية بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بدخول أي مواطن سعودي إلى إيران، ولأي سبب دخل، اضافة الى موضوع تبادل المجرمين، وتبادل الخبرات الأمنية، وغيرها.

٢- انظر مثلاً:

Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War, Middle East Policy, Vol. 1, issue 1, 1992, p 107.

Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, Saudi Arabia: The Coming Storm (NY, US, 1994), p. 87.

3- Mark N. Katz, Yemeni and Saudi Security, Middle East Policy, Vol. 1, Issue 1, 1992, p. 128.

4- Peter W. Wilson, op. cit., p. 117.

5- Peter Wilson, op. cit., p. 105.

6- ibid, p. 118.

7- R. K. Ramazani, The Emerging Iranian Rapprochement: Towards an Integrated U.S Policy in the Middle East?, Middle East Policy, Vol. 1, Issue 1, 1998, pp. 45-46.

٨- انظر: ريمون ماهر كامل، الإتفاق الأمني الإيراني السعودي: خطوة نوعية على طريق التقارب، مختارات إيرانية - العدد ١٣- أغسطس ٢٠٠١م.

٩- محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأميركية تدخل مرحلة كسر العظم: من بسط الحماية الى التهديد بالتقسيم، شؤون سعودية، العدد ١، فبراير ٢٠٠٣،

ص ٣٤-٣٩.
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue01/pdffolder/saudi1.pdf
accessed on 03/01/2008

10- Ramazani, op. cit., pp. 46-47.

11- Saleh Alkhatlan, Saudi – Iranian relations: Implications for Gulf Security, in ed. Majid Tehranian, Bridging A Gulf: Peace-building in West Asia, IB Tauris (London 2003), p. 55.

12- Hooman Peimani, The Ties that Bind Iran and Saudi Arabia, Asia Times online, 16/8/2002.
http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/DH16Ak01.html
accessed on 6/12/2007.

13- Abdulaziz Sager, Saudi Arabia, Iran and the Search for Regional Security, Arab News, 28/6/2005. http://www.saudi-us-relations.org/newsletter2005/saudi-relations-interest-06-28.html
Accessed on 03/01/2008.

١٤- قال الرئيس المصري في حديث لقناة "العربية" بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٨، حينما سئل عن التأثير الإيراني في العراق: (بالقطع إيران لها ضلع في الشيعة.. الشيعة ٦٥ بالمئة من العراقيين، وهناك شيعة في كل هذه الدول وبنسب كبيرة، والشيعة دائما ولاؤهم لإيران. أغلبهم ولاؤهم لإيران وليس لدولهم).

15- Abdulaziz Sager, op. cit.,..

١٦- صرح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي، وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح، صرح في الحادي في ٢٠٠٧/٦/١١، رداً على سؤال الصحفيين عما إذا كانت الولايات المتحدة طلبت من الكويت استخدام أراضيها لضرب إيران، قائلا: (إن امريكا لم تطلب مثل هذا الطلب... وحتى لو طلبت فإننا لن نسمح به أبدا). وصرح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف في ٢٠٠٧/٦/١٧: (إن دول الخليج العربية لن تكون منصة لأي هجوم عسكري على ايران). وسبق لرئيس دولة الإمارات أن قال في مقابلة مع الحياة في ٢٠٠٧/٤/٢٦، بأن بلاده ليست طرفاً في النزاع بين إيران والولايات المتحدة (وإننا لن نسمح باستخدام أراضينا لشن أعمال عسكرية أو أمنية أو تجسسية ضد إيران). ويتساءل عادل مراد، السفير العراقي في رومانيا في تعليقه على هذه التصريحات: (فهل حقاً لن تدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أي ضربة عسكرية ضد إيران، وأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية والتسهيلات الممنوحة لها على أراضيها وفي أجوائها من أجل توجيه مثل هذه الضربة؟) ثم يستعرض حجم الوجود الأميركي العسكري في دول الخليج، وتجربة احتلال العراق ليصل الى نتيجة (مغمغمة) بأن دول الخليج لا تستطيع أن تمنع أميركا من شن هجوم على ايران من اراضيها. انظر: عادل مراد، أميركا وايران ودول الخليج.. ملامح حرب ثالثة، موقع إيلاف، ٢٠٠٧/١٠/٣١
http://www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2007/10/276133.htm
accessed on 03/01/2008

17- Rolin G. Mainuddin and Joseph R. Aicher Jr and Jeffery M. Elliot, Fron Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. 4, Issue 3, 1996, p. 48.

18- انظر مقالة مشاري الذايدي، نيران ايران، الشرق الأوسط 25/9/2007
http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=438602&issue=10528
accessed on 01/01/2008

١٩- صرح الشيخ سلمان ولي عهد البحرين لصحيفتي التايمز والديلي تلغراف البريطانيتين في ٢٠٠٧/١١/٢، بأن ايران تسعى لامتلاك قنبلة نووية، وأنه يريد أن تستشير أميركا بلاده قبل ان تشن الحرب عليها.

٢٠- مثلاً: حثّت أميركا دول الخليج لتطالب ايران بإيقاف مشروعها النووي كيما تستكمل حلقات اتهامها لها. وروجت أميركا فيما بعد بأن (البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط)، و (أن واشنطن تدرس سبل تنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية) كما صرح بذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون ضبط التسلح أثناء زيارته لمنطقة الخليج في فبراير ٢٠٠٥. وهناك ايضاً تصريح السفير الأميركي في الكويت في كلية مبارك العبدالله العسكرية في مايو ٢٠٠٥، حيث تهجم خلالها على ايران، واعتبرها العدو الأخطر لدول الخليج، وطالب الأخيرة بأن تقف مع واشنطن لتحييد ذلك الخطر.

٢١- حين سئل وزير الدفاع السعودي (ولي العهد) الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارته لإيران: هل تعتبر القدرات التسليحية الإيرانية خصوصاً القدرات الصاروخية تهديداً للسعودية والدول العربية في الخليج؟ أجاب سلطان: (هذا ما يقوله الأجانب، أما نحن فنقول أن القوة الإيرانية هي قوة للمسلمين). مثل هذا التصريح النادر جاء في سياق ترطيب العلاقات الإيرانية السعودية.

٢٢- خذ مثلاً تصريح أمير دولة قطر أثناء إحدى زياراته لواشنطن، حيث قال: (إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج)، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران. كما صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح بأن (إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل).

٢٣- في القمة الخليجية التي عقدت في يناير ١٩٩٢، ودون اشارة صريحة لإيران، دعا البيان الختامي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته. وفي بيان قمة الدوحة الختامي ١٩٩٦ جاءت الإشارة صريحة لإيران، حيث أكد: (قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة). في بيان قمة مجلس التعاون عام ١٩٩٧ جاء الحديث عاماً، حيث طالب المجلس بالعمل على (جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية).

٢٤- من نماذج التحريض السياسي والطائفي ضد التسلح الإيراني والمناورات العسكرية ما كتبه د. محمد المسفر حيث انتقد ما أسماه (سياسة الإسترضاء الخليجية لطهران) وشبهها باسترضاء هتلر والنازيّة الألمانية: (أريد تذكير هؤلاء الساسة أتباع المدرسة الواقعية بان سياسة الاسترضاء التي اتبعتها بعض الدول الغربية تجاه ألمانيا النازية قادتهم إلى حرب عالمية ثانية خلفت مآسي إنسانية واقتصادية ما زالت أوروبا والعالم يعاني منها حتي يومنا هذا). انظر: محمد المسفر، المناورات العسكرية الإيرانية وأمن الخليج العربي، القدس العربي، ٢٠٠٦/٠٤/١١.

٢٥- يمكن فهم مسألة التسلح السعودي برمته من زاوية المصالح الأمنية والخيارات السياسية (وليس العسكرية بالضرورة). وبإمكاننا وفق هذا الأمر ان نفهم لماذا تصر السعودية على زيادة انتاجها النفطي وإصرارها على أسعار منخفضة وكذلك إصرارها على التعامل بالدولار وربط عملتها بقيمته رغم ما يكلفها ذلك من خسائر بعشرات المليارات من الدولارات. زد على ذلك سياستها في استثمار أموالها في سندات الخزانة الأميركية وغير ذلك من السياسات.

26- Rolin G. Mainuddin and Joseph R. Aicher Jr and Jeffery M. Elliot, Fron Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. 4, Issue 3, 1996, pp. 45-46, 49.

الشيخ عايض القرني

من سياسة الاحتجاج الى اعتدال الدعوة

فؤاد المشاط

شأن كثير من الدعاة، كان الشيخ عايض القرني (مواليد ١٩٥٩) إمام وخطيب جامع أبي بكر الصديق في أبها، قد دخل إلى السياسة من بوابة الدعوة. ولذلك، فإن العودة إلى مجال الدعوة سلكت نفس المسار، فقد بدأت مؤشرات التحوّل في خطاب الشيخ عايض القرني سياسياً قبل أن تسلك طريقها الى الأبعاد الفكرية والإجتماعية.

وكـان إسم الشيخ القرني قد لمع خـلال حرب الخليج الثانية، فيما عرف حينذاك بإسم (مشايخ الصحوة)، الذين جهروا بـآراء معارضة لسياسات الدولة في التعليم والإعلام والقضاء، وانتقدوا بشدّة استقدام قوات أجنبية الى الجزيرة العربية، وكان من بين نحو ألـف عنصر من التيار الصحوي الذي تم التحقيق معهم بخصوص محاضرات تحرّض على الدولـة، كما سحب جـواز سفره من قبل المباحث، ومنع من إلقاء الخطب والمحاضرات. وكان أيضاً من بين الموقّعين على العرائض التي رفعت الى الملك فهد بما في ذلك (مذكرة النصيحة) الصادرة في سبتمبر ١٩٩٢ والتي اشتملت على مطالب بإصلاحات شاملة في كل أجهزة الدولة.

ودخل الشيخ القرني في مواجهة مع أمير عسير خالد الفيصل، أمير مكة حالياً، الذي أصدر بحقه قراراً يقضي بمنعه من الخطابة ومزاولة نشاطه الديني من قبيل إمامة الجماعة وإلقاء الخطب في المسجد، كما وجّه له تهمة اللواط، وفرض عليه مقاطعة من قبل أهالي عسير، بهدف تطويق حركته. وأدّت هذه التدابير إلى غياب الشيخ القرني عن النشاط الديني العلني لفترة من الوقت، قبل أن تتم عملية مصالحة بينه وبين الأمير بوساطة من بعض المشايخ، وعاد القرني إلى مزاولة نشاطه الديني ضمن الحدود المتفق عليها، وبدأ بعد ذلك كتابة مقالات في صحيفة (المسلمون) الصادرة في لندن، إلا أن المصالحة لم تدم طويلاً، فقد أعاد أمير عسير إستخدام إجراءات أشد صرامة ضد القرني، كما ذكر الأخير ذلك في رسالة بعث بها إلى المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز. وكان القرني قد أرغم على التوقيع على صك مقدم من إمارة عسير يشتمل على تهم متعددة من بينها التخطيط لقلب نظام الحكم في المملكة، فيما كان يعتقد القرني أن الصك مقتصر على التعهد بعدم الخوض في المواضيع السياسية وشؤون الحكم، بحسب ما تم إبلاغه قبل التوقيع على الصك. ولكنه حين قرأ التهم المنسوبة إليه في الصك، قرر اللجوء إلى المفتي لعرض مشكلته وطلباً لتدخله في الأمر.

وذكر القرني في رسالته بعض ما كان يشكو منه من أمور كيدية نسبها الأمير خالد الفيصل إليه من بينها (تبني تهمة قذرة وإيداعي السجن من غير أي دليل على الإدانة..توالي إيذاء الأمير لي بإرسال خطابات التهديد والوعيد بواسطة كلية الشريعة ومكتب الدعوة وإدارة الأوقاف وفرع جامعة الإمام.. قام بالتضييق علي في إقامة الدروس العلمية ومن ذلك إيقاف درس التفسير الذي ألقيه بعد صلاة الفجر، وكذلك منع بعض المحاضرات التي كنت ألقيها..استدعائي إلى مكتب الدعوة بأبها..وقد أخبرني مدير المباحث أن الغرض من إحضاري قراءة

تخلي الشيخ القرني عن خيار الاحتجاج السياسي وهبه مساحة واسعة للعمل الدعوي والاجتماعي، وهي دون ريب مساحة قلّما حلم بها في فترات سابقة

خطاب موجّه إلي من الأمير، وقد قرأ مدير المباحث الخطاب عليّ، والـذي لم يكن إلا ركـامـاً قـذراً من السباب والشتائم والفري، والبهتان العظيم..كما جاء فيه اتهامي بالتخطيط لقلب نظام الحكم في البلاد). وخاطب الشيخ بن باز بالقول (سماحة والدي: فقد طال بلاؤنا والتعدي على كرامتنا وحقوقنا على يد هذا الأمير الذي أسعرها في المنطقة حرباً على الدعوة والدعاة، وكادنا بأنواع الكيد وسعى لتأليب ولاة الأمر علينا بأنواع التهم وحاول الإرهاب بما



وسعه وشق علينا وبالغ في المشقة..لقد جاوز الظلم المدى وبلغ السيل الزبى ولم يعد في الصبر بقية وهل على مثل هذا صبر؟).

وشأن مشايخ صحويين آخرين، فقد نأى الشيخ القرني بعد مرحلة السجن والمضايقات وتدابير أمنية صارمة عن الإنخراط في الموضوعات السياسية، وقرر، بعد إرغامة على توقيع تعهّد خطي، العودة الى مزاولة نشاطه الدعوي التقليدي، واستكمل دراسته في علوم الشريعة حيث نال شهادة الدكتوراه في موضوع (تحقيق المُفهم في مختصر صحيح مسلم)، من كلية أصول الدين في أبها.

وتحوّل الشيخ القرني إلى أحد ألمع الخطباء في التيار السلفي، ووجد سبيلاً ممهداً أمـام القنوات الفضائية التي كانت تبث محاضراته وخطبه، التي تميّزت بأساليب التشويق والفكاهة، فيما انتشرت كتاباته الدينية ذات الطابع الشعبي في الداخل والخـارج. وكانت رغبته في الظهور الإعـلامـي قد دفعته للمشاركة بفعالية أكبر في الكتابة في الصحف السعودية في الخـارج، وتنظيم برامج دينية على قنوات فضائية واسعة الانتشار، وتأليف الكتيبات التي تشتمل على أقاصيص في التاريخ والعقيدة والمجتمع بأسلوب سلس.

بيد أن ما ميّز طريقة الشيخ القرني أنه بدا في السنوات الأخيرة أقرب إلى خط الاعتدال في البعدين السياسي والفكري. وله تجربة، شأن مشايخ صحويين آخرين تم استيعابهم من قبل الدولة، في مواجهة الجماعة القاعدية، وقد انتدبته وزارة الداخلية كيما ينضمّ إلى فريق المناصحة، المكلّف بتغيير معتقدات أفراد الخلايا القاعدية الذين تم إلقاء القبض عليهم وإخضاعهم لبرنامج فكري مكثّف. فكان الشيخ القرني

يعقد مناظرات داخل المعتقل مع أفراد من تنظيم القاعدة، في محاولة لتبديل قناعاتهم وتصحيح المفاهيم التي يعتمدوها في تبرير عملياتهم المسلّحة ضد الدولة.

وقد ذكر الشيخ القرني في مقابلة صحافية بأنه عقد جلسة مع منظري الجماعة القاعدية في السعودية الشيخ ناصر الفهد والشيخ علي الخضير اللذين ألقيا القبض عليهما من قبل أجهزة المباحث في المنطقة الغربية، وأودعا السجن، وما لبث أن أجرى لقاءات مع الفهد والخضير على التلفزيون السعودي الرسمي في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣، تراجعا فيها عن آرائهما في (الجهاد) و(العمل المسلّح) ضد الدولة. ونقل موقع (الإسلام اليوم) الذي يديره الشيخ سلمان العودة في نفس اليوم عن ما أسماه (مصادر إسلامية سعودية) بأن (لقاءات عدة تعقد داخل السجون بين عشرات من المشايخ والعلماء وبين العناصر المقبوض عليهم، لإقناعهم ببطلان الفكر التكفيري). وكان معلوماً، أن المشايخ هؤلاء ليسوا سوى (صحويين) سابقين، جرت الإستعانة بهم من قبل وزارة الداخلية، لتصحيح معتقدات الجيل الجديد من الصحويين الذي تربى على أفكار كان هؤلاء المشايخ يبثونها في فترات سابقة. حتى أن بعض العائدين من معتقل غوانتنامو حمّل الشيخ العودة مسؤولية انخراط كثير من الشباب في العنف بفعل أفكار تحريضية تلقّوها منه.

على أية حال، تخلي الشيخ القرني عن خيار الاحتجاج السياسي وهبه مساحة واسعة للعمل الدعوي والاجتماعي بحرية شبه تامة، وهي دون ريب مساحة قلّما حلم بها في فترات سابقة. ولم تكن تخلو مساهماته الفكرية الجديدة من نتائج إيجابية، بعد أن رفع راية الاعتدال. ففي مقالة له بعنوان (إصلاح بلا شغب)، يؤكد، من وحي تجارب سابقة ومعرفة دينية، على الخيار السلمي مطلقاً ويقول ما نصه (علمتنا الشريعة، وعلمتنا التجارب أن الرفق ما كان في شيء إلا زانه، وما نُزع من شيء إلا شانه، وأن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف). ويقول في موضوع الاصلاح (نحن بحاجة إلى إصلاح سواءً أفراداً، أو جماعات، أو دولة، لكن بالطرق السلمية الشرعية، وليس بالفوضى والشغب، وإثارة الفتن، وزعزعة الأمن). ووسيلة ذلك، كما يراها القرني، هو الحوار والنصيحة، ويدعو الجميع (تعالوا نتحاور، تعالوا نتدارس، تعالوا يسمع بعضنا من بعض، تعالوا نتكاشف، تعالوا إلى الوضوح والشفافية، لكن بعقل وهدوء وحكمة..).

نجاح القرني في تعطيل مفاعيل الأفكار التكفيرية لدى الفهد والخضير، جعل منه قطب الرحى في موضوع المناصحة الذي صار يبشّر بانجازاته. فلم يكتف القرني بمناجزة الخيار العنفي في الداخل فحسب، بل صار يبشّر به أينما دعي. في زيارته الى الجزائر في مارس الماضي، إلتقى الشيخ القرني عدداً من التائبين والناشطين الذي تورّطوا بأعمال إرهابية في الجزائر في الفترة ما بين ١٩٩٢و ٢٠٠٧. وتحدّث القرني عن منهج التطرّف الخاطف الذي يستهدف المجتمعات المسلمة، وشدّد على حرمة سفك دماء المسلمين، وخطأ الإرهابيين الذين لم يستوعبوا حقيقة الرسالة الإسلامية التي جاءت رحمة للعالمين. وكان لافتاً ما ورد في محاضرة الشيخ القرني في ١٥ مارس ٢٠٠٩، بجامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة، حيث قال بأن علماء السعودية (ليسوا أوصياء على الدين، فنحن دولة كبقية الدول والإسلام أوسع من أوطاننا..).

إن تأثيرات ظهور هذا النمط الجديد من التفكير، الذي أصبح مكوّناً رئيسياً في خطاب الإعتدال لدى القرني قد إمتد إلى خارج حدود المملكة، أي الى البقع التي تأثّرت بأفكار التطرف والتكفير الواردة من نفس المكان الذي يحاول طمس آثار سابقة، ولكنه يأبى حتى الآن التخلي عنها في مسقط رأسه.

يبشّر الشيخ القرني بالحوار، باعتباره بحسب عنوان مقالة له (حلاً شرعياً)، وأنه، أي الحوار، (الطريق الأرحب للإقناع وإزالة الشبه، وبناء الحقائق وغرس البراهين) بل وأكثر من ذلك فكل (أمّةٌ ليس عندها حوار، أمّةٌ مسيطرة مستبدة مغلقة، لن يفهم منها أحد، ولن تفهم من أحد..).

وينقد القرني واقع الحال في حياة المجتمع الذي يعيش فيه (لقد اختُصرت حياتنا في رأي واحد، لا يقبل المناقشة، ولا يُسأل عما يفعل وهمّ يسألون، فعلينا إعادة تدريس مادة الحوار في مدارسنا وبيوتنا، ومساجدنا، وإعلامنا، فنحن في الصف الأول في مدرسة الحوار، وإذا أحسنّا اللياقة في تعلّم هذه المادة، فسوف ننجح إلى الصف الثاني، وإن رسبنا، وعضّ بعضنا بعضاً، فإن المدرسة سوف تُغلق، ويُسرَّح الطلاب إلى بيوت أمهاتهم).

نجاح القرني في تعطيل مفاعيل الأفكار التكفيرية لدى الفهد والخضير، جعل منه قطب الرحى في موضوع المناصحة الذي صار يبشّر بانجازاته

وللإنصاف، فإن القرني تفرّد بموقف لم يصدر حتى الآن من أي شيخ سلفي في موضوع العلاقة بين السنة والشيعة، حين كتب مقالاً في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٨ مارس ٢٠٠٨ بعنوان (يا عقلاء السُنّة والشيعة)، حيث طالب بتعطيل مفاعيل الخلاف، طالما أن حلاً حاسماً متعذّر في الوقت الراهن. وقال (فكفانا جراحاً وتمزقاً، فعندنا نحن أمة الإسلام من المصائب ما يكفينا، والصهيونيّة العالمية تتربص بنا وتخطط لاجتثاثنا، ما فائدة إعادة خطب الشتم والتجريح والتحريض والاستعداء وذكر المثالب والمعائب عند الطائفتين؟). وأطلق نداء إلى الفريقين بما نصه (يا عقلاء السنة والشيعة إنزعوا فتيل الإحن، واطفئوا نار الفتن، ولا تزيدوا الأمة محناً على محن.. يا عقلاء السنّة والشيعة كلٌ يعمل على شاكلته، وكلٌ يسير على طريقته حتى يحكم الله بيننا فيما اختلفنا فيه.. يا عقلاء السنة والشيعة لا تعطوا أعداء الإسلام ذريعة لهدم صرح الأمة وإلغاء وجودها وطمس رسالتها وإهانة مقدّساتها..). وذكّرهم بالقول (نحن المسلمين سنّة وشيعة ندعو إلى التعايش السلمي والحوار مع غير المسلمين، أفنعجز عن أن نعيش سنّة وشيعة بسلام؟).

وللشيخ القرني خطاب موجّه إلى الشعب الأميركي، ليس على غرار الخطابات السابقة التي كان يوجّهها علماء دين سلفيون في المملكة يدعون فيها إياه إلى الدخول في الإسلام والتخلي عن المسيحية، بل اتسمّ الخطاب بالرقة والإحترام وقال (إن ديننا الإسلامي يأمرنا أن نحترم الإنسان ونرحمه ونشفق عليه..)، وأبدى تعاطفاً مع الشعب الأميركي لما حدث في ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١، وفي الوقت نفسّه ذكّره بما جرى بفعل السلاح الأميركي في ناجازاكي وهيروشيما والصومال وصبرا وشاتيلا وقانا والعراق وأفغانستان وفلسطين..كما طالبه باحترام ديانة الإسلام وبرسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، كما احترم المسلمون رسالة النبي عيسى بن مريم.

على أية حال، فإن الشيخ القرني الذي حاز مكانة فريدة وسط لدّاته وزملائه من المشايخ شعر بأن ثمة من يضمر له حسداً من بينهم، وربما تعرّض لأمور كيدية لم يرغب الكشف عنها، كما يلفت إلى ذلك في تصريحاته الصحفية، حين قرر اعتزال الحياة العامة، والإنطواء على نفسه، والاكتفاء بقراءة الكتب والتدريس الذاتي.

وكان قرار الاعتزال بحسب ما ورد في صحيفة بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٥، أنه تعرض لغمز ولمز عبر رسائل هاتفية خصوصاً بعد فتوى له بجواز إظهار وجه المرأة. ونشير هنا إلى أن نزعة الاعتدال النافرة في خطابات القرني شجّعت من يعتنق آراء متحررة لتحميلها القرني بحثاً عن غطاء ديني، كما فعلت جريدة (السياسة) الكويتية التي نسبت إليه فتوى جواز ظهور المرأة المسلمة في الإعلانات الدعائية والتلفزيونية إذا كانت بالحجاب الشرعي، وقال بأن ذلك (كلام سخيف متناقض لا يقول به طالب علم، ولا يقوم على نقل ولا عقل..). وهناك دوافع أخرى وردت في الصحيفة لقرار الإعتزال من بينها محاربة الشيخ من قبل بعض الدعاة، وتخاذل بعض الجهات الرسمية عن دعم الشيخ ومساندته.

مهما تكن أسباب الاعتزال، فإن الشيخ القرني قرر التواري عن الأنظار برهة من الزمن وكتب قصيدة يشرح فيها أسباب عزلته، اشتملت على إشارات لجماعات كثيرة تتبنى مواقف منه. وربما أراد القرني بهذه القصيدة تحريض جهات ما على التدخّل، لأن قرار الاعتزال كان مفاجئاً لمن يعرف الشيخ القرني، الذي تربطه بالإعلام صلة وثيقة. ولذلك لم تطل عزلته فما لبث أن تدخّل الأمير سلمان، حاكم الرياض، وعاد القرني بحماسة أشد الى العمل الدعوي الجماهيري، ويضطلع بأدوار متعددة، قد تؤهّله لمهمات أكبر في المستقبل.

السعودية والإرهاب في الدار المجاورة

د. مي يماني

في أحد الأحاديث النبوية الشريفة البارزة يوصي النبي محمد عليه الصلاة والسلام المؤمنين باللجوء إلى اليمن إذا عمت الفوضى: (إن هاجت الفتن فعليك باليمن). وكان النبي بطبيعة الحال يشير إلى اليمن المزدهرة المتحضرة. ولكن الفوضى والتطرف في اليمن اليوم باتا يهددان بالانتقال إلى السعودية، كما ويهددان بالتالي سلامة أكبر منتج للنفط على مستوى العالم.

اكتسب هذا الحديث الشريف صدى جديداً منذ ثمانينيات القرن العشرين، حين سعت السعودية - تمشياً مع السياسة الأميركية - إلى تصدير المنشقين المحليين، وأبرزهم أسامة بن لادن اليمني الأصل والمولود في السعودية، لمحاربة الكفار السوفييت في أفغانستان. ورغم تحول أغلب المعارضة إلى أفغانستان، فقد ظل رفاقه الأكثر جدارة بثقته (وزوجته أيضاً) في اليمن.

وبعد الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان، بدأ بن لادن وأتباعه ينظرون إلى اليمن باعتبارها ملاذاً آمناً، وكذلك باكستان. والحقيقة أن اليمن أصبحت الآن تعج بالجهاديين الذين توافدوا عليها من كل مكان، وذلك لأنها، كمثل أفغانستان وباكستان، تحكمها مؤسسات دولة ضعيفة ويسهل استغلالها والتلاعب بها.

وكان القرار الذي أصدره الرئيس أوباما مؤخراً بإغلاق معتقل خليج جوانتانامو سبباً في جعل مشكلة ضَعف اليمن واحدة من أبرز القضايا الدولية. إن ثلث المعتقلين في جوانتانامو يمنيون، ولكن اليمن لا يستطيع أن يضمن للولايات المتحدة قدرته على فرض سيطرته الفعّالة على هؤلاء المعتقلين إذا أعيدوا إلى ديارهم. وهو أمر يستحق الانزعاج، ذلك أن العديد من نزلاء جوانتانامو الذين أطلق سراحهم من قبل اختفوا الآن تحت الأرض.

من المفترض أن السعودية، على العكس من اليمن، أنشأت نظاماً "نموذجياً" لإعادة إدماج وتثقيف العائدين من جوانتانامو. ومن المفترض أن يعمل مركز "المناصحة" على علاجهم من الانحرافات الفكرية، ومن المعروف أن الذين أمضوا بعض الوقت في مركز المناصحة عُرِضَت عليهم الوظائف وزوجوا في وقت لاحق. ولكن العديد منهم ارتدّوا وهربوا إلى اليمن. وأكثر هؤلاء المرتدّين شهرة هو أبو سفيان الشهري الذي أصبح الآن نائباً لزعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ومن المعروف عن سبعة آخرين من الجهاديين السعوديين الذين فروا إلى اليمن أنهم أصبحوا من الأعضاء الناشطين في تنظيم القاعدة هناك.

وهذا يعني أن أضخم دولتين في شبه الجزيرة العربية - السعودية من حيث المساحة والثروة النفطية، واليمن من حيث تعداد السكان - أصبحتا الآن مشتبكتين في صراع حياة أو موت مع أعداء داخليين. ورغم أن الخطر الذي يتهدد كليهما واحد فإن المفارقة تكمن في أن كلاً منهما تقوض فرص الأخرى في الخروج من هذا الصراع منتصرة بسبب السياسات التي تنتهجها.

على سبيل المثال، في ثمانينيات القرن العشرين كان العديد من اليمنيين يعملون في السعودية، وكان الدخل من التحويلات المالية يشكل جزءاً ضخماً من ميزانية اليمن. ولكن في عام ١٩٩١ طردت السعودية ثمانمائة ألف يمني لأنها ارتأت أنهم يشكلون تهديداً أمنياً داخلياً أثناء الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى. ومنذ ذلك الوقت مُنِعَت العمالة اليمنية من دخول السعودية.

وكثيراً ما تَعَرّض هؤلاء الرجال اليمنيون الساخطين العاطلين عن العمل للضرر نتيجة لسياسة سعودية مختلة أخرى - التوسع في تصدير الشكل الوهابي السُنّي من الإسلام. فمع ظهور المدارس الوهابية الجديدة في كل مكان من اليمن بسبب الدعم المالي السعودي، لم يكن مستغرباً أن ينمو عدد الجهاديين اليمنيين على نحو مضطرد وسريع.

ولكن اليمن أيضاً منخرطة في سياسات مخربة. فقد تعود الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على استخدام الوهابيين اليمنيين لقمع معارضيه في الداخل - من الشيوعيين أولاً، ثم أبناء الطائفة الزيدية، وأخيراً الحوثيين.

إن العلاقات السعودية اليمنية متميزة، لما بين البلدين من روابط تاريخية وعرقية وقَبَلية، إلا أن البلدين يفتقران إلى السبل اللازمة لحل مشكلة الاستياء الشعبي والمقاومة.

إن "القوة الناعمة" التي تستخدمها السعودية كأداة في سياستها الخارجية - الإنفاق السخي من أموال النفط والدعوة - لم تعد فعّالة. ولن يكون بناء الأسوار وإرسال الطائرات العمودية لحراسة الحدود كافياً. فضلاً عن ذلك فإن فكرة إمكانية إعادة تأهيل الجهاديين ليست أكثر من أسطورة وهمية. ولن يفلح أي دواء في علاج المريض ما دام طبيبه قد سمح له بالخروج، حيث سيتعرض لنفس الفيروس: الوهابية المؤسسية.

ولكن ما زال بوسع السعوديين أن يحصنوا أنفسهم، واليمن، ضد التعصب. إن التحركات التجريبية المترددة التي قام بها الملك عبد الله نحو الليبرالية على مدى العامين الماضيين تحتاج إلى اكتساب المزيد من السرعة والجرأة والفعالية في إزالة الفكر الوهابي الذي يحتضن التطرف.

إنها ليست بالمهمة المستحيلة، فكل من السعودية واليمن لا تخلو من التقاليد الإسلامية الأصيلة المعتدلة التي يمكن تعبئتها ضد الفكر الجهادي. وإذا حصلت هذه القوى على الدعم المالي مثل الذي تلقاه الوهابيون فسوف تتمكن من عكس اتجاه الانجراف الحالي نحو التعصب. والحقيقة أن الملك عبد الله والرئيس صالح يفهمان المشكلة ويدركان أبعادها؛ ولكن يتعين عليهما أن يكفا عن استخدام الأساليب القديمة وأن يدركا الحاجة الاستراتيجية إلى التغيير.

التغيير الأول لابد وأن يكون اقتصادياً. فبدلاً من تصدير التعصب يتعين على السعودية أن تبدأ في استيراد العمالة اليمنية برفع الحظر الذي فرضته على استقدام العمال اليمنيين.

د. مي يماني

لقد طلب مسؤولون يمنيون الالتحاق بعضوية مجلس التعاون الخليجي، ولكن حتى الآن ظل زعماء دول الخليج مصرين على رفضهم لعضوية اليمن لنفس الأسباب التي تجعل الاتحاد الأوروبي يخشى إلحاق تركيا بعضويته: ذلك أن اليمن سوف تشكل على الفور الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان بين هذه الكتلة.

الواقع أن تعداد سكان اليمن يتجاوز تعداد البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مجتمعة - قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. ولكن إن لم نكن نريد للشعب اليمني أن يصبح أكثر تطرفاً، فلابد من احتوائه ضمن منطقة اقتصادية تعرض عليه الأمل في المستقبل. ويستطيع بل يجب على مجلس التعاون الخليجي أن يضطلع بهذا الدور.

إن اليمن تشكل أهمية استراتيجية، ليس فقط بالنسبة للسعودية، بل وأيضاً بالنسبة للعالم، وذلك لأنها الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي يمكن تمرير النفط عبرها إلى البحر المفتوح دون المرور عبر أي مضيق - سواء مضيق هرمز أو قناة السويس. وتعريض هذا الممر للخطر يعني تعريض شريان الطاقة الذي يغذي الاقتصاد العالمي للخطر.

مفاهيم مغلوطة للعنصرية في السعودية

د. مضاوي الرشيد

ما أن هدأت العاصفة الاعلامية التي ارتبطت بانتخاب اول رئيس اسود للبيت الابيض حتى بدأت زوبعة جديدة في السعودية ارتكزت على حدث تعيين إمام للحرم المكي من اصول افريقية. فالتقطت وسائل الاعلام العربية والعالمية الخبر كوسيلة لطرح مفهوم العنصرية في المملكة والذي ارتبط في المفهوم الغربي بالتمييز ضد البشر على خلفية لون البشرة وهو مفهوم متأصل في الثقافة الامريكية الحديثة والذي توارثته من مفاهيم اوروبية قديمة ولكن حصل الخلط بين هذا المفهوم المرتبط بتاريخ اوروبا وحضارتها عندما تم استيراده للعالم العربي ومحاولة تطبيقه على مظاهره المختلفة والمتشعبة في مناطق أخرى.

حاولت مصادر الاعلام السعودي اظهار حدث تعيين امام اسود للحرم كمظهر من مظاهر إنعدام العنصرية والتمييز حيث نبدد النمطية وكأننا سبقنا العالم في تجاوز لون البشرة عندما عينا اماماً اسود. محاولات التبسيط هذه فشلت في تلميع الصورة وانقلبت على مروجيها عندما تمت استضافة الشخص المعني على شاشة 'البي بي سي' العربية فتحول لقاء التسامح ودليل عدم التمييز العنصري الى لوحة قاتمة فتحت ابوابا لانواع اخرى من الاقصائية والتمييز لا مجال لتعدادها هنا. ولكن ما يهمنا في الأمر هو تلك المفاهيم المغلوطة عن العنصرية السعودية والتي أول ما يلفت النظر اليها ان التمييز لا يحصل نتيجة لون البشرة او لاي رمز آخر. حيث ان سياسة الدولة الرسمية تقوم على عنصرية تعتمد الولاء لها ولنظامها كمعيار جوهري في ممارسة عملية التمييز والاضطهاد.

لا تفرق الدولة المركزية بين ابيض واسود او نبيل ووضيع او صاحب نسب وآخر معدوم النسب. وكل ما تهتم به هو مدى الولاء وقدرة الفرد على خدمة مشاريعها وتبني سياستها واستماتته في الدفاع عنها. هذه هي المعايير المتبناة في سياسة الدولة التوظيفية والادارية والاقتصادية والاعلامية. وتستبدل السلطة السعودية مفهوم العنصرية المبنية على البشرة بتلك المبنية على مفهوم الولاء. لذلك كان تاريخها في القرن العشرين وما زال يحتوي على حالات كثيرة من مجموعات تبنتها السلطة رغم انها كانت من خارج البلاد ولا تنتمي اليها.

فنواة البيروقراطية السعودية الاولى كانت في مجملها تعتمد على شخصيات جمعت العربي والبريطاني ورفع شأن الكثير منهم واعطوا الجنسية السعودية وتم احتضانهم في اعلى مناصب ومنها مناصب حساسة ومهمة دون اخذ معيار العنصرية او غيره من المعايير المتبعة حالياً كمحور للتميز في العالم. فاحتضنت الدولة هؤلاء ومكنتهم مالياً ووظيفياً وعندما تطورت شرائح محلية مختلفة الألوان والاطياف تم تطعيم مؤسسات الدولة بها شيئاً فشيئا متجاوزة بذلك محور اللون أو النسب أو غيره من المحاور وكانت بذلك تعتمد اولا واخيراً على مدى ولاء هؤلاء المحليين الجدد للدولة ومشروعها. وان كانت لها سياسة خاصة فهي كانت تعتمد على رفع بعض المجموعات الى اعلى مستويات، خاصة تلك التي كانت تعاني من تهميش اجتماعي في السابق بسبب اصولها النسبية او مناطقها او فقرها فوجدت في شرائح المجتمع السعودي الكثير من المتطوعين لخدمتها مقابل بعض الفتات الذي يأتيهم عند التقرب من السلطة وخدمتها.



لذلك استطاعت ان ترفع بعض الشرائح الاجتماعية الى درجات عليا في الهرم الاجتماعي مقابل الولاء المطلق لها ولسياستها. وتجعلهم يمارسون عنصرية جديدة تجاه المجتمع وخاصة أنها كانت محرومة في السابق من أي تأثير على المجتمع بل كانت هي نفسها معدومة التأثير والقوة. نتيجة هذه السياسة نمت شرائح كثيرة تتقلد مناصب عليا في البيروقراطية السعودية تمارس من خلال مناصبها استعلائية جديدة تستند على قواعد خلفتها مفاهيم عنصرية الولاء للدولة.

فمن كان في مؤخرة السلم الاجتماعي أصبح اليوم من علية القوم خاصة اذا كان ولاؤه للنظام ثابتاً لا

تهزه ولاءات اخرى ولا انتماءات جانبية. وهذه الظاهرة ليست بالجديدة بل هي ترتبط تاريخياً بالانظمة التي تفرض سلطتها على شرائح قد تتململ من الهيمنة المركزية فتلجأ هذه الانظمة دوماً الى العناصر الضعيفة اجتماعياً ومادياً في السابق لتستغلها في تثبيت دعائم سلطتها الجديدة. ويكون هؤلاء اكثر الموالين للنظام الجديد بسبب تاريخ التهميش الذي تعرضوا له في السابق. وتصبح السلطة الجديدة ملجأهم الذي يتجهون اليه من أجل تفعيل دور الرقابة على المجتمع وحمل عصا السلطة لتأديب المتمردين والمتململين جراء سياستها.

وتعتمد السلطة اعتماداً كلياً على هذه الطبقة الجديدة التي مكنتها من خلال المناصب والاتاوات وتوزيع بعض فتات الثروة عليها لتصبح ساعدها الايمن في ضبط تحركات المجتمع وممارسة سلطوية جديدة عليه، وتضمن السلطة ولاء هذه المجموعة التي لا تملك رأس المال الاجتماعي بل هي تعتمد اعتماداً كلياً على ولائها للسلطة المطلقة. وبما ان السلطة السعودية قد رفعت من شأن هؤلاء وامسكتهم زمام الامور نشأت عنصرية مضادة من قبل المجتمع الذي يتململ من الوضع الجديد الذي خلقته الدولة الحديثة. فقامت الشرائح المتمكنة سابقاً والمهمشة حالياً بتبني خطاب استعلائي على الشرائح الحديثة التي تولت المناصب العليا من أجل حماية ارثها السابق ورأس مالها الاجتماعي المندثر. لقد ولدت عنصرية الولاء المتبعة من قبل السلطة عنصريات اخرى وقوتها خاصة من قبل من كان يعتبر من علية القوم سابقاً.

انتشرت مفاخرات النسب واستعلائية الارث القديم والتمييز على اساس الفرق بين الثراء القديم والحديث. لذلك من الصعب تطبيق المفاهيم الغربية المتعلقة بلون البشرة على الوضع السعودي دون تفصيل لعلاقة الدولة بشرائح المجتمع وسياستها تجاه المجموعات القديمة والحديثة. والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات العربية كان ولا يزال يفاخر بالعنصرية والاستعلائية على الهجين والمخضرم حيث تحفل الموسوعات الشعرية وادبيات الثقافة المحلية بالتفاخر والاستعلاء ولكن من حيث الممارسة نجد أن هذه المجتمعات قد مارست استيعاب الآخر اكثر من غيرها من الشعوب الاخرى.

ورغم التباهي بالانساب النقية نجد أن المنطقة العربية قد عرفت التمازج والانصهار طيلة تاريخها ولم تأت عملية تحديد الهويات الا من خلال قوانين حديثة كقوانين الجنسية والتي بمجملها كانت مرتبطة بنشوء الدولة القومية ما بعد مرحلة الاستعمار وهمها الاول تحديد خارطة تفصل بين من ينتمي ومن لا ينتمي. وفي دول النفط ومنها السعودية كانت عملية الفصل هذه مهمة من اجل حصر عدد المنتفعين من الدولة الريعية وخدماتها الصحية والتربوية والاقتصادية. ولم تفتح الدولة النفطية باب الانتماء الى المجموعة الا لاولئك الذين يدينون بالولاء المطلق للسلطة. فاستوعبت السعودية شرائح كبيرة اتت من خارج حدود الدولة الحديثة ومنحتها الجنسية كمكافأة على الولاء بينما حرمت آخرين من اهل البلد هذه الوثيقة بسبب التشكيك في ولائهم للسلطة. وهناك شرائح اجتماعية كبيرة في المنطقة الشمالية والجنوبية لا تزال حتى هذه اللحظة بدون وثائق الجنسية تعيش على هامش السلطة وحدودها وتحرم من الخدمات بسبب انعدام إثباتات انتمائها للمنطقة.

الحديث عن عنصرية سعودية تعتمد على لون البشرة ربما يكون له بعض الصدى في المجتمع ولكن يجب هنا الفصل بين عنصريات المجتمع وعنصرية الدولة. تقوم الاولى على تراكمات تاريخية وممارسات قديمة اما الثانية اي عنصرية السلطة فهي افراز حديث ارتبط بمتطلبات الحكم التسلطي التي من اهمها احكام القبضة على المجتمع معتمداً بذلك على عملية انتقائية تضمن له ولاء الشرائح المهمشة التي يستغلها في كسر شوكة الشرائح القديمة المتمكنة. لانها عملياً ستكون اكثر الشرائح ولاء بسبب ضعفها وتهميشها التاريخي في السابق. وتعرف السلطة ان ولاء الضعيف سيكون اقوى من ولاء من له جذور تاريخية قديمة في المجتمع لذلك هي تعتمد عليه وتقويه ليحارب بسيفها الجديد كل ما يهددها فكرياً او فعلياً. ان احد خصائص الحكم التسلطي تنبثق من التلاعب بخفايا المجتمع وسلمه لتفرز شرائح معتمدة اعتمادا كليا على خيرات السلطة لتمارس هي بدورها عملية تطويع المجتمع نيابة عنها.

ونرى هذا واضحا على كل مستويات بيروقراطية الدولة السعودية الدينية والتربوية والاقتصادية والاعلامية وهي مستعدة ان تحتضن الغريب حتى اولئك الذين هم من خارج حدودها طالما ان ولاءهم مضمون وبعملية تعسفية مفاجأة تستطيع السلطة ان تنبذ هذا وتأتي بذاك ان كان قد تجاوز دوره وموقعه المسموح به. ونستطيع ان نعد الكثير من الشخصيات التي احتضنها النظام السعودي لفترات طويلة ثم نبذها بعد ان لعبت دورها او تجاوزت حدودها. وهي عملية بسيطة لان مثل هذه الشخصيات والمجموعات تبقى ارقاما في قاموس السلطة المطلقة وصفحات عابرة ما اسهل استبدالها بآخرين. اذن لننس طبول الغرب التي تقرع سيمفونيات العنصرية المبنية على لون البشرة ونتجاوزها في حديثنا عن انظمة تسلطية تفتك بنسيج المجتمع في سبيل تثبيت دعائم حكمها وتتجاوز اللون الى ما هو اهم منه اي الولاء.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٥/١١

وجوه حجازية

(١)
عمر باجنيد
(١٢٦٣هـ - ١٣٥٤هـ)

هو عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن عمر بن علي بن محمد با جنيد الحضرمي المكي. ولد في بلاد الماء بحضرموت. حفظ القرآن الكريم. وسافر به والده الى الحرمين الشريفين، ولازم الشيخ محمد سعيد بابصيل ملازمة تامة، فقرأ عليه القراءات والنحو والصرف والبلاغة والمنطق والفقه والأصلين والتفسير، وإحياء علوم الدين، وتخرج به.

وأخذ عن السيد أحمد زيني دحلان، ولازم حسين بن محمد البحشي، وقرأ عليه الكتب الستّة وغير ذلك من كتب الحديث، وأخذ عنه بعض المسلسلات بأعمالها القولية والفعليه.

وأخذ في الحديث أيضاً عن السيد محمد بن جعفر الكتاني أثناء مجاورته بالمدينة المنوره وأجازه بمروياته. وأخذ عن السيد علي بن ظاهر الوتري، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي، والمحدث فالح بن محمد الظاهري. وروى عن السيد صالح بن عبدالله العطاس، والسيد حسن بن عبدالله العطاس، والسيد عبد الرحمن بن علي بن عبدالله السقاف وغيرهم.

تولى التدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه عدد من علماء المسجد الحرام، منهم: الشيخ حسن بن محمد المشاط، والسيد عيدروس بن سالم البار، والسيد أبو بكر الحبشي، والشيخ إبراهيم الفطاني، والسيد محسن بن علي المساوي، والمشيخ محمد ياسين الفاداني، والشيخ أحمد بن عبدالله ناضرين وغيرهم.

توفي رحمه الله بمكرة المكرمة(١).

(٢)
عيدروس البار
(١٢٩٩هـ - ١٣٦٧هـ)

هو عيدروس بن سالم بن عيدروس بن عبدالرحمن بن عمر البار. ولد بمكة المكرمة. تلقى العلم عن أبيه، وأخذ عن الشيخ محمد سعيد بابصيل، والشيخ صالح بافضل، والشيخ عمر باجنيد، والسيد حسين بن محمد الحبشي، والشيخ عبدالرحمن دهان، والسيد عمر بن محمد شطا، والسيد بكري شطا، والسيد أحمد بن الحسن العطاس، والمحدّث فالح بن محمد الظاهري، والسيد محمد عبدالحي الكتاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني، وغيرهم. وقد أجازوه بجميع مروياتهم وأجازوه بالتدريس بالمسجد الحرام، فتصدر للتدريس في النحو والصرف والفقه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
صالح بافضل
(١٢٧٨هـ - ١٣٣٣هـ)

صالح بن محمد بن عبدالله بن عمر بافضل (صاحب الوقف الشهير بوقف بافضل بمكة المكرمة). ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ كثيراً من المتون في عدة فنون، وجدّ في طلب العلم، فتلقى العلوم من علماء المسجد الحرام، منهم الشيخ سعيد بابصيل، ولازم السيد بكري شطا، وتفقه عليه وأجازه إجازة عامة، وحضر دروس السيد أحمد دحلان. أجيز بالتدريس في المسجد الحرام، فتصدّر له، وكانت حلقة درسه في الحصوة التي أمام باب الزمامية، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ عبدالله بن أحمد مرداد أبو الخير وغيره. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

(١) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٢٢. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٤٧. وأبو بكر بن أحمد بن حسين الحبشي، الدليل المشير، ص ٢٩٦. وعبدالرحمن المغربي، جوانب مشرقة من حياة الشيخ عمر باجنيد، العدد الإسبوعي، جريدة المدينة، ١٤١٤/٢/٢هـ، ص٩.

(٢) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٣٣. عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢١٨. أبو بكر بن أحمد بن حسين الحبشي، الدليل المشير، ص ٣٣٠، وفيه ولادته سنة ١٢٩٨هـ وعبدالله بن محمد غازي، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤٢، وفيه ولادته سنة ١٢٩٠هـ وكذلك عبدالرحمن بن محمد مشهور، شمس الظهيرة، جـ١، ص ٣٨٠. ومحمد ياسين الفاداني، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ٢ ص٤٣٢.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٨. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص٢٠.

الملك عبد الله (إصلاحي سابق)

رغم أنـه لم يكن إصلاحياً حقيقياً، ولكن على الأقل كان يلهج بلسان إصلاحي في استجابة لمناخ إصلاحي ساد ثم بـاد، ولكن بالنسبة لأولئك الذين صدّقوا بأن (إصلاحية) الملك تمثّل نهجاً جـاداً، وأنه يحمل تطلعات إصلاحية، توقّفوا عند قرار تعيين الأمير نايف، وزير الداخلية، نائباً ثانياً وتساءلوا عن دلالاته السياسية، وخصوصاً فيما يرتبط بالمدعى الإصلاحي، وقالوا هل أن القرار يرمز إلى انسحاب الملك من ميدان الإصلاحات؟.

في الـواقـع، أن تعيين الأمـير نايف يشير إلى أن الملك توصّل إلى اتفاق مع الجناح السديري على ما يمكن وصفه توزيع السلطة بين الجناحين الرئيسيين داخل العائلة المالكة، أي جناح الملك عبد الله والجناح السديري. وجـاءت الخطوة مباشرة بعد الإعـلان عن التغييرات الوزارية والإداريـة، حيث عيَّن الملك عبد الله إبنه مشعل حاكماً على منطقة نجران، فيما عيَّن الأمير فيصل بن عبد الله آل سعود، المقرّب من الملك، وزيراً للتعليم. نلفت هنا إلى أن تعيين الأمير مشعل بن عبد الله حاكماً على منطقة نجران ما كان ليتم دون تذييل القرار بعبارة (بناء على توصية من وزير الداخلية)، ما يشير إلى الإتفاق بين الملك والجناح السديري.

بـلا ريـب يمثّل تعيين الأمـير نايف تبديداً لأي أمل مستقبلي في الإصلاحات السياسية، بالنظر الى التصريحات الأخيرة له بشأن الانتخابات ومشاركة المرأة في مجلس الشورى، ولكن ما هو حقيقة أيضاً أنه منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤ لم يعد الملك عبد الله إصلاحياً لا بالفعل ولا بالقوة، وجاء تعيينه للأمير نايف كي يثبت بأنه منذاك ليس لاعباً قوياً في السياسة السعودية. فقد أصبحت القوى المناهضة للإصلاح أقوى مما كانت عليه في السابق، ومع وصول الأمـير نايف الى العرش، ستشهد البلاد أوضاعاً صعبة، ما لم تتدخل قوى أخرى محلية أو دولية لفرض تغييرات على الدولة السعودية.

وإذا ما قبلنا حقيقة أن الأمير نايف يمثّل رمز الحرس القديم، فإن الحرس الجديد لا يحوز سوى على هامش ضئيل في المستقبل. وبوصفه معسكراً هشّاً هزيلاً، فمن المقدّر للحرس الجديد أن يموضع نفسه في سياق المعادلة السياسية الجديدة، التي يتحكّم بعناصرها الحرس القديم، وعلى وجه التحديد السديريين.

على أية حال، فإن الملك عبد الله بدا، بعد تعيينه نايف، بأنه ليس سوى شخصية محافظة، بالمعنى السياسي، شأن الملوك السابقين، ويتمسك بمبدأ استمرارية الإدارة السياسية بالنمط التقليدي. وإن الحديث عن تغييرات دراماتيكية وجوهرية في بنية النظام قد حسمه قرار الملك الأخير، إذ لم يعد المراقبون المحليون والأجانب يتوقّعون أن يصنع الملك مفاجئات إصلاحية ، فقد رسم الأمير نايف رؤية الدولة عموماً للنظام السياسي. فإضافة إلى اعتبار نظام التعيين لأعضاء مجلس الشورى بأنه الأمثل، وأن ليس ثمة حاجة لتضمين المرأة في عضوية مجلس الشورى، فإن وزير الداخلية هو المعني بصورة مباشرة بالانتخابات البلدية التي تم تعطيلها لأجل غير مسمى، الأمر الذي يلمح إلى أن ثمة ارتداداً فاضحاً عن أي وعود إصلاحية الآن وفي المستقبل.

ومن سوء الطالع، أن الإنسحابات هذه تتم في ظل مباركة أميركية فاحشة، فبعد أن بشّرت إدارة بوش السابقة بثورة ديمقراطية في الشرق الأوسط، عادت وأسبغت تأييدها لديكتاتوريات حليفة، فأصبحت السعودية دولة اعتدال، ولم يحد أوباما عن سلفه، حيث جدّد دعمه، عبر وزير دفاعه روبرت غيتس، للنظام السعودي على خلفية التحالف الاستراتيجي ضد الإرهاب.

ولاشك أن المباركة الأميركية والدولية للدور السعودي في مكافحة الإرهـاب، يقدّم مكافأة للأمير نايف الذي سمع كلاماً مريحاً في نيويورك مؤخراً، من المسئولين الأميركيين. ولكن ما يثير الدهشة أن يعود الأمير نايف محمّلاً بمواقف راديكالية، بدلاً من التبشير بديمقراطية ولو عرجاء، وكأنه أراد طرد أي ربط بين قرار تعيينه وزيارته الى الولايات المتحدة وما دار هناك من أحاديث، فاختار أن يرضي حليفه الديني في الداخل، وأن ينذر غالبية السكّان بأن المسافة بينه وبين العرش لم تعد بعيدة، في وقت التزم الملك عبد الله الصمت، واختار أن يحتفظ بمنصب (إصلاحي سابق).







Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين
صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة





من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع الى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي
هل تقوّم السعودية سياستها الكارثيةّ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.





من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن
السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو اكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية